

# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

- نيران الطائفية ستحرق الخباء السعودي
- التعليم الديني وأيديولوجية إفتاء الذات
- رأي الدميني في صك الحكم بسجنه
- الحامد يقدم طعنًا ضد الحكم الجائر
- ما بعد فهد: إصلاح الدولة أم رحيلها

الأحكام الجائرة ضد الإصلاحيين :  
فضيحة ومصيدة للنظام

قاهر  
الجلطات



## في هذا العدد

١	دولة السفهاء
٢	بعد الأحكام الجائرة: الوطن في مرحلة انعدام الوزن
٤	الجدل حول قيادة المرأة: من السيارة الى السياسة
٦	ماذا بعد الملك فهد: إصلاح الدولة أم رحيلها؟
٨	السعوديون في العراق: أجساد تحت الطلب
١١	بعد قمع الإصلاحيين: العنف سبيلاً للتغيير
١٢	سفر الحوالي منظوراً للمقاومة في العراق: العدوان أيديولوجية
١٤	الحياة.. قيمة معدومة في التعليم الديني السعودي: أيديولوجية إفناء الذات
١٦	النيران الطائفية تقترب من الخباء السعودي
١٨	نقد مقالة شاكر النابلسي: نعم الديمقراطية تليق بنا
٢٠	الأزمة السعودية: قيادة السيارة أم قيادة البلد؟
٢٢	الثمن الذي قبضه بوش مقابل سجن الإصلاحيين
٢٣	نص الحكم القراقوشي: فضيحة للقضاء ولنايف وللدولة
٢٥	د. الحامد يعترض: القضاة جهلة بالسياسة الشرعية والمفاهيم الحديثة
٢٨	ملاحظات الإصلاحي علي الدميني على الحكم باعتقاله تسع سنوات
٣٠	حول الإصلاحات والأحكام القاسية ضد الإصلاحيين الثلاثة
٣٣	الحكم الجائر بسجن الإصلاحيين يكشف عن مخالفات شرعية وقانونية
٣٤	رسالة من هيومان رايتس ووتش الى بوش: السعودية لم تغير سلوكها
٣٦	شعر: وطنٌ؛ إننا نستجيب
٣٧	الحرب على الإصلاح: النظام السعودي لا يصلح ولا يُصلح
٣٨	فضّوها سيرة
٣٩	أعلام الحجاز
٤٠	قاهر الجلطات



## دولة السفهاء!

أو غير مواطن).

جاء هذا التصريح للرد على شكوى تقدّم بها سجناء بريطانيون سابقون ضد الحكومة السعودية بممارسة التعذيب ضدهم، وقد نشرت صحيفة الجارديان اللندنية في السابع عشر من مايو الماضي معلومات حول سجناء بريطانيين ثلاثة تعرّضوا للتعذيب في السجون السعودية واستخدمت معهم أساليب غير إنسانية. وقد نفى الأمير صحة المعلومات بل زاد على ذلك بأنه لا يستبعد مقاضاة الغارديان، وهي ذات الغلطة التي وقع فيها من كان قبله من السفراء والأمراء الذين بالغوا في الدفاع غير المبرر وكادوا يجنون على أنفسهم ودولتهم مرة ثانية بإستعمال ورقة القضاء، المستقل بطبيعة الحال.

لقد جبل الأمير تركي منذ وصوله إلى لندن على استعمال أقصى لغة دفاعية في محاولة لإعادة بناء سمعة دولته وعائلته، إلى حد أنه كاد ذات لقاء قبل سنتين مع إذاعة بي بي سي فايف أن يسبغ على السعودية صفة الدولة الديمقراطية حين عقد مقارنة هزيلة بين الديمقراطية في الغرب والشورى المعمول بها في بلاده، ولذلك لم يكن مستغرباً أن يصدر تصريح بهذه الدرجة من الثقة رغم أن ملف التعذيب في السجون السعودية يكاد من فرط سونه أن يسبب تصريح الأمير تركي صدمة لكل الذين مازالت آثار التعذيب الجسدي والنفسي شاحصة على أجسادهم، كيف وقد كتب ضحايا التعذيب من المواطنين قصص معاناتهم على شبكة الأنترنت مدعّمة بالصور، وقد دُوّنت منظمات حقوقية دولية موثوقة مثل منظمة العفو الدولية وميدل ايست واتش وغيرها تقارير عن حالات التعذيب في السجون السعودية.

كان بإمكان الأمير تركي أن يكفي بعبارة (التعذيب محرم شرعاً) وفي ذلك إيجاز مفيد ومجرب لزمته السياسية والدينية، بل وفيه إنتصار لعقيدة الاسلام التي تعرّضت لتشويه كبير وخطير من قبل الدولة السعودية. أما أن يجعل من السعودية نموذجاً لتطبيق الحكم الشرعي الاسلامي فتلك سقطلة غير مغفورة، سيما وأن هناك ما يكفي من الأدلة على وجود صور بشعة من التعذيب في السجون. نذكر تماماً وظيفته الأمير وكل الامراء بل وكافة السفراء والبعثات الدبلوماسية في الخارج، في أن تنافخ بكل قوة متوفرة وممكنة عن المملكة، فتلك واحدة من أهم المهمات الموكلة إلى كل الممثلين عن الدولة في أرجاء العالم، ولكن نذكر أيضاً وفي نفس الوقت الفرق بين الحقيقة والخداع، سيما حين يكون الفصل بينهما شاسعاً، فإن يكتب الدبلوماسي فتلك وظيفة سياسية مقررة في منهج العلاقات الدبلوماسية، بشرط ان تكون الكذبة قابلة للتبرير والهضم، أما حين تكون عسيرة ومفضوحة فمن الأجبر بصاحبها التنبك عنها إلى غيرها، أو فبركة كذبة ثانية أشد إككاماً.

صحيح أنه كان هناك دوماً إعتبار ما للعمل الدبلوماسي الدعائي، إذ يمنح درجة ما من المصداقية للدولة في الخارج، وخصوصاً حين تتعرض سمعتها وصورتها لتمرّقات خطيرة، بيد أن هناك حقائق يصعب القفز عليها بطريقة بهلوانية أو بنكرانهما بطريقة تتمم بالساذجة والعماد والمكابرة، فالعند من الحقائق البشعة التي لو كشف الغطاء عنها لكانت كفيلاً بتقويض ما تبقى من سمعة الدولة السعودية، ذاك إن بقي منها شيء يستحق الذكر.

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والعائلة المالكة تخوض معركة المصداقية والسمعة التي قصمت من ثروة البلاد عشرات المليارات الدولارات، لأخطاء إرتكبت في فترة سفة وبلاهة. منذك وفرق العلاقات العامة مشغولة بصورة شبه تامة في محو الصورة المشوهة التي أسفرت عنها لأول مرة قبل أربع سنوات بعد عقود طويلة كانت فيها العائلة المالكة تتمتع بغطاء دولي وبخاصة أميركي..

لم تكن حملة علاقات عامة عادية، فالذي تهدم من سمعة العائلة المالكة منذ الحادي عشر من سبتمبر كان كارثياً، ويكفي منها أن رموز النظام باتوا على قائمة المطلوبين للقضاء في الولايات المتحدة، فضلاً عن وضع شعب بأسره في مورد الشبهة والاتهام، إلى الحد الذي بات حملة الجوازات الخضراء خاضعين للمراقبة والتفتيش في كل معاملاتهم المالية، وفي أسفارهم، وإقامتهم والحبل على الجرار.

لقد صنّعت فرق العلاقات العامة مضخة دعائية ضخمة تقوم على الترويج لمنجزات العائلة المالكة في مجال دعم التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وفي تحقيق السلام مع اسرائيل، وفي توفير عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم. وفوق ذلك وقبله أن هذه الفرق دافعت بعناد شديد عن المتبنيات الأيديولوجية لدى الدولة السعودية والأسس التي قامت عليها، ومنهج الحكم والإدارة لدى العائلة المالكة.

وفي مقابل الانتقادات الواسعة التي تعرض لها النظام السعودي في مجال حقوق الانسان وشكل الحكم، فإن الفريق الدبلوماسي المضطلع بمهمة العلاقات العامة في أوروبا والولايات المتحدة كان يحاول تعميم الرؤية السائدة في العالم حول السعودية كدولة مصنّعة كراعية للارهاب، تغيب فيها أدنى التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان، ويزاول فيها الحكام شكلاً متخلفاً واستبدادياً في الحكم. وهذا مبرر كاف لتخصيص فرق العلاقات العامة الجزء الأكبر من المال والمجهود الدبلوماسي لتخفيف حملة الانتقادات الواسعة ضد العائلة المالكة. ولربما نجحت أموال البترو دولار بصورة مؤقتة في إسكات من يطمع في الحصول على نصيب من المال، ولكن لم تغلح تلك الاموال في إقناع أحد، فقد تواترت التقارير الحقوقية الدولية والتي تكشف عن واقع مرير في مجال حقوق الانسان والمرأة والحريات العامة..

من الملاحظات المؤثرة للدهشة أن يلود الامراء بطريقة مفضوحة في الدفاع الذي يفتقر إلى أدنى مقومات الصدقية. فليس هناك من يجادل في أن الجهاز الأمني في السعودية هو الأكثر نشاطاً وسلطوة بالقياس إلى باقي الأجهزة الدولية، تماماً كما ليس هناك من يجهل ممارسات التعذيب الوحشية في المعتقلات السعودية، وبالتالي فإن إنكار هذه الحقيقة لا يعدو أكثر من تسفيه للوعي وابتذال رخيص لادراك أقل الناس إطلاعاً بأحوال هذا البلد. مناسبة هذا الكلام هو تصريح مثير للسخرية لسفير السعودية في لندن ورئيس الاستخبارات العامة السابق الأمير تركي الفيصل لصحيفة الشرق الاوسط في التاسع عشر من مايو الماضي. يقول الأمير تركي ما نصح: (إن التعذيب محرم في السعودية شرعاً وتطبيقاً، وإنه لا يجوز لأي مسؤول أممي أو غير أممي ان يستعمل ادوات ووسائل التعذيب في أي إجراء يتخذ مع أي شخص مواطن

بعد الحكم على الاصلاحيين الثلاثة بالسجن لمدة طويلة

## الوطن في مرحلة إنعدام الوزن

الاختصاص في البيت في قضية الاصلاحيين الثلاثة، وقد كان واضحاً الحضور الأمني الكثيف في التحقيق وجلسات المرافعة وفي لائحة الاتهام وأخيراً في صدور الاحكام الغاشمة.

وفي الجملة، أخذ الأمن على عاتقه البيت في قضية الاصلاحيين من خلال توجيه دفة القضاء غير النزيه والذي انتهى الى سحق القضاء أولاً بطريقة غير مباشرة من أجل إعادة الاعتبار للجهاز الأمني الذي تمرّغت كرامته في سلسلة حوادث العنف التي شهدتها البلاد على مدى عامين. وحين تلجأ الدولة الى القمع كوسيلة لتسوية مشكلاتها تكون قد بلغت حد الافلاس الفكري والسياسي وباتت مرشحة لاقتراف أسوأ الاخطاء وتحقيق أسوأ الاهدام أيضاً.

فوق هذا كله، أثبتت التدابير القمعية ضد رجال، لم يكن سوى التعبير السلمي عن مطالبهم وسيلتهم الوحيدة، بأن ليس هناك ممحياً أو محصناً ضد الاعتقال والاجراءات الظالمة التي تلحق بكل من يملك أفكاراً عامة مخالفة للدولة ويعبر عنها بصورة علنية ومسموعة.

لقد وضعت الدولة حدّاً للتسامح والتوافق الداخلي على أساس وعي المشكلات العامة المتفق على وجودها والمختلف على طرق معالجتها. إن الفجوة التي اتسعت بوتيرة سريعة للغاية منذ الخامس عشر من مارس العام الماضي كانت أول تعبير عن انهدام جسر الثقة الواهن الذي بني بصورة مؤقتة واختبارية بين القوى الاصلاحية والعائلة المالكة، ولم يعد هناك ما يمكن أن يعيد بناء ثقة فقدت مبرراتها العقلانية والعلمية.

لقد أعادت تدابير العائلة المالكة القمعية ضد الاصلاحيين الفهم الأول والجوهري لسلطة لم تقم في البدء على التعايش بين المجتمع والدولة، إن ليس هناك إمكانية فعلية لمحو الفهم العام لطبيعة السلطة الاستبدادية القائمة، والمؤلفة من نخبة تتسم بالفسادة والعتيجية والاحتكارية. وهكذا يتبدى الواقع السياسي كأفق مقل أمام تغييرات محتملة، في ظل وجود النخبة

خلال ربطها بتسويات أمنية أو بحلول أمنية لا يمكن أن تفضي الى نهاية مرضية، فذلك من المأمولات المستحيلة، التي لا يمكن أن تحقق الخلاص الذي لا مناص منه.

قد يرتجى من الحل الأمني إعادة بناء هيبية الدولة، أو بصورة أدق هيبية العائلة المالكة ولكنه حل خسر معه مصداقية القضاء، وسمعة القيادة السياسية، وصداقية المزايعم الاصلاحية، وصورة الدولة في الداخل والخارج.. إنه، بكلمات أخرى، حل ربح فيه الجهاز الأمني إنكسار الإرادة الشعبية ظاهراً ومؤقتاً، ولكنه بالتأكيد لم يحرر الدولة من عقمها الدائم، كونها جهازاً غير قابل للتجديد والصالح. فقد باتت الدولة ممثلة في جهازها الأمني أداة في خدمة

### الاصلاحيون الثلاثة أعلنوا

### حالة التأقّب القصوى لإنقاذ

### الوطن، بانتظار المزيد من

### الرجال الذين يحملون

### بالتغيير ويحملون همومه

عمليات الاستعباد وتدمير الحريات العامة والحقوق، وهكذا تحولت الدولة الى مجرد وسيلة لتقويض كل ضروب الاصلاح، وفي نهاية المطاف أصبحت الدولة عاجزة عن التحوار مع الواقع، بمطالباته الحقيقية والجوهرية.

لم يكن القضاء وانما الأمن الذي قال كلمة الفصل في ملف الاصلاح السياسي الوطني، وفي قضية الثلاثة عشر اصلاحيا في الخامس عشر من مارس من العام الماضي، وأخيراً في قضية الاصلاحيين الثلاثة الدكتور متروك القالح والدكتور عبد الله الحامد والاستاذ الشاعر علي الدميني.. نعم إنه حكم أممي وليس قضائي الذي صدر في حق هؤلاء الثلاثة، وكان قلّة نزيهة قول أحد القضاة أن المحكمة ليست جهة

قلّة نادرة نذرت نفسها للمصلحة العامة والواجب الوطني، ووضعت على كاهلها إزامات أخلاقية تحقيقاً لغايات جماعية، إنها قلّة إنفلتت من أنانية محيطه بها من كل اتجاه تهدف الى عصف كل المنجزات الكبرى المنتظر حصولها، إنها الانانية المصنّعة في مناخ مادي، والتي تنتثر أجزاء وحدة تشكلت على خلفية الاحساس بضغط المسؤولية والرغبة في الخروج من عتق الزجاجة.. إنهم ثلّة من الرجال الذين أعلنوا حالة التأقّب القصوى لحمل قضية الوطن على عاتقهم، بانتظار انضواء المزيد من الرجال الذين يحملون بالتغيير ويحملون همومه.. فكثير من الحالمين بالاصلاح يناوون بأنفسهم عن حمل المسؤولية ويكتفون بإطلاق قائمة التمنيات والتعبير عنها في أحيان كثيرة بالصمت.

ولا ريب أن فضائل التضحية والامثال للغايات الجماعية تغرّر بصورة لافتة في مثل مناخ الانطواء على الذات الخاصة، وإن الاصلاحيين يتميزون بتجرّدهم عن ذواتهم إن بقوا محاطين بضغطات الانفرادية والسنزوع الانساني، التمسركز الذاتي (الايكوسنترية) التي تدفع الفرد للتفكير في ذاته معزولاً عن محيطه العام، الجماعي بدرجة أساسية.

منذ أكثر من عام، وتحديدًا منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤ كان هناك حدث إنقلابي في المملكة السعودية، فقد طويت أشعة الأمل سريعاً بعد أن كان أفق الاصلاح قد امتد على مساحة الاستبداد السياسي والديني في هذا البلد، وصار فناء الاصلاح في هه الديار أضيق مما كان في الحساب المنطقي الاعتيادي، ومما كان يملئه الواقع أيضاً.. فقد كان منطق الاشياء يفرض نمطاً متطوراً في التعامل العقلاني مع مشكلات غير قابلة للتحويل، ولا يمكن التوسّل بأدوات باتت جزءاً من المشكلات نفسها. إن توطيد العلاقة بين ما هو مأزوم ومستحيل يجعل التسوية أسطورية وخارقة لعالمنا، إذ لا يمكن معالجة مشكلات الدولة في الاقتصاد والتعليم والصحة والسياسية والحقوق من



الحاكمة، وستكون، بلا مناص، عمليات التغييرات الكبرى خارج دورة السياسة الرسمية، فأى تغيير من خارج الدورة منبؤ مهمها كانت وسائل التعبير عنه وحدوده. فقد تقرر إعادة عجلة الزمن الى الوراء، وإرجاء الحل الى أجل غير مسمى. هكذا هي إرادة النخبة الحاكمة، وهكذا تنظر الى ما يجب أن تكون عليه سيرورة الدولة، فكل الأشياء تتحرك وفق أجندة محكمة، لتدخل الدولة مرة أخرى في مرحلة المجهول وانعدام الوزن.

إن الرهان الكبير على تشظي الإرادة الشعبية وتبديد الجهود الإصلاحية الوطنية بعد الحكم على الاصلاحيين سيكون بالقطع الورقة الأخيرة في لعبة التجاذب الداخلي، ولكن، شأن كثير من رهانات الحكومة، يحقق الرهان أقصى المكسب الآتي ويخفف في تسوية الأزمة.. إنه التضاد المزمع بين المعالجات التكتيكية الجزئية والتسويات الاستراتيجية الشاملة التي إبتعتها العائلة المالكة منذ نشأة الدولة، ولا شك في عقم مثل هذه المنهجية، كونها تغافم من تورم السلطة وتغفل بناء الدولة على أسس مختلفة، وصولاً الى تقويض فرض صناعا الوطن المأمول.

سلسلة الاقترافات التي إرتكبتها الطبقة الحاكمة منذ الخامس عشر من مارس بعقت كل اخفاقاتها الخطيرة في السابق، ويعاد إحضارها اليوم في الخطاب السياسي الشعبي اليومي لإثبات حقيقة كان يراد تجاوزها على محمل حسن النوايا وطبي صفحة الماضي، وهي حقيقة كون العائلة المالكة ليست مؤهلة بحال للاضطلاع بمهمة كبرى بحجم إعادة بناء ما دمرته سياسات الاقصاء والمصادرة الشاملة لمصير الدولة ومقررات الشعب.

وسيبقى الحامد والفالح والديميني شهدو إثبات على زيف الخطاب الاصلاحى الرسمي، بل وزيف المشهد السياسي اليومي في هذا البلد.. إن مدد الاعتقال التي أقرها القضاء بإيعاز من الجهاز الامني في حق هؤلاء الرموز تمثل تجسيدات دامغة لجنينة الاستبداد والشمولية للسلطة، وهي بلا شك تقطع السبيل بكل الذين علقوا بوعي من بقية الأمل المتسرب من المستقبل وليس الماضي، أملاً استثنائياً على وجود جرة كافية من الكرامة والاحساس بالمسؤولية الوطنية كيما يعاد تطهير جسد الدولة من كل أشكال الفساد، والانحراف، والاستبداد..

إن الشهادات التي قدمها الاصلاحيون الثلاثة في مدافعهم أمام الاتهامات الباطلة المنسوبة اليهم، تمثل توثيقاً أميناً لمرحلة بالغة الصساسية في تاريخ هذا البلد، وستكون تلك الشهادات أساساً يستند عليه الجيل

الاصلاحي القادم.. ومن المفارقة المدهشة أن يدون هؤلاء الثلاثة تلك المرحلة من خلف القضبان، فهم يكتبون لمن في الخارج سيرتهم وسيرة الحركة الاصلاحية التي مازالوا يعضون اليها ويرفدون بها برؤى، ومواقف، ومشاعر.. فهم من معتقلهم أقوى الشهود على الحاضر المعلول، وهم وحدهم أشد المنافحين عن المطلب الذي ينادي به الاحرار خارج المعتقل..

إن الاحكام الغاشمة التي صدرت في حق الديميني والفالح والحامد تدخل ضمن الجرائم السياسية التي إقترفتها السلطة والجهاز الأمني، كما تمثل تمظهاً لعجزها وإخفاقها التام في إنتاج الحل الأمثل الذي يضمن حقوق المجتمع والدولة.. إن مثل تلك الاحكام ستكون دون ريب وبالأعلى من شارك وساهم وتسبب في إصدارها، وإن أية تغييرات قادمة ستطال أول ما تطال الأجهزة المتورطة في مثل هذه الاحكام، إذ لا يمكن أن يأتي الصلاح والاصلاح الا من المواقع المتسببة في الفساد والافساد.

#### كلمة للتيار الاصلاحى الوطنى

هناك من يريد زراعة اليأس في أرواحنا،

### قد يعيد الحل الأمنى بعضاً من

### هيبة آل سعود المضاعة، ولكنه

### قوض مصداقية القضاء،

### وصدقية المزاعم الاصلاحية،

### وأساء لسمعة الدولة

لأن العمل التضامني مع الاصلاحيين الثلاثة كان أدنى بكثير من المتوقع، وكان ينتظر من المتعاهدين في أطراف القوى السياسية والاجتماعية الوطنية أن يترجموا التزامهم الشفهي في مواقف عملية تنسم بدرجة عالية من الشجاعة والتضحية..

إن محاولة العائلة المالكة في إحتواء النشاط الاصلاحى عبر إقحامه في دورة تضليلية تحت عنوان الاصلاح التدريجي لا يجب أن تلهي القوى السياسية الوطنية عن مهمتها الكبرى التي بدأتها في يناير عام ٢٠٠٣، وإن الاستجابات الحماسية التي ظهرت في الانتخابات البلدية من قبل بعض الشرائح السياسية أو حتى إعتزال الحياة السياسية لا يجب أن تنكص بالمشروع الاصلاحى.. إن تجربة الانتخابات البلدية

قدمت دليلاً إضافياً على استحالة خروج الجين الاصلاحى من رحم الدولة.

في المقابل، لقد بدى بوضوح شديد أن الانتخابات البلدية ساهمت في تفجير التناقضات الداخلية حتى بين القوى السياسية الوطنية التي كان رموزها يلتقون قبل ذلك على غايات جماعية مشتركة في مجال الاصلاح.. فهؤلاء قد تسكت اليهم وبكل سهولة دودة الأنانية وصاروا حزبيين حد النرجسية بعد أن كانوا يرسمون خط الوطن العريض، ويتقاسمون هموم وطن كبير وليس هموم فئة والحزب والطائفة والمنطقة.. لقد كانوا كباراً بحق ويجب أن يبقوا كباراً، والا فإن العائلة المالكة تكون قد مررت اللعبة بقليل من التلكاى ولكن بجني الكثير من المكاسب.. وهنا يكون الكبار قد خسروا، رغم ذكائهم، مكسباً كبيراً وهو ذواتهم بدرجة أساسية.. فالوطن يتطلب فئة متناغمة تفكر بحجمه ويتعدية المنتمين اليه، ويتطلعته الكبيرة.

نعم هناك من يريد أن يسلب مصداقية رموز الاصلاح، من خلال إظهار الثلاثة الابطال الذين حوكموا بشرف الاصلاح وكأنهم في عزلة عن رفاق الامس، وعبر تحويل هؤلاء الرموز الى مجرد قضية ميته، لأنها قضية لا خلاص فيها، أي لا نهاية سعيدة منتظرة في نهاية النفق.. إننا نراهن ونستل نراهن على قدرة التيار الاصلاحى على تجديد ذاته بإستمرار، وعلى النهوض بإصرار أكبر وبعزيمة أشد، فهو لا يتحرك من موقع اليأس وانما من موقع الأمل.. إذ لا بد لفجر الحرية أن يولد، ولا بد للاستبداد من نهاية حاسمة، فما لم يكن هناك أمل فمن غير الممكن تحقق المأمول فيه.

مازال هناك فرص كافية وساحنة تعيد للتيار الاصلاحى الوطنى الذي انطلق في يناير عام ٢٠٠٣ إعتباره السياسى والشعبى، بشرط تحرره من بعض الخوف على المصالح الخاصة والعودة الى الوطن من بوابته الواسعة، ومن الرؤية التي تأسس عليها التيار يوم كان ينشد وطناً للجميع، ويصيح رؤية لحاضره الوطن ومستقبله.. لقد راهنت العائلة المالكة، وبخاصة وزير الداخلية على انكسار التيار الاصلاحى وتبدده في عمليات الاحتواء وتقسيم المصالح الشكلية ذات الطابع الفردي او الفئوي، وإن نجاح هذا الرهان يتوقف على درجة الاستعداد لدى التيار الوطنى الاصلاحى وجهازيته النفسية لخوض العمل الاصلاحى السلمى ولكن بنفس غير منقطع حتى بزوغ فجر الحرية لوطن يكون أبناؤه مشاركين فعليين في رسم مساره ومصيره.

## الجدل حول قيادة المرأة

## من السيارة الى السياسة

أن (لا يقل عمر المرأة عن ٣٥ سنة وأن تكون حسنة السيرة والسلوك وملتزمة وأن تكون عاملة وأن يسمح لها بالقيادة داخل نطاق منطقتها أو قريتها خلال ساعات محددة يومية). ففي هذه التوصية شقان يختزل فيهما الموقف العام من المرأة أولاً ومن المجتمع بصورة عامة. ففي الشق الاول المتعلق بالمرأة، ثمة تأسيس مختل يصدر عن رؤية سلبية للمرأة ابتداءً. إن شرط حسن سيرة وسلوك وإثزان المرأة بعيد إنتاج التصورات الشرقية التلويثية حول المرأة، والتي تقوم على اعتبارها مصدر الشر، دع عنك ما يحمله هذا المقترح من إنطباعات سلبية في مجتمع يفتقر فيه المحافظة على التقاليد والالتزام الديني. فهذا المقترح يحمل في طياته موقفاً تشويهاً للمرأة كون الشرط الوارد فيه يعطل السيرة القانونية للحق، ويجعله مزمواً بتقديرات من هم ملزمون بتنفيذ الحق.

اما الشق المتعلق بالمجتمع، فإن المقترح يفترض ابتداءً أيضاً بأن ثمة اختلالاً عميقاً في النظام الاخلاقي الذي يحول دون مزاولة المرأة لحقها الطبيعي، وبما يجعلها غير قادرة على قيادة السيارة خارج تخوم المدن أو في أوقات الليل، وهذا الشرط يبدو غريباً إلى حد ما كونه يستبطن إتهاماً ليس للمجتمع فحسب بل للدولة أيضاً كونها غير قادرة على حفظ النظام وعدم تمكينها المواطنين من ممارسة حقوقهم بصورة طبيعية. مع التذكير بأن المقترح يستند على معطيات من الواقع أكثر من الانشغال الضروري في صياغة الحق وتحقيقه دونما قيد أو شرط. ولكن الطرح الواقعي، في مقابل ذلك، لا يجب أن يلهي عن التفكير والانشغال في الحق ذاته، أما كيفية تطبيقه فذلك مسائل فنية تقررها المرأة بدرجة أساسية قبل أن تكون من إختصاصات المجتمع أو أجهزة الدولة.

والحال، أن الدولة وقطاعاً من المجتمع يتحملون مسؤولية التصورات المفزعة عن قيادة المرأة، والسبب في ذلك أن الاختناقات النفسية والكبت العاطفي ولد تشوهات سلوكية في الأفراد حتى بات اختراق الحرم الديني والاجتماعي والاخلاقي أمراً محتملاً. وحتى من الناحية الفنية المحضة، فإن شرطاً كهذا يستثني حالات عديدة تكون فيه الحاجة لقيادة المرأة خارج المدن أو في ساعات الليل ضرورة

الصمت من ذهب. بأنس كثيرون للأحاديث غير المكلفة، ومن المضحك المبكي أن تكون قضية قيادة المرأة للسيارة مكلفة، وهذا ينأى بنا بعيداً عن الاحساس الصادق بالحاجة الى توضيح حقيقة كما يفعل التوافقون الى الحرية والعدالة والمساواة.

من الجهل بالواقع وسيرورة الاحداث أن يتم إستدراج الجميع ذكوراً وإناثاً الى منطقة هامشية يضخمها الممانعون للسير في طريق الإصلاح الحقيقي والشامل، فيتم تسليط الضوء على تلك المنطقة لاضفاء جرعات وهمية من الاغراء، وأن يصور الداخلون في تلك المنطقة وكأنهم فرسان البهائم وأبطال الهبياء، كل ذلك لأن ثمة كذبة أنتجها القابع في الأعلى. أي. على سنام القيادة في هذا البلد ليمسك بخيوط اللعبة بكل متناقضاتها من أجل أن يشغل الجميع في قضية لا تمثل سوى الحق الطبيعي

## آل زلفة يطلق صوتاً من حناجر

## النساء التي تواطأ على خنقها

## الاعلام الرسمي والشعبي،

## والديني والسياسي

غير الخاضع للنقاش.  
لا نقول ذلك إنكاراً لجرأة آل زلفة في طرح موضوعة قيادة المرأة للسيارة، فأي مجهود يصب في المشروع الاصلاحي العام يلزم تقديره من الجميع، وكنا نأمل لو أن طرح الموضوع جاء مشفوعاً بعرائض وتحركات نسيوية تعزز المسعى المطالب ليس في هذا الحق فحسب بل والأهم منه في الحقوق السياسية بدرجة رئيسية.

مع ذلك دعونا نتوقف قليلاً عند المضمون السلبى للتوصية التي تقدم بها آل زلفة لمجلس الشورى من أجل المناقشة، وسنفترض جدلاً وابتداءً بأن نص التوصية قد أخذت في الحساب الاجمالي مجمل التصورات الاجتماعية والسياسية والدينية المحافظة، وبالتالي فقد يعنى ذلك آل زلفة من أية انتقادات وتبعات لما تضمنته التوصية. فمن بين القوانين المقترحة في التوصية

نقترب تدريجياً من نقطة إنكسار التابو الاجتماعي والسياسي في تناول قضية المرأة التي يحلو للبعض إبقائها مدرجة ضمن الحقل الذكوري المغلق، فالفضاء الثقافي والاجتماعي الذي كان إمتيازاً ذكورياً يتعرض الآن لتفقيب متسلسل من إتهامات عدة، ولاشك أن المرأة قد أنجزت بإقتدار مهمة إعادة التوازن في النظرة والموقف وأخيراً في صناعة القرار الخاص بها.

إن الجرأة التي تحلى بها عضو مجلس الشورى محمد آل زلفة في طرحه لقضية قيادة المرأة للسيارة في مداخلته حول نظام المرور والمشاكل المرورية لم تكن صناعة ذكورية البتة، فهي ثمرة المجهود النسوي الكثيف على مدار عقدين، وإن ذوبان جليد المحافظة غير المؤسسة على خلفية دينية أو حتى سياسية رصينة يعود الى الانخراط الكثيف من جانب شريحة واسعة من النساء في هذا البلد من أجل تحويل المرأة الى صوت مسموع، بعد أن كان عورة إجتماعية وسياسية. فالآل زلفة يطلق صوتاً من حناجر النساء التي تواطأ على حجبها وخنقها الاعلام الرسمي والشعبي، والديني والسياسي، والعرف الاجتماعي في شكله المخادع.

في العشرين من مايو الماضي، كان للنساء، ولأول مرة، قضية عامة ذات أبعاد متشعبة، ولكنها للأسف كما هو شأن مشروع الإصلاح المجهض في هذا البلد، قضية تسيء الى وعي المرأة وترتد بها الى حيث الهامشي في القضية الحقوقية برمتها. وما يثير السخرية أن تعقد المقارنة بين حق المرأة في قيادة السيارة وحقوقها السياسية، حيث حسمت دول الجوار حق التصويت والعصوية في المجالس البرلمانية. والآنكى حين يظهر علينا من يشيد بتفوق وعي العائلة المالكة على المجتمع في القضية الاصلاحية موضع التجاذب على مدار عقود والتي أخذت شكلاً درامياً منذ الخامس عشر من مارس من العام الماضي.

ومن قلة حيلة المهتمين بحقوق المرأة إناثاً وذكوراً صار الجميع متورطاً حد العبيثة في الاكتفاء بإبراء الذم المترهلة في قضية الإصلاح الشامل والجوهري في هذا البلد، حتى لا يقال عنا أننا لم نقل كلمتنا حين كان





بدوية تقود سيارتها

على تأييد الأمير عبد الله في قيادة المرأة للسيارة، وهو تعويل في غير محله على الإطلاق، وكنا نأمل لو لم يفعل ذلك حتى لا يصيبه ما أصاب زملاءه من حيف وخذلان من النصير الوهمي لقضية المرأة بل وقضية الإصلاح الوطني الشامل، وبالتالي فإن دخوله الى عيش الدبابير لن يخرج منه الا مصاباً بمفرده بالسبعات المتشددين الدينيين والسياسيين على السواء. إن التجارب السابقة واللاحقة تفقدنا الاطمئنان الى نجاح أي تأييد من جانب الأمير عبد الله الذي خذل من ناصروره، ولم ينصرهم بكلمة فضلاً عن موقف يستحق الذكر.

مهما يكن فإن قضية حق المرأة في قيادة السعودية تطرح في سياق تطوّر حقوقي جد هام، فبينما كان آل زلفه يعد ورقة التوضيعة لمجلس الشورى كانت منظمة العفو الدولية بالتعاون مع جمعية الحقوقيين في الامارات تنظم المؤتمر الدولي للحقوق الانسانية للمرأة في منطقة الخليج تحت عنوان (أن أو ان العمل.. المرأة جديرة بالكرامة والاحترام) شارك فيه ممثلون عن جمعيات حقوقية خليجية بما فيها الجمعية السعودية لحقوق الانسان، حيث طالبت الجمعيات المشاركة بوضع استراتيجيات جديدة من أجل تحقيق توصيات المؤتمر، سيما بعد موافقة مجلس الامة الكويتي على منح المرأة كاملها حقوقها السياسية ترشيحاً وتصويتاً.

المصادمة مع خصوصهم او منافسهم للتخلص منهم، أولعدهم تحمل المسؤولية لما يعقب ذلك من تبعات. ومع ذلك، فقد أبلغ رئيس مجلس الشورى بعدم طرح قيادة المرأة للسيارة للمناقشة، بعد أن واجه آل زلفه انتقادات واسعة من العلماء المتشددين في المؤسسة الدينية الرسمية. ومن الجدير بالذكر، أن هيئة كبار العلماء أصدرت فتوى عام ١٩٩٠ تقضي بحرمة قيادة المرأة للسيارة.

ومما يلزم الإشارة اليه أن منظمة (فريدوم هاوس) الأميركية نشرت في دراسة صدرت الشهر الماضي بمناسبة إنعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في الاردن أن السعودية هي الدولة العربية التي تشهد أقصى درجات التضييق على حرية المرأة، وقالت

ملحة، وخصوصاً بالنسبة للنساء اللاتي يعملن في مدن أخرى، أو بحاجة الى إيصال مرضاهن الى المستشفى أو غير ذلك من الأوضاع التي تعود الى المرأة وحدها تقدير أهميتها.

وحتى لانفصل من أهمية مقترح آل زلفه، فإن ماورد في مداخلته بمحتوياتها الرقمية والمنطقية صائبة منه بالمنة، فوجود مليون سائق أجنبي كانت له بلا شك انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وأن السماح للمرأة بقيادة السيارة سوف يسهم في تسوية مشكلات كبيرة أسرية واقتصادية بات من الضروري في ظل الأوضاع الراهنة معالجتها بصورة حاسمة.

نلفت هنا أيضاً الى ان المقترح مازال محكوماً بالرؤية التقليدية المتمزته والقائمة على اعتبار المرأة قاصرة وناقصة، بما يعطي للرجل تقرير وتقدير طبيعة الحق، حجمه وشكله. فالانشغال شبه التام بالكيفية التي تكون عليها قيادة المرأة للسيارة ومتى وكيف وأين لا تؤسس لمقاربة صحيحة لحقوق المرأة وخصوصاً حين تطرح في سياق جدلي وفي قضية جزئية كقيادة المرأة للسيارة.

من الاشارات الملفتة والباعثة على السخرية في موضوع قيادة المرأة للسيارة، أن نحاول إخلاء ساحة الطبقة الحاكمة من مسؤولية إنتهاك حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في قيادة السيارة، من خلال نفي أي عائق قانوني امام المرأة في هذا الصدد، حيث لا نص قانوني يمنعها من ذلك كما يستدل آل زلفه، في إشارة غير مباشرة الى تحميل المجتمع، وبخاصة المؤسسة الدينية ومحيطها الاجتماعي المتشدد مسؤولية غياب هذا الحق، متغافلين عن التصريحات المتكررة من الامراء، وفي مقدمتهم الامير نايف الذي أعلن مراراً وبصورة شبه واضحة بمنع المرأة من قيادة السيارة، أو كأن التاريخ قد طوى صفحة ما جرى عام ١٩٩٠ حين حرمت النساء من هذا الحق عقب خروجهن في شوارع الرياض بسياراتهن، فأعقب ذلك تطبيق تدابير قمعية ضدهن، مثل فصل أزواجهن من الوظائف، فيما منعت النساء من السفر والعمل، وتم إكراههن على توقيع تعهدات خطية بعدم تكرار ذلك.

إن غياب نص قانوني لا يعني السماح أو الحرمان، وخصوصاً في بلد كالسعودية التي تأخذ فيها التعليمات الشفهية من الامراء صفة قانونية بل ولها قوة تفوق بأضعاف قوة القانون، كما أن كثيراً من القوانين المدونة تفقد أثرها تحت وطأة القرارات الفردية الصادرة عن الامراء النافذين.

وقد تبين بعد تلك الزويعية في طرح قضية المرأة للسيارة أنها لم تكن سوى عملية حرق أوراق، وقد أراد بعض الامراء توريث آل زلفه في هذه القضية، وهي جزء من اللعبة القذرة التي يزاولها الامراء النافذين لدفع البعض نحو

## شرط حسن سيرة وسلوك

## واتزان المرأة ابتداءً بعيد

## إنتاج التصورات الشريفة

## التلويثية حول المرأة،

## باعتبارها مصدر الشر

الدراسة التي قارنت أوضاع المرأة في ١٧ دولة عربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا أن (المملكة السعودية تأتي في المرتبة الاخيرة) في مناطق تعاني فيها النساء (تخلفاً عميقاً (مقارنة بالرجل) في معظم مؤسسات المجتمع من النظام القضائي الى الاقتصاد والتربية والصحة والاعلام).

وبحسب التقرير، فعلاوة على منعها من قيادة السيارة فإن المرأة السعودية لا يمكنها السفر دون إذن من زوجها أو أحد رجال أسرته. ولم يسمح للمرأة السعودية بالمشاركة في أول إنتخابات بلدية جزئية شهدت المملكة هذه السنة تم خلالها إنتخاب نصف اعضاء المجالس البلدية ال ١٧٨ في المملكة، وتقوم السلطات بتعيين النصف الآخر.

كان آل زلفه، شأن من سبقه من رؤاد الإصلاح السياسي في هذا البلد، قد عول كثيراً

ماذا بعد الملك فهد؟

## إصلاح الدولة أم رحيلها



ملك فهد ودولة مقعده

بل إن نسبة التمثيل النجدي في كافة الأجهزة والمؤسسات تصل في بعض الأحيان إلى ٨٠ بالمائة.

إن هذه الخطوة التي تطلبت إزاحات متعددة وإعادة تموقع لأفراد من مناطق وتيارات قبلية ومذهبية معينة، أفضت إلى تحويل نجد القاعدة الكبرى والنهائية للدولة، كما ربطت مصير المجتمع النجدي برمته بمصير العائلة المالكة، وهذا من شأنه صناعة تحالف مصالح فعلي، يجعل من أبناء منطقة نجد مدافعين تلقائيين عن العائلة المالكة باعتبار وجودها ضمانة لاستمرار واستقرار مصالحهم وامتيازاتهم. إن تنجيد الدولة أحدث دون ريب أكبر وأخطر شرخ في تاريخ الدولة، وتطلب عملاً جباراً من أجل تحقيق برنامج إدماجي واسع النطاق وفعال. فالذين خسروا في مرحلة

سؤال طرحه كاتب بريطاني من صحيفة الفانتينشال تايمز في مطلع التسعينيات، وكان سؤالاً استفزازياً في وقته، سيما وأنه طرح في وقت كان يبرز نجم الملك فهد إبان أزمة الخليج، حيث بات المتحدث العربي الرسمي بإسم قوات التحالف ضد النظام العراقي البائد... وكان وصول القوات الأميركية إلى السعودية والذي أنهى خطراً محدقاً بالأخيرة، التي كانت الطبقة السياسية الحاكمة فيها مكرهة على التوسل بالصمت عدة أيام بعد احتلال الكويت، فلم يصدر تصريح رسمي إزاء هذا الحدث الكارثي إلا بعد مرور ثلاثة أيام، وتحديداً بعد قرار الولايات المتحدة إرسال نصف مليون جندي إلى السعودية.

بطبيعة الحال، لم يكن الملك فهد شخصية عادية في تاريخ السعودية، فهو من بين الملوك السعوديين الذي بقي أطول فترة على العرش، وهي ثلاثة وعشرين عاماً، دع عنك الفترة التي سبقتها، حيث كان يلعب دور الملك الفعلي في عهد الملك خالد، وخلال تلك الفترة أسس لمرحلة جديدة يكون فيها ملكاً مطلقاً محاطاً بعصبة سديرية تمسك بمفاصل الدولة الرئيسية. ربما لم يكن الوفاق بين فيصل وفهد دليلاً مضللاً على إلمبالاة الأخير وأقراطه في الانشغال بالتسليّة الفردية واللهو في عواصم أوروبا، ولكن تجربة الملك فهد في الحكم أثبتت قدرته الفريدة في إحداث أخطر إنقسام داخلي لا يمكن جبره بسهولة. فهذه العصبة السديرية التي مكنتها الملك فهد من مقدرات الدولة وإمكاناتها، والتي أحدثت شرخاً داخل العائلة المالكة لم تكن سوى رأس جبل الثلج العائم، فطلي مستوى أوسع، فإن ثمة تحولين بنيويين كانا وراء تعطيل مسار الدولة الحقيقي وإحباط إمكانية نمو وطن للجميع:

### التحول الأول: تنجيد الدولة

بنظرة متأنية على كافة أجهزة الدولة الكبرى والمتوسطة بدءاً من مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات العامة ونزولاً إلى المجالس المحلية وحتى المؤسسات الصغيرة التابعة للدولة، نجد أن العنصر النجدي بات متغلغلاً بدرجة خطيرة، ولا يكاد مجلس إدارة ما في كافة أجهزة الدولة إلا وعلى رأسه نجدي،

فهد بمفرده، فالدولة القائمة على مكونات خاصة تلقي مجتمعة عند إقليم نجد لا يمكن إلا السير وراء خيار التنجيد، ولكن ما يجعل الملك فهد رائداً في هذا الطريق، هو إكمال تكوين الجهاز البيروقراطي للدولة في عهده، الأمر الذي منحه القدرة على ترسيخ سياسة التنجيد والسياسات التمييزية شبه السافرة ضد المناطق والفئات الاجتماعية الأخرى. بطبيعة الحال، إن انتقال الجهاز الدولي من الساحل إلى الداخل كان يؤذن بدء إنسحاب السلطة إلى الداخل، أو بكلمات أخرى لملمة خيوط اللعبة السياسية والحكم في نجد.

ويلزم الفات الانتباه إلى الموقف الشخصي لدى الملك فهد من الحجاز، حيث جعل من إنتزاع كل السلطات والصلاحيات التي كانت في أيدي رجال الحجاز ونقلها إلى النجديين. للإشارة فحسب، لقد خسر الحجاز مكاسب سياسية لم يكن بالإمكان وقوعها لولا تلك النزعة الشديدة لدى الملك فهد بتجريد الحجاز من كل مصادر القوة، وحتى مشروع التوسع الذي أسبق عليه إسمه قد أخفى بداخله نوايا غير طيبة إزاء ثرات الحجاز وأثار الإسلام فيه. لقد حاول الملك فهد أن يضفي الصفة النجدية على كثير من معالم الحجاز، في عملية طمس مستهدفة، حتى زالت بعض آثار بيوت النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم وإهله بجته الكرام وصحابته الأجلاء رضوان الله تعالى عليهم، ومحيت المراسم التاريخية وضاعت الكونز العلمية تحت حفريات ودفن مشروع التوسع.

مهما يكن، فإن سياسة التنجيد في عهد الملك أخذت أبعاداً خطيراً وغير قابلة للتسوية إلا بطريقة جراحية دون ضمان لتنتائج الحل، فالذين ارتبطوا بمشروع التنجيد ويستمدون منه

### الملك فهد أثبت قدرة فريدة في

### إحداث أخطر إنقسام داخلي على

### مستوى المجتمع والدولة معاً، لا

### يمكن جبره بسهولة

التنجيد إنما خسروا في مرحلة كانوا في مسيس الحاجة إلى الدمج، وحين كانت سياسة الاندماج خياراً طوعياً، فإن الخاسرين بالأمس لا يأملون اليوم كثيراً في الاندماج لأن درجة الاحتكار النجدي في الجهاز الدولي قد بلغت مستويات جد خطيرة ولا يمكن تسويتها بمعالجات ناعمة أو تسويات جزئية.

لم يكن تنجيد الدولة في عهد الملك فهد مفصلاً عن النزعة الاحتكارية لدى العصبة السديرية، فمثل تلك النزعات القائمة على تشقيق الطبقة الحاكمة تتطلب فبركة تحالف أوسع مع فئات تجد في هذه العصبة مصدر حماية لمصالحها، ولذلك، فإن من تحالف من سكان نجد مع العصبة السديرية هم أمراً يشككون نسبة عالية وهي تجد في ارتباطها العميمي مع العائلة المالكة وبخاصة العصبة السديرية أمراً لا مناص عنه لضرورات مصلحة بدرجة أساسية.

تنجيد الدولة لم يكن سياسة خاصة بالملك





ملك مقعد ودولة مقعدة.

الداخل والخارج تنتظر خروج السر الالهي، برحيل الملك المقعد. وفي كل مرة يتم الاعلان رسمياً عن دخول الملك الى المستشفى، أو تتسرب أنباء عن تدهور حالته الصحية تبدأ التكهّنات والشائعات والطرف بالرواج، وكان الخبر الأكثر إثارة للتحقيقات وقراءة هو خبر وفاة الملك، لأن المنتظرين والمؤمنين وقوعه يمثلون النسبة الأكبر، لاعتقاد بعضهم بأن الملك بات قاقداً لأهلية الحكم وبالتالي يجب أن يزحل برعاية إلهية، طالما أن التقاليد الملكية لا تسمح منذ تنحية الملك سعود عن العرش بعزل الملك خصوصاً وأن الممانعين لقرار العزل داخل العائلة المالكة يصرون على إبقاء الملك مقعداً على كرسي الحكم من أجل حفظ المصالح الخاصة. ولاعتقاد بعضهم بأن الملك بات عقبة أمام الإصلاح والتغيير، وأن رحيله سيفضي الى انقراط العقد وإحداث تغيير جوهري في ميزان القوى الداخلية وإن رحيله سيكفّ العقدة التي تحول دون إصلاح الوضع السياسي الداخلي، ولاعتقاد بعض ثالث بأن الملك فهد تسبب في إنحرافات خطيرة في المسار العام للدولة، وإن بقاءه يعني استمرار الانحراف. في المقابل هناك من يأمل بقاء الملك على قيد الحياة فترات أطول من أجل استكمال مسيرة الهدم لأسس الدولة بفعل السياسات الخاطئة التي إتبعها منذ وصوله الى العرش، وقد يبالغ البعض الى حد الدعاء له بالبقاء حتى لا يرحل الا برحيل الدولة السعودية معه.

مهما يكن الموقف، فإن رحيل الملك فهد سوف يخلخل أسس الشراكة القائمة داخل العائلة المالكة وسيدفع الى السطح أزمار مستورة مازالت حبسية القصور، وليس بقاء الملك على العرش مقعداً وفاقداً لأهلية الحكم الا دليلاً على عمق الأزمة غير المحسومة بين أجنحة الحكم المتصارعة.

وسياسي، كما تشكلت تخطيطات تطوعية تولت مهمة الترويج للخطاب الديني السلفي المبارك من قبل ملك أميل ما يكون للعلمانية في حدها الانفرادي.

لم تكن الوهابية تمثل مشروعاً دينياً بالنسبة للملك فهد، وليس هو بالذي يُعرف عنه الالتزام بالدين، فالقريب والبعيد لا يكشف سراً عن خلواته الحمراء قبل أن تدممه جلطة دماغية أفقدته القدرة على مزاوله عاداته السابقة، بما فيها لعبة الورق المفضلة لديه.

الوهابية كانت بالنسبة له جزءاً من مشروعه السياسي

الاستحواذي، فهو بالتنجيد يصنع سوراً لحماية السلطة وبالوهابية يصنع ايدولوجية لتوفير مشروعيتها، ولاشك ان الدعم المطلق الذي حظيت به الوهابية كان على حساب باقي المكونات المذهبية الأخرى التي عانت في ظل تمولد الجسد الوهابي من أشكال شتى من القيود والمصادرة للحريات والحقوق الدينية.

## سياسة (تنجيد الدولة) في عهد

## فهد أخذت أبعاداً خطيرة لا تحل

## الا بطريقة جراحية، والمرتبطنون

## بمشروع (التنجيد) غير

## مستعدين للقبول بالتسوية

### موت الملك: التغيير المأمول

يمكن القول بأن نبأ مرض أو موت الملك فهد له وقع خاص، ولغرض أهميته دخل في الحكايات الشعبية والتندرات في المجالس. ومن أشهر ما راج من طرائف حتى ابتكر الناس نوعيات فكاهية على الملك فهد منها (قاهر الجلطات)، لتجاوزّه العوارض المرضية التي إلتابته منذ إصابته بالجلطة الدماغية عام ١٩٩٥، وخروجه سالماً من عوارض الجلطة وتبعاتها وارتداداتها. ومن الطرائف الشعبية المتعلقة بمرض الملك، أن الأخير كان على مأذبة غداء فدخل في نوبة صمت مفاجئة فسأله الحاضرون إن كان الصمت لأمر عارض، فرد عليهم قائلاً: أبداً جلطة وعُدّت الحمد لله!

طيلة عقد من الزمان، كان الناس في

قوة وقدرة لا يبدو أنهم على استعداد للقبول بالقسمة، ما لم تكن العائلة المالكة على استعداد لمواجهة داخل دارها.

في الواقع، أرادت العائلة المالكة تخليق المزيد من الضمانات المستقبلية لاستقرار دولتها، عن طريق ربط مصالح ومصير أكبر عدد ممكن من سكان نجد بها، وجوداً وعدمياً. وما يلزم التذكير به، أن الملك فهد تبني سياسة التنجيد في فترة اهتزازات عنيفة شهدت البلاد في مطلع الثمانينات، وتحديدًا منذ إنتفاضة جهيمان في مكة المكرمة وانتفاضة الشيعة في المنطقة الشرقية. وقد يكون هذان الحدثان منبهين مغزيين على إمكانية انقراط عقد الدولة في الاماكن التي تبدو فيه سيطرة العائلة المالكة ضعيفة، مما يتطلب تحقيق أكبر درجة من الدمج في المركز. نجد من أجل صناعة طوق أمام الاخطار المحتملة من المناطق الأخرى، أي تحويل المجتمع النجدي الى جيش شعبي في حال تعرض السلطة الى تهديدات داخلية.

إذن، فما نلاحظه في عهد الملك أن سياسة تنجيد واسعة النطاق قد جرى إتباعها من أجل تسوير الدولة، وقد أفضت هذه السياسة الى تعميق الفجوة الداخلية وبخاصة بين نجد وباقي الفئات الاجتماعية المنضوية تحت سلطة الدولة. وقد بات الآن الحل في عداد المستحيلات، إذ ان ما يمكن تسميته بـ (de-najdization)، أي تفكيك السيطرة النجدية على الجهاز البيروقراطي يتطلب دفع أثمان باهضة، وربما تفضي العملية الى مواجهات وخصومات داخلية قد لا تغامر العائلة المالكة في خوضها دون نتائج محسومة في مجال العلاقات الداخلية وفي استقرار السلطة.

### التحول الثاني: توهيب الدولة

ثمّة إنفجار وهابي وقع منذ بداية الثمانينات، وأخذ أبعاداً خطيرة وبطيئة إقتلاع، وكان رد فعل على الثورة الإيرانية التي جاءت بشعار تصدير الثورة، لتتشبه نموذجاً للإسلام الثوري مقابل الإسلام الأميركي المحافظ في السعودي. في المرحلة النهائية، وجدت المدرسة السلفية فرصة تاريخية لتحقيق أكبر إنتشار لها محلياً ودولياً. إن التمدد اللامتناهي للتيار الديني السلفي في الداخل والخارج كان يراد منه تحقيق غرض مجابهة النموذج الثوري الإيراني، ولكن جنينا جديداً اتعقدت نطفته في تلك المرحلة، وقدر له أن ينمو خارج الرحم الذي ولد فيه ويحمل في جوفه تهديداً خطيراً لمصير الحاضنة الطبيعية. خلال أقل من عقدين انتشرت الوهابية في أصقاع عديدة من العالم، عبر بناء مئات من المساجد بأموال سعودية، وفتح مراكز دعوية وجمعيات خيرية ذات طابع مزدوج ايدولوجي

## السعوديون في العراق

# أجساد تحت الطلب



من اللحيان إلى الحوالي مروراً بالعودة: الجهاد في العراق وحسب!

آباء الضحايا تتوافد على المناطق المصدرة للشباب الذين نذروا أنفسهم لقضية لا ناقة لهم فيها ولا جمل، مدفوعين بفتاوى صدرت في لحظة غفلة تسوق الشباب إلى محرقة المقاومة بلا طائل، التي أفنت أعماراً في مشروع خاسر وفي قضية لا يعرفون عنها سوى ما أبجلهم عن بعض متناثراتها السطحية خطيب المسجد المحلي أو دهاقنة الافتاء. كثير من القبائل تغتت أبناءها الذين غاب رسمهم وحضر أسمهم في سرادقات العزاء، فالضحايا يعودون كما رحلوا أسماءً مجهولة.

كان دقق الفتاوى والبيانات التحريضية على الجهاد لا يتوقف منذ أن وجد محترفو صناعة الحشد في العراق ساحة لافراغ الجهود التعبوي الذي تراكم منذ عودة الافغان العرب إلى ديارهم. فقد بادروا إلى اصدار الفتاوى التي تدعو لنقل المعركة من الداخل إلى الخارج، وليعقدوا العزم مع وزارة الداخلية على توجيه حراب الجماعات المسلحة إلى وجهة بعيدة عن الديار.

هؤلاء الداهقنة ينكرون اليوم ما أفتوا به بالأمس بعد أن تبين حجم من ساقتهم الفتاوى غير المسؤولة إلى جحيم المقاومة، فصاروا يبررون مما اقترفت أفعالهم وأسنتهم، فيعد أن وصلت رسالة الدم إلى الداخل أعداؤا صياغة الفتاوى الصريحة وعمدوا إلى تأويلها بما يتناسب وجو الاستنكار السائد، وبعد سقوط المئات من الشباب بعمر الزهور ضحايا المبول البائسة، فقالوا بأن الجهاد فرض على العراقيين وحدهم، بعد أن عبر الآلاف من السعوديين الحدود لينخرطوا في مشروع انتحاري يقوده الدمويون وذوو العاهات النفسية والعقلية من بقايا النظام البعثي السابق أو ممن خضعوا تحت تأثير المخدر

من بين افراد المقاومة العراقية، وكثير منهم يقدون العمليات الانتحارية في شوارع ومدن العراق، ويسجلون أسماءهم في قوائم القبائل البشرية التي تتفجر وسط الاهالي وفي المناطق العامة وأمام المراكز الحكومية.

أربعة سعوديين، عادوا الشهر الماضي إلى

## يمثل السعوديون النسبة الأعلى

## من الإنتحاريين في شوارع ومدن

## العراق، ويتصدرون قوائم

## القبائل البشرية

منطقة القصيم والتقتهم جريدة الوطن السعودية، كشفتوا جانباً من المعلومات حول السعوديين في العراق، وقالوا بأنهم (تعرضوا لإقناع من بعض المتحمسين لفكرة الجهاد، والذين ركزوا خلال أحاديثهم معهم على أن الجهاد فريضة على المسلم، وأن إخوانهم في العراق يحتاجون إلى مساعدتهم والدفاع عنهم)، وقالوا بأن هناك نحو ٣٠٠ سعودي من أبناء منطقة القصيم وصلوا إلى العراق خلال الفترة الماضية. وكشف أحدهم عن وجود عدد من الشبان السعوديين داخل السجون السورية وآخرين داخل السجون العراقية، كانوا قد غادروا السعودية بهدف الجهاد.

سرادقات العزاء التي انعقدت في أنحاء متفرقة من منطقة القصيم ومناطق أخرى شهدت سرادقات عزاء لسعوديين لقوا حتفهم في العراق، تحولت إلى ظاهرة جديدة تعيد معها إحياء الظاهرة الافغانية التي مازالت آثارها موصولة بحوادث العنف المحلية، فقد بدأت

بقيت قضية السعوديين المتسللين إلى العراق للانخراط في صفوف ما يوصف بالمقاومة مثار جدل غير رسمي، فيما كانت تصريحات وزير الداخلية، المسؤول الأول عن ملف الأمن تنفي وجود سعوديين يشاركون في صفوف المقاومة وتحت قيادة الزرقاوي في العراق. إلا أن الشهر الماضي شهد تطوراً لافتاً بفعل كثافة المعلومات التي تفجرت في الداخل والخارج بخصوص هذا الموضوع. فاضافة إلى ما يربو عن مائة وثلاثين سعودياً تم القاء القبض عليهم في سوريا قبل نحو شهرين والذين تم الاعلان عن خبر اعتقالهم في حينه، فقد جاءت المعلومات اللاحقة لتؤكد خبر تسليم سوريا لعشرات السعوديين إلى الرياض.

كيف وصل هؤلاء إلى العراق، ومن حرّضهم على الهجرة والجهاد في صفوف التحالف غير المقدس بين بقايا النظام البعثي وجماعة ابو مصعب الزرقاوي، ومن زرع في أذهانهم فكرة التقنيل بشريا تلبية لإملاء ديني مزعوم؟ أسئلة كانت تطرح في السابق، فيما كانت الاجابة في نهاية المطاف بالنفي المطلق، فلا أجهزة الامن برئاسة الامير نايف تعترف بوجود عمليات تسلل من الحدود الشمالية ولا بوجود سعوديين في العراق وصلوا اليه عن طريق الأردن أو سوريا بوسائل أخرى متنوعة، ولا رجال الدين السلفيين والممتطين صهوة الصحو الدينية يقرّون بالمضامين التحريضية لبياناتهم والمهندسة لهجرة العشرات من الشباب الذين تم إقناعهم بنقل مخزونهم الجهادي إلى خارج الحدود.. فقد كان النفي سيد الموقف على الدوام!

المعلومات التي أصبحت مورد تداول حول عدد السعوديين المنتظمين في صفوف المقاومة العراقية كانت متضاربة ولا شك ان المصادر الرسمية كانت الأحرص على تخفيض العدد لأسباب معلومة، فيما أوصله فارس بن حزام، الصحفي السعودي المهتم بمقضية تنظيم القاعدة في السعودية إلى ٢٥٠٠ سعودياً جاءوا إلى العراق بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ وقتل منهم نحو ٤٠٠ سعودياً. ورغم ما يحيط الرقم من غموض لعدم إمكانية التحقق منه لأسباب فنية بدرجة أولى إلا أن الثابت هو أن السعوديين يمثلون النسبة الأعلى





الهابيبون لا يفرقون بين المقاومة وتفجير الحرب الأهلية في العراق

إن النزعة الوصائية التي غرسها صانعو البيانات والفتاوى التحريضية في أولئك الشباب تفقد قدرتها على ترتيب الأولويات وتحرمهم من مجرد الرؤية الصحيحة لمعادلة الصراع الداخلي في العراق، فهؤلاء يتحولون إلى مجرد قنابل بشرية يرميها الخاسرون من بقية النظام السابق ضد النظام الحالي، فيما تغيب عن أذهانهم الصورة المتناقضة التي يمكن أن تكون عليه في حال تغيرات الظروف الراهنة وبأية اتجاه كانت، فهؤلاء لا يجنون سوى الثمن المرة تلو المرة واستقبلاً ولعل الخلاصات المستعجلة بعد إصابة الزرقاوي ورواج البيانات المتناقضة التي تتحدث عن قيادة بديلة تلفت بوضوح إلى حدة التجاذبات داخل جماعات المقاومة، وكأنه قد تقرر سلفاً أن يمثل السعوديون المخزون البشري لأمداد العمليات الانتحارية بالأجساد المتنبهة، فيما يحتكر غيرهم مواقع القيادة، وفي ذلك خدمة جلييلة تسديدها المقاومة لأجهزة الأمن السعودية التي تحقق مكاسب متنوعة، فهي من جهة تتخلص من خطر مستقبل قد يرد عليها في حال عودة هؤلاء إلى الداخل، ومن جهة ثانية، فإن هؤلاء يفتنون حياتهم بغير سلاحها الذي قد يحملها تبعات ذلك، إلى جانب إشغال هؤلاء بساحة أخرى يزاولون عليها مهامهم الدينية المزعومة، كالجهد الذي هو سنام الإسلام إلى غير ذلك من الشعارات الإسلامية الكبرى التي جرى تشويبها على يد صانعي الخطاب التحريضي، فالسعودية، شأنها شأن دول الجوار، مأرب معروفة من إبقاء الساحة العراقية مشغولة بمشكلاتها كي لا تترك

المقاومة فلن تجد لهؤلاء راحماً ولا عاذراً، فليس العراق كأفغانستان، بفعل الاقترافات الشنيعة من هؤلاء الساديين الذين لا يفرقون بين الطفل والمرأة والناس الأبرياء الذين يطعمون في عيش هنئي وحيياة مستقرة، ولأن مصادر الدعم الدولية والرسمية قد تضبت فإن هؤلاء المستدرجين إلى مواطن حتفهم يخسرون ليس أوسمة البطولة فحسب بل وحتى مراسم العزاء الاعتبارية التي يقيمونها، المشككون على أحيائهم، وللهذه الديني أن يعيد تشكيل أسطوانة (الغرياء) الذين يعدون كما الذين بحسب زعمهم غريباً.

إن علماء الدين في السعودية الذين يقفون وراء

فتاوى وبيانات التحريض يتحملون مسؤولية إزهاق أرواح هؤلاء الشباب الذين يقطعونهم الموت بصورة مباغتة، موهمين إياهم بأنهم

## أصدر مشايخ الوهابية فتاوى

### لنقل المعركة من الداخل إلى

### الخارج بالتواطؤ مع وزارة

### الداخلية لتوجيه حراب جماعات

### العنف بعيداً عن الديار

يؤنون منسكاً عظيماً لا يقدر على حمله سوى الأنبياء والصديقين ومن بعدهم الشهداء والصالحين. إن استغلال النص الديني في قضية سياسية معروفة الغايات لا تقل بشاعة عن إقتراف جريمة فصل الرأس عن الجسد على رؤوس الأشهاد، حتى إذا دارت الدائرة على هؤلاء العلماء تنكبوا من معازل جهادهم البياني إلى حيث يبرؤون بإسم النص الديني ذاته من كل محجة دم إهرقت بفعل بياناتهم. إن مصير هؤلاء الآلاف الذين انضموا إلى صفوف المقاومة العراقية بكل الخلانط المتنافرة بداخلها، من بعثية دموية إلى عصابية المخدرات والسرقة، إلى راديكالية رديئة، سيظل محفوفاً بمهزلة الدم غير المباح، ولو ظفروا بجلودهم فسيعودون على غير عودة الألفان العرب محمّلين بكل تشوهات المقاومة العراقية، فكراً وسلوكاً.

الأيديولوجي.

من الطبيعي بل والضروري أن يتسامل الجميع عن غياب فتوى صريحة من فقهاء هذا البلد الذي برعوا في إصدار الفتاوى الصارمة والحاسمة في قضايا تمس أمن الدولة، وهم يرون شباب هذا البلد يزج بهم في أتون معركة خاسرة بحجة الامتثال لمبدأ لم يدركوا أبعادها الشرعية والسياسية والاجتماعية والأمنية، سوى أنهم حملوا معهم صكوك مزررة بالشهادة في سبيل الله، فتدافعوا في الشوارع العامة، وفي الأحياء السكنية، وفي الأسواق والمراكز الحكومية وغير الحكومية مؤتمنين بأناس لهم غاياتهم الخاصة، وهم خلو من أدنى معلومة عن البلد التي جاءوا بجاهدون على أرضها أو يرفعون راية الجهاد عليها. لقد تعلم هؤلاء المتسللون عبر المنافذ الحدودية البرية والجوية رحلة اللعودة بعد أن يمزقوا أجسادهم إن لم يخذلهم حظهم العاثر فيقعوا في الأسر دون أن يلقوا شفيحاً يحول دون مصيرهم المجهول كما هو موتهم مجهول الغاية.

هؤلاء الذين مارالوا في صفوف المقاومة العراقية قدر لهم أن يواصلوا السير في طريق الموت فيما يتولى أمراء الحرب من بقايا النظام السابق أو الذين هربوا من بلدانهم حذر الموت الذي بانتظارهم يسوقون الشباب القادسين من خلف الحدود إلى ساحات الوغي غير عابئين بما سيؤول مصير هؤلاء.. تماماً كما أن الذين أصدروا الفتاوى في بلادنا غير عابئين بتبعات الدم النازف من أجساد هؤلاء الضحايا من الشعب العراقي ومن أبناء هذا البلد.

لا شك أن الأصوات المتصاعدة والمنكرة لكل ما صنعتته الفتاوى من دماء بريئة قد أجبرت هؤلاء على التخفي وليس التراجع، وما نحن نجد بعد أن إنكشف نصف الغطاء عن مأساة الشباب السعوديين في العراق من يتادي بإصدار فتوى صريحة وواضحة توقف المزيد من سفك الدماء وقطع الرؤوس وتشظي الأجساد البريئة.

صحيح أن الظاهرة الافغانية تختلف كثيراً عن الظاهرة العراقية، ففي الأولى كانت الحكومة والولايات المتحدة ومن ورائهم المؤسسة الدينية وقطاع كبير من المجتمع يشارك في الجهاد الافغاني وإن الذين عادوا إلى ديارهم كانوا بالآلاف ممن تقموا على اميركا في ديارهم وانتقموا لذواتهم المدخوعة، ولا شك أن الدائرة ضاقت على هؤلاء المتورطين في الوحل العراقي فإذا عادوا يعودون بخيبة أمل كبيرة فلا مجتمع يأويهم، ولا أوسمة تنتظرهم، بل قد يواجهوا خطراً آخر لا يقل بشاعة عما هم عليه الآن في دخل العراق..

لقد ربط هؤلاء مصيرهم بالقضية الخاسرة التي نذروا أنفسهم لها، وإذا ما نجحت الحكومة العراقية الحالية في تصفية جيوب

## قصة الجلسة الثانية

علي الدميني

إلى صديقي الأصلاحي/ علي الغدامي

يا سيدي! أيها الشعب الكرم! ألا  
أفني إليك نبض من أحاسيسي؟  
دع قصة من خيال في المنام سرت  
وخذ وقائع محسوس وملسوس  
عن العدالة في أهلي وفي بلدي  
وكيف تسمى إلى تنزيل قدوس؟  
جاءوا بنا عبر قبو البرج ذات ضحي  
بين السرايب من خلف الكواليس  
قالوا: ادخلوا قاعة للحكم حاضرة!  
صفوا الجنود بها كفصل تدريس  
وللمسدس والرشاش رعيهما  
من فرقة أيقظت سود الهواجيس  
وفرقة شكلها جمهور محكمة  
وفي ملاحظتها صمت الجواسيس  
مرحي قد امتلأت أرجاء محكمة  
بعسكر بين مخفي ومحسوس  
فالظاهرون لتخويف القضاة، ومن  
تتكروا فلتريف المقاسيس  
هل تلك محكمة تدعى علانية  
أم ذاك مسرح تزييف وتدليس؟  
أنتك محكمة وهم لها حرس  
أم أشخاص في أحضان بوليس؟  
أجلس الحكم يخشى الشمس طالعة  
يا ويل قومي من وخز الدبابيس؟  
فأين أهل وأصحاب قد انتظروا  
من كل ذي هيئة في الناس مانوس؟  
تقاطروا منذ فجر مثل سرب قطا  
أو درس جامعة، أو حفل عريس  
أين الكرائم أحضرن الصغار إلى  
درس من العزم ثم يوهب لبلقيس؟  
أين المخامون أطناب الحقوق، وفي  
نبراسهم كشف قطان الجناديس؟  
أين الصحافة تجري خلف مخنبي  
مثل الشموس تنقي الكهف من سوس  
أبا الوليد! أتدعوها علانية؟  
هل للعدالة عيش في الكواليس؟  
دون الجماهير هل تدعى علانية؟  
دون الصحافة ما عدل يلمسوس  
حامى الضعاف هو القاضي الزيه، فمن  
يحمي القضاة من الأهواء والروس؟  
هم الجماهير إن عزوا وإن كثروا  
هم للقضاة دروع كالمناريس  
لن يحرس العدل إلا الناس إن حضروا  
وليس من دونهم عدل ومحروس  
لولا المصادات حول الحقل حامية  
لما تباهى بمزروع ومغروس  
من للقضاة إذا السلطان طوعهم؟  
من دون جمهورهم هم كاتخاسي!

٢٠٠٤/٠٨/٢٧

تجربتها الجديدة تأثيرات ارتدادية على  
أوضاع هذه الدول.

لقد فعلت البيانات التحريضية المبعثرة  
على شبكة الانترنت فعلها التدميري على مئات  
الشباب الذين يتلقون من أشباح فتاوى الجهاد  
في العراق، هؤلاء الأشباح يكسرون حاجزا  
حقيقيا أو مفتعلا من خلال تجاوز هيئة الافتاء  
الرسمية، ولاريب أن لعبة الأمن تحقق أكبر  
إنجازاتها من خلال دفع هؤلاء الأشباح  
لإصدار فتاوى لا تحملهم أدنى مسؤولية  
كونهم غير محسوبين على الجهاز الحكومي،  
فهم أبرياء في العلن مما ورطوا فيه طبقه  
المفتين غير الرسميين.

إن الذين اعتبروا العراق ساحة جهاد في  
سبيل الله نكثوا عهدهم ونكصوا على أعقابهم  
حين حاصرتهم أنباء الضحايا من الشباب  
المتساقطين تباعا، أو الذين وقعوا في قبضة  
الاجهزة الامنية العراقية والسورية، فأخضعوا  
الجهاد الى قسمة غير عادلة طلبا لبراءة الذمة  
من فتاوى سابقة تحت على الهجرة والجهاد  
في العراق، واكتفوا بالجهاد الاعلامي والمالي،  
ولكن بعد وصول قوافل من المفقودين سلفا الى  
داخل العراق.

لقد توهم معدو بيانات التحريض وفتاوى  
الجهاد بأنهم أعلم من العراقيين أنفسهم كيما  
يشحدوا منهم مصانع في المقاومة وأن يتلقوا  
مقررات التوجيه الديني، وكان العراق لم يكن  
منافوا تكوينيا للتدخل الاجنبي حتى يتلقى  
رجاله دروسا في النضال التحرري ضد القوات  
الاجنبية. إن المزاوجة غير الشرعية بين الرؤية  
البعثية المتهافئة للتدخل الاجنبي في العراق  
والرؤية السلفية المتشددة لمجاهدة الكفار  
والمشركين لا تنتج سوى موقفا عقيما وسلوكا  
عيبا يتسم بالدمية والفوضوية، وبالتالي فإن  
هذه المزاوجة تجرف وعبا مأزوما تشكل في  
ظروف غامضة تصب في نهاية المطاف في  
خدمة الخسائر المتراكمة، فالبعث من منطلق  
قنوي والسلفي من منطلق طائفي يضخان  
نقائضهما في مصب مشترك، فالبعثي  
بتجربته الدمية والعمل السري والاستخباري  
والسلفي بزخمه الديني وجاهزيته الانتحارية  
يقودان معركة غير متكافئة والأخطر كونها  
معركة غير أخلاقية. وتصور لو أن هذا المزيج  
المتضاد انصب في طواقم العائدين الى ديارهم  
كيف سيكون سلوكهم، هؤلاء حملوا معهم  
أمراض التجريبة العشائرية الافغانية  
بتمظهرها الحزبي ومنهم الى الجيل اللاحق من  
الشباب الذين هم الآن يتشربون من مصادر  
عقيمة لا تنجب الا وهما ولكنها في إرتداداتها  
القادمة ستكون أشد إيلا ما لأن العائدين تلقوا  
تدريبات على تدمير الحدود والقيم والمبادئ،  
وبالتالي فهم لا يتورعون عن إقتراح أبشع  
الجرائم بقلوب مطمئنة يحمرها الايمان  
وأعصاب شديدة البرودة لا تهزها المجازر.



مي يمانى، بعد قمع الإصلاحيين

## العائلة المالكة تجعل العنف سبيلاً للتغيير



بصورة كاملة من هذه العملية. وأن ربع السكان من الذكور كان مؤهلاً للتصويت. وفي نهاية المطاف، فإن الاسلاميين السلفيين هم الذين كسبوا الجولة.

ويواجه آل سعود تهديدتين: الأولى من الاسلاميين العنفيين، والآخر من الاصلاحيين الليبراليين، وهناك مؤشر قوي على أنهم يخشون من الاصلاحيين بدرجة أكبر.

وربما يعتقد الامراء بأن قتل المجرمين (الارهابيين) أسهل من الشق المطالب بالعدالة الاجتماعية. وفي الواقع، فإن قتل الاسلاميين العنفيين والمتواطئين مع القاعدة يحظى بتأييد من قبل المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة حيث يعتبر ذلك نجاحاً في (الحرب على الارهاب). ولكن فيما يصاد النظام السعودي ويقتل المتطرفين المحليين العنفيين، فإنه في المقابل يضيق الخناق بصورة هائلة على أولئك الذين يريدون إصلاحاً معتدلاً. إن قمع الاصلاحيين الليبراليين يمر دون ملاحظة في العالم الأوسع، حيث يمكن ويصود خاصة ملاحظة صمت أميركا في هذا الصدد.

إن هذا الصمت يعد حيويًا بالنسبة للأمراء، حيث يولون آل سعود إهتماماً أكبر لدعم أميركا. وحيثما تستقر الأشياء في السعودية، فليس لدى الإدارة الأميركية حليف موثوق خارج النظام الحالي. وعليه، وعلى الضد من أوكراينا وجورجيا وقرقيزيا ولبنان، فإنها لم تفعل شيئاً ما لتشجيع المعارضة الشعبية. وطالما أن النظام السعودي ملتزم بتوفير حاجات أميركا من البترول وأنه يحارب المتطرفين الاسلاميين، فإنه سيتلقى الدعم والصمت الأميركيين. وتالياً موافقته الضمنية.

ولكن إغضاض العين يعتبر قصر نظر، بالنسبة لأميركا وللسعوديين. إن أولئك الذين يجعلون الثورات السلمية مستحيلة فإنهم في المقابل يجعلون الثورات العنيفة أمراً لا مفر منه. إن الاصلاحيين الليبراليين الذين تم اعتقالهم قد يهتدون السبيل لتحول سلمي في السعودية بنموذج إصلاح. ولكن بإعتقالهم، فإن النظام قد قرر بوضوح أن يجعل العنف هو السبيل الوحيد المفتوح لأولئك الباحثين عن التغيير.

وبنظام قضائي مستقل. ويعتقد الاصلاحيون بأن مثل هذه الاصلاحات هي الطريق الوحيد للسعودية لمواجهة العنف، وعدم الاستقرار والتشطي الوطني والذي بدأ يلوح في الأفق. كما يجادل معاد العريضة بأن الدستور وحده القادر على إستعادة المشروعية المطلوبة بإلحاح شديد للنظام السياسي، والذي بات ينظر اليه وعلى نطاق واسع بأنه نظام فاسد وغير مؤهل بدرجة كافية.

إن عبد الله الحاكم الفعلي للسعودية بدلاً عن أخيه غير الشقيق المعاق كان يُؤمل أن ينظر اليه نصيراً للإصلاح. فقد تلقى اقتراحات الإصلاح بترحيب حار في يناير ٢٠٠٣. ولكن أخاه غير الشقيق ومنافسه الأكثر قوة، الأمير نايف وزير الداخلية أمر بالاعتقالات والمحاكمة والسجن لثلاثة عشر من الاصلاحيين في مارس ٢٠٠٤. ولم يبد الأمير عبد الله أي صوت وإهنا لمعارضة تلك الاجراءات، تاركاً الاجندة الاصلاحية التي أطلقها في فضاء سياسي مجهول.

وفي سياق المسعى للمحافظة على السلطة المطلقة واحتواء الغضب العام، فإن الامراء السعوديين بقيادة الأمير نايف طالبوا الاصلاحيين بالتوقيع على تعهدات خطية بعدم المطالبة مطلقاً بالاصلاح. فقد حظر الأمير نايف استعمال كلمة (إصلاح) من التداول العام، لأن ذلك يستدعي القول بأن هناك فساداً ما في النظام، واستبدالها بكلمة (تطوير) وهي الكلمة المفضلة لديه.

ومن بين الثلاثة عشر إصلاحياً الذين تم إعتقالهم، فإن عشرة منهم استجابوا لهذا الطلب، ولكن الثلاثة الآخرين رفضوا ودفعوا الثمن. فقد بقوا في المعتقل بالرياض دون تمثيل قانوني حتى صدور الحكم النهائي، وإن أولئك العشرة الذين أكرهوا على توقيع التعهدات فقد تمت مصادرة جوازاتهم، وفصلوا من أعمالهم ومنوا من السفر والحديث مع وسائل الاعلام والصحافة. وتحت الضغط الدولي والإقليمي، فإن العائلة السعودية المالكة قد شيدت قرية وهمية للإصلاح (باهرة) في الظاهر ولكنها مسلوية الجوهر والمضمون في الواقع، فيما تحافظ على سيطرة مطلقة على كافة التطورات السياسية. ففي وقت مبكر من هذا العام، انطلقت الانتخابات البلدية الجزئية والمنظمة بصورة صارمة، فيما لم يسمح برأي عام مستقل للتأثير في متى وكيف تمت عمليات الاقتراع. فقد حرم السكان من الأناث

نشرت صحيفة دايلى ستار في عددها الصادر في الثاني من يونيو تعليقاً للمباحثة في المعهد الملكي للشؤون الدولية (Chatham House) الدكتورة مي يمانى بعنوان (كيف تجعل العنف أمراً حتمياً في السعودية؟) وجاء في التعليق:

تبدو الموجة الديمقراطية في طريقها عبر العالم العربي، وحتى الملكيات والامارات العربية التقليدية تتغير في ذات الاتجاه. فالكويت تسمح الآن للمرأة بالتصويت فيما تعتنق قطر برنامجاً إصلاحياً طموحاً، كما أبدت البحرين تسامحاً كبيراً إزاء المظاهرات الجماهيرية الكبيرة، وهكذا الامارات العربية المتحدة التي بدأت تسمح بشيء يشبه حرية الصحافة. أما السعودية فإنها لا تزال تخشى بدرجة عميقة أي نوع من التغيير، ولذلك تبقى عقبة كبيرة غير قابلة للرححزة بسهولة في منطقة تشهد إصلاحاً واسعاً.

وبالرغم من أن العائلة السعودية الحاكمة تخضع تحت تأثير ضغط هائل لاقتفاء خطى دول الجوار، فإن المقاومة الداخلية للدفع بهذا الاتجاه سارالت قوية. ولذلك، فإن آل سعود أصبحوا بوجه مخاطر: ففي الاتجاه الأولى فإن العائلة المالكة تشجّع الاصلاحيين الديمقراطيين على الانفصاح عن آرائهم في الاصلاح، وفي الاتجاه المعاكس فإنها تقوم بإعتقالهم إذا ما فعلوا ذلك.

ففي الخامس عشر من مايو الماضي، وفي جلسة محاكمة مغلقة دون تمثيل قانوني للمتهمين، تم تجريم ثلاثة من الاصلاحيين القياديين علي الدميني، الصحافي والشاعر المعروف، والاساتذتين الجامعيين عبد الله الحامد ومتروك الفلاح، ثم حكم على كل منهم بالسجن لمدد تتراوح بين ست وتسع سنوات. إن جريمتهم كانت الدعوة للمسلحية الدستورية. إن الحكم الرسمي يقضي بأن هؤلاء الثلاثة هددوا الوحدة الوطنية، وتحدوا ولاء الأمر وحرضوا الرأي العام ضد الدولة من خلال استعمال المصطلحات الأجنبية أي الغريبة.

بعد الهجمات الارهابية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة بقترة وجيزة، انضم هؤلاء الاصلاحيون الليبراليون الى ما يقرب من ١٦٠ آخرين من الاخصائيين لكتابة وتوقيع عريضة الى ولي العهد الأمير عبد الله يطالبون بالاصلاحات. وقد نادت العريضة بنظام ملكي يعمل وفق محددات دستورية معينة،

## الشيخ سفر الحوالي منظرًا للمقاومة العراقية

# العدوان.. أيديولوجية



لدى الشيخ الحوالي في صياغة موقف شديد الارتباك والتركيب، حيث يبدأ صارماً حاسماً واحداً اقتلاعياً، ثم مايلتب أن يدس كلاً ما تكسوه مسحة عقلانية مرتابة، ليصل في نهاية المطاف إلى أنسنة

الموقف وطلب النصفة والعدل وحب الخير. إن هذا الترفع والتخفّض في بنية الموقف قد يحلو لبعض المتحذلقين إرجاعها إلى التربة الدينية التقليدية القائمة على أساس وجود مواصفات متقابلة في شخصية المؤمن: شدة في لين، أو بحسب التفسير الكلاسيكي الظاهري للآية المباركة (أشداء على الكفار رحماء بينهم). بيد أن هذه المواصفات لا تصمد طويلاً أمام الفحص العملي، حيث لا تبدو أن تلك الشدة تحمل معها مقاصد دينية بصورة دقيقة، بقدر

ثمة ما يغري في مقارنة الأستاذ جمال خاشقجي الكاتب الصحفي والمستشار الإعلامي للسفير السعودي في لندن الأمير تركي الفيصل بين بول وولفوفيتز، مهندس الحرب الأميركية على العراق، والشيخ سفر الحوالي مهندس الجهاد المسلح في العراق. في هذه المقارنة، يقدم خاشقجي نقاطاً اشترك بين الشخصيتين المذكورتين من موقعين متقابلين، فالأول حشد ما يكفي من الذرائع الصحيحة والملفقة من أجل إقناع لوردات الحرب في الإدارة الأميركية بمشروعية الحرب على النظام العراقي السابق، فيما سعي الثاني، أي الشيخ الحوالي في بناء جدلية مؤصلة شرعياً تهدف إلى شرعنة الجهاد في العراق، وصناعة مناخ ديني ترغيب يحث مئات من الشباب على الانخراط في مشروع الهجرة والجهاد في العراق. وبالرغم من أن الشيخ الحوالي يحاول كعادته، وعادة المحشورين في زوايا ضيقة، التوسل بتأويلات ثانية وثالثة للنص الأولي الجلي، فإنه حافظ على تماسك الموقف الأيديولوجي من قضية الجهاد في العراق، مع إبطاء لمفاعيل التوثيب. فهو وإن إمتثل للضرورة الاحترازية في التعبير عن موقف صريح من هجرة السعوديين إلى العراق، إلا أنه يمرر عكس الموقف الاحتياطي في فذلكة لغوية تؤدي الغرض الأصلي. إن يضع الشيخ الحوالي على عاتق كل عضو ينتمي إلى الحملة العالمية لمقاومة العدوان مهمة شحذ همة الشباب (لمقاومة أوجه العدوان المختلفة من غزو فكري وسلوكي ومن تبعية سياسية واقتصادية، ومن عوامل إفساد تحيط بالشباب المسلم من كل مكان، فالعدوان شامل، ومقاومته على كل الجبهات واجبة كلاً بحسب طاقته بحكمة وعقل تقطع مطامع العدو في جرّ شباب الأمة إلى ممارسات غير محسوبة العواقب، وهذا مع التزاماً جميعاً بما يفرضه علينا ديننا من العدل، وحب الخير لكل الناس وترك العدوان).

هذا النص الوارد في مقالة الشيخ سفر الحوالي، الأمين العام للحملة العالمية لمقاومة العدوان، المنشورة في موقع (الساحة العربية) على شبكة الانترنت في ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢٦، ونقلته مواقع أخرى، يكاد يعلب منهجاً متبعاً

الانطباعات المحتملة يلجأ إلى صبّ الموقف المتصلب في لغة دينية ملطفة تنسي أو تخفف حدة الطرح الصارم والمتعجرف. وبالمنااسبة، فإنها ذات اللغة المستعملة من قبل الإدارة الأميركية التي تسبغ على حربيها في العراق وحربيها على الأرهاب نوعاً في غاية الجاذبية، إذ لم تغتصب الديمقراطية بطريقة بشعة إلا من لدن رعائتها الكبار. فقد تم استغلال الديمقراطية سلاحاً تخوف به الولايات المتحدة الدول الديكتاتورية من أجل التعاون معها والقبول بقوانين اللعبة الأميركية.

وقد نجحت الإدارة الأميركية كما نرحب الشيخ الحوالي في إستعمال الشعارات الكبرى بهدف تمرير القضايا الصغرى، فأمريركا استعملت الديمقراطية شعاراً طموحاً يراد تعميمه في الشرق الأوسط، فتحول الشعار إلى مجرد ورقة تلعب بها الإدارة الأميركية للضغط على دول المنطقة وللحصول على مكاسب سياسية واقتصادية محددة، ونجح الشيخ الحوالي في إستعمال اللغة الدينية المتخمة بتعابير متصالحة ومتسامحة، فأصبحت تلك اللغة ذاتها حاضنة لكثرة رمزية قابلة للتفجير في فتن طائفية متوالية.

كنا نأمل أن يعبر العدل الذي نادى به الشيخ الحوالي عن نفسه في موقف تاريخي يحبط مفعول خطابه التحريضي والتقسيمي، بالرغم من أن دماء غزيرة سالت في شوارع العراق ومدنه بتحريض من فتاوى وكتيبات كان الشيخ الحوالي والمتماثلون معه ذهنياً ومدرسياً قد صنّفوها على فترات طويلة ومازالت قابلة للاستعمال العنفي في العراق وفي كل مكان يكون فيه للطائفية ناعق.

الخير الذي بشر به الشيخ الحوالي لم تؤت ثماره حتى الآن، ولم يفلحنا من يبلغنا بنصود شجرة واحدة منه، فقد عودنا على خير يقدم محفوقاً بنذير خطر، وبآيات في الوعد والوعيد.. إنه الخير الذي لا خير فيه، ولا خير إلا بإشاعة

## الحوالي يتوسل بتأويلات ثانية

## وثالثة لموقفه الأولي من الجهاد،

## فيؤخر العقيدة الأصلية مع

## إبطاء مفاعيل التوثيب

ما هي تعبير عن ميل نفسي ومعرفية تعبر فحسب عن شخصية صاحبها.

والحال، أن هذا الموقف يكاد يصيغ كثيراً من مقالات الشيخ الحوالي الذي يحاول إظهار تسامحاً ولكن بطبيعة متجهمة وفرضية، فهو في الوقت الذي يصيغ رؤية كونية ذات مضامين مطلقة وإجمالية عن كل ما يدخل ضمن دائرة إهتماماته وأولوياته في الخصومة والمواجهة، فإنه يحاول أن يقي على قدر ولو ضئيل من الصورة المطلقة لعالم الدين أو الممثل عن عقيدة سماوية تتسم بالعدل والخير. فهذا البعد الدعائي للدين كما يحاول أن يقدمه الشيخ الحوالي يتناقض بصورة مبدئية مع المقدمات المفزعة التي لا ترسم خط قطعية مع الآخر فحسب، بل وترسم طريقة لاستئصاله أيضاً. فهو من جهة يؤسس، ابتداءً، موقفه الأيديولوجي على توفير كل ذريعة ممكنة تستوجب مقارنة الآخر، ولكن ومن أجل إحتواء





الخشجي: مقارنة الحوالي مع وولفويتز

مبدأ الإدماج لكافة مكونات المجتمع العراقي. إننا لا يمكن أن نتعامل مع أفكار الشيخ الحوالي بحيادية تامة، فهي تصدر عن رؤية شديدة الخصوصية تسلب المتلقي حق التأمل والمراجعة والنقد لكل محتوياتها. فهو يطالب بإعادة إنتاج البنى القديمة في الدولة العراقية، رغم كونها مسؤولة بصورة مباشرة عن كل إخفاق في مسيرة المجتمع والدولة. ومن الخطأ الفادح إعتبار تجربة التأسيس لدولة عراقية حديثة فاشلة كونها أعادت ترتيب التوازنات الداخلية، وتوزيع القوة بين مكونات الشعب العراقي. إن إضمار العداوة لا يخفي الموقف الاصلي لدى الشيخ الحوالي، فهو يغفل الدماء التي سفكت من أفراد الجيش والحرس الوطني العراقي لأنهم من الشيعة ويعلمنا حرباً لا هواة فيها وهم من سقطوا من السنة، وهم بلا شك ضحايا فتن طائفية تستمد مشروعيتها وضراوتها من أفكار علماء السلف المتشددین امثال الشيخ الحوالي.

ولعل أهم ما نختم به هنا ما بدأ به الحوالي مقالته حين ذكر مستمعيه وقارئيه قاتلاً (فأول ما أذكر به نفسي وإخواني المسلمين - بعد تقوى الله سبحانه وتعالى - هو النصيحة لإخواننا الإعلاميين بضرورة تحري الصق والدقة في النقل)، فهل ما قاله ونقله في مقالته مطابقاً لما ذكر به، أم أن داء تنزيه الذات وتبرئة النفس قد غشي من كان بالتذكير أولى حين غابت نصف الحقيقة، ونصف العدالة، ونصف الكلمة.. ولم يبق الا الموقف الأيديولوجي!

ومن كل ماسبق يتبين أن للعدوان طبيعة أيديولوجية أحياناً، وبخاصة حين يكون العدوان مؤسساً على رؤية معرفية تفصيلية تستمد مقوماتها من مصادر فكرية خاصة، فالعدوان يتجاوز شبكة المشاعر ليركز إلى حد إنتاج سلسلة أفكار تنظم في وقت لاحق ضمن أيديولوجية محددة ورأسخة الجذور.

يجعل غيباً أو بليد الذهن جاهلاً بمن يعينهم الشيخ الحوالي. تلك المجموعات هم الشيعة العراقيين الذين، حسب الحوالي، استدعيتهم أميركا.. ولكن من أين استدعتهم، وهل يقصد بهم جماعة محددة وهي جيش بدر الذي تشكل في ايران خلال الحرب العراقية الإيرانية على غرار حركة مجاهدي خلق التي كان أفرادها - ومازالوا - يقيمون في العراق وقد حظوا برعاية نظام صدام حسين. ولناشك أن حديث الشيخ الحوالي عن جيش بدر مرتبط بسلسلة حوادث طائفية انتصر فيها الحوالي لطرف على آخر، وكان من الانصاف والعدل الذي صم به آذان البرية أن يقدم موقفاً متوازناً، فتلك القنابل والأحزمة الناسفة التي وزعت أجساد بعض العراقيين أشلاء كانوا من الشيعة، وإن الاختلاف العقدي معهم هل يمنع من الخير والحب للانسان بصرف النظر عن صفته وانتمائه.

ومن الغريب أيضاً أن يلوم الحوالي بعض الشيعة على ما فعلوا من تحريض الأميركيين على المدرسة السلفية ورموزها من أجل الضغط على الحكومة لتغيير المناهج وتضييق الخناق عليهم، وقد فعل الحوالي ذات الجريرة حين ذكر الأميركيين بأن تلك الجاساعات الطائفية الشعبية كما يسميها تأتي من دولة مصنفة في

## استعملت أميركا الديمقراطية

## ورقة للضغط على دول المنطقة

## واستعمل الحوالي الدين لتفجير

## فتن طائفية متوالية

محور الشر وأنها من الدولة الساعية الى حيازة القوة النووية.. أليس في ذلك تحريضاً مبطناً؟!

ثم أليس من المذهل الانزلاق نحو مستوى المناكفة الرخيصة، حين يعدّ الشيخ الحوالي إدماج الشيعة وهم يمثلون النسبة السكانية الأكبر في الجيش العراقي إشعالاً لحرب طائفية وقومية، وإن إخماد تلك الحرب يتم بإبعاد الشيعة عن تلك المؤسسة.. فهناك إذن بعد غير محكي عنه في رؤية الشيخ الحوالي، فهو لا يعالج مشكلة مجتمعية بقدر ما يحاول ترسيخ مبادئ التفوق السابقة التي أنتجت أزمات يستعثر الحوالي اليوم هو ذاته جزءاً من تداعياتها، ولو فكر ملياً في أزمة الدولة العراقية منذ نشأتها وحتى اليوم لوجد أن إنعدام برامج فاعلة في الإدماج الوطني لكافة الطيف القومي والمذهبي في العراق يمثل السبب الجوهري والحقيقي وراء هذه الأزمة التي تتطلب عملية جراحية تفكيكية لبنية الدولة القديمة، وإرساء أسس دولة جديدة تقوم على

السلام والاطمئنان في قلوب من جبل على خصومتهم، وشهر حراب العداوة في وجوههم، ولم يرع فيهم حق العبودية لله وحده، فوصمهم بالكفار، وأذاقهم وبال فكر لم ينشأ الا على إعلان الفظيعة مع القريب قبل البعيد، والصديق قبل العدو.

إن خطاب وولفويتز كخطاب الشيخ الحوالي بسيط جداً، لكنه يمثل أشد نماذج البوادية والاقتصادية ضراوة، فهو خطاب يدعي تفردّه بالحقيقة الكاملة، ويبرهن على تسفيه وسفاهة المخالفين والاتباع. هو خطاب أيضاً يتسم بالتصلب من كل دور ويصادر الحقيقة عبر تحميل الآخر كامل المسؤولية، فحتى الاعترافات العينية والمقرونة بشواهد دامغة تصبح منكرة من فاعلها، بل يتم قذفها في وجه الضحايا، خصوصاً حين تأتي الاعترافات غير متطابقة مع نوايا الذين صنعوها، أو جاءت ممكنة بالتباسات خاصة لم تكتمل، أي لم تحصل بعد على معناها الكامل ولم تحقق منجزها النهائي بطريقة مبهرة وحاسمة.

لا بد من مدّ أفق الفكرة الناقدة لدى الخاشججي حول صمت الشيخ الحوالي حول الفتنة في العراق، تلك الفتنة التي يتورط فيها الآن شباب تشرّبوا طائفة من التعليمات والتوجيهات الدينية من محاضرات الحوالي وكتبته ونشرياته. فقد كان العبد والخير يقتضي أن يعلن الشيخ الحوالي موقفاً صريحاً وشجاعاً من فتنة طائفية وشيكة تودد من بعض أفكاره، وتتوغل بطائفة من توجيهاته المستورة تحت شعار مقاومة العدوان والاحتلال. فهذا العدوان والاحتلال لم يكن ظاهرة مستحدثة نجحت فحسب عن غزو ظاهرة للعراق، بل إن عدوان طائفة من المسلمين على أخرى كان أفذح وأشد، ومع ذلك لم نسمع عن حملة لمقاومة عدوان من هذا النوع، ما لم يكن العدوان المقصود به ما يقع على خاصة من الناس دون غيرهم.

في الواقع، إن العدوان الأكبر أن يصمت الشيخ الحوالي إلى عدوان تنتجه الفتنة فيقابل بالصمت المخزي، وأن يكون هذا العدوان مبرراً لاستمرار أشكال أخرى من العدوان، وفي مقدمتها العدوان الأميركي. إن مقاومة وإزالة العدوان لا تتم بتقسيم الشعب العراقي بل بتوحيده، ولا بإزالة التفرقات الطائفية وسط فنتائه بل ببهيت روح الوحدة والتسامح والمصالحة الوطنية بين أبنائه. فإذا ما تم ذلك، يصبح عمر العدوان الاجنبي قصيراً، وصولاً الى انحصار ظله بصورة كاملة.

من غريب أحوال الشيخ الحوالي تحذيره من أسماهم من (مجموعات طائفية وشعبوية)، ومن البلاهة أن يضرع الحوالي إسم هذه المجموعات وهويتها، فقد عبر بقدر فاضح من الانصاح عن سمات تلك المجموعات بما لا

الحياة.. قيمة معدومة في التعليم الديني السعودي

## أيديولوجية إفناء الذات

الناحية التقنية وأشد تطرفاً من حيث المضمون الثقافي وحجم الجرعة الروحية المضافة إليه. بل إن ما جعل تلك العادة تكتسب زخماً شعبياً في السعودية على سبيل المثال، أن التيار الديني الشعبي والمؤسسة الدينية ومن ورائهما جهاز التعليم الديني الرسمي قد ساهم بصورة مباشرة في ترسيخ نوع من الثقافة الدينية المتصلة بجانب الموت والحياة، والدنيا والآخرة، وكلها مرتبطة بظواهر اجتماعية وأخلاقية كان يراد معالجتها وقد بلغت حداً خطيراً على المجتمع والدولة، أو مرتبطة بظواهر سياسية وأمنية هددت كيان الدولة، وكان يراد معالجتها عن طريق إشاعة ثقافة أخلاقية تستهدف تدرج العاطفة الدينية، وتحقيق قدر من الضبط للنظام العام، والاستقرار السياسي.

في البعد الاجتماعي، قد تكون الثقافة الدينية ذات الطابع الانفعالي قد حققت درجة من الضبط العام، بحيث تم استيعاب جزء من المجتمع، كان في وقت ما متورطاً في أعمال منافية للقانون والنظام العام، وقد تم ترويض تلك النزعات الشريرة وسط هؤلاء. لقد انقلب، وفي البعد السياسي تحديداً، فإن هذا النوع من الثقافة الدينية كان له آثار تدميرية، فقد تم استثمار هذه الثقافة في تجنيد الشباب المتدين في مشاريع سياسية مقطوعة الأجل، وفي الغالب في مشاريع انتحارية.. لقد منحت الثقافة الدينية رخصة إفناء الجسد بطريقة مشروعة زعماء، وهي الشهادة في سبيل الله التي باتت عملاً مطلوباً لذاته من أجل الخلاص المطلق، والبلوغ النهائي للأهداف الكبرى التي لم يكن بالإمكان تحقيقها إلا بالشهادة.

تجدد الإشارة هنا إلى أن (أيديولوجية إفناء الذات) ليست منتجاً حديثاً ولا ابتكاراً متأخراً، ففكر من الديانات السماوية والمعتقدات البشرية تنطوي على جوانب تضحية وفداية من هذا القبيل وتمثل جزءاً من الاعتقاد الجسدي للمعتنقين، الذين يقدّمون بالدم شهادات إخلاص ووفاء لمعتقداتهم، ولأنك أن الذين أفنوا أعمارهم وأرواحهم في خدمة معتقداتهم هم أوفياء، بصرف النظر عن صحة أو فساد تلك المعتقدات، ولما أن يقرر ذلك بطبيعة الحال.

في الإسلام أيضاً، ظهرت حركات فدائية جعلت من الموت وسيلة تغيير جذرية في أوضاع لم يعد بالإمكان تغييرها بالجوء إلى خيارات

تبددية تنهي العلاقة بصورة قطعية وتامة مع الدنيا، أملاً في الانتقال الآثوري إلى عالم الآخرة بكل إمكانات الاستعادة الجسدية والسيطرة أيضاً.

ككتابات ذات عناوين مثير للهلل أخذت في الانتشار الواسع منذ مطلع الثمانينات، إيذاناً بمخادعاً ببدء حركة الأحياء الديني بطابعها الشعبي والشبابي، من بينها (مشاهد من يوم القيامة) و(أحوال القبر) و(عذاب القبر) وغيرها من التي جرى استعمالها كأدوات جذب للشباب للانضمام داخل التيار الإسلامي الحركي، أو الاقتلاع عن عادات وجرائم أخلاقية رانجة مثل المخدرات والسطو المسلح والسرقة بأشكالها المختلفة. فصارت تلك الكتيبات أشبه ما تكون بمكونات رئيسية للخطاب الديني التربوي الذي يدخل منه هؤلاء إلى الدين، فيتعرضون إلى

### كراسات الموت وعذاب القبر تحدث صدمات روحية وتشعل نزعة الانتقام من الذات والآخر عبر العنف ضد الدولة والمجتمع

صدمات روحية قوية، تشعل نزعة الانتقام من الذات ومن الآخر الذي يتم تحصيله مسؤوليّة الغواية غير المباشرة لهؤلاء، وقد يكون الانتقام بطريقة الخروج العنفي على المجتمع، يبدأ أول مرة باعتزاله ثم الانقراض عليه من خارجه. تلك الكتيبات لا تكتفي بمجرد تقديم وصف روحية خاصة لأولئك الذين حظوا بصدف مظفرة غيّرت مسار حياتهم نحو عالم متخيل، يحاول مصنفو تلك الكتيبات تركيب عناصره بإتقان تصويري فريد، مع نوبات هلع تضفي على تلك العملية التصويرية شيئاً من التأثير الروحي الخفي، الذي يتولى مهمة إعادة صياغة مشاعر وأفكار الواقعيين تحت نفوذ تلك الكتيبات.

هذه العادة التي أقتنت بعض الجماعات الدينية المتشددة في مصر والمنشقة من جماعة الإخوان المسلمين، وهي بالمناسبة جماعات تبنت الخيار الجهادي وسيلة في التغيير، تسربت إلى دول الجوار، وقد أخذت شكلاً متطوراً من

إن المنهج التربوي الديني مسؤول بصورة مباشرة عن التفريط حد العبثية بقيمة الحياة، والذي يصل أحياناً إلى ابتذال الروح والجسد في الخلاء الحالم. يتعلم الأبناء علي أن الإنسان خلق ليواجه رعب الموت المترتب به في كل زاوية ولحظة، ولابد من الاقتحام عليه والعبور فيه من خلال تشطي الجسد إلى قطع متناثرة تعبيراً عن التحرر الروحي من أغلال الدنيا والانتقال الدومي إلى الآخر.

إن اندعام قيمة الحياة هو وراء انجراف عدد كبير من الشباب الذين شاهدوا أهوال القبر وتفصيل الموتى في البرامج التربوية المدرسية فأرادوا عبر جرعة إيمانية مبالغته إختزال المراحل عبر الاصطباغ بالدم، لأن الشهيد إنما يسقط في حضن الحور العين.. إنها الشهادة التي أنتزع منها، شأن قيم دينية سامية أخرى، مضمونها الديني والأخلاقي والحضاري. فقد تحولت الشهادة إلى صفة فردية وخياراً هروياً لكل الذين أرادوا القيام بعملية تصفية حساب فوري لكل جرائمهم بضرمة اللوتو. الشهادة، ولذلك، يكثر الحديث عن أولئك الذين ترد أسماؤهم في قوائم الشهداء وقد تلطخت سيرهم بجرائم أخلاقية أو بشهادات سيئة الصيت حول أوضاعهم الاجتماعية والنفسية وحتى مستوياتهم التعليمية.

لقد أغرى الاختلال العميق والفجوة الواسعة في العلاقة بين إعمار الدنيا والخلود في الآخرة كل أولئك الذين قرروا التمتع نهائياً خارج العالم الذي يجب أن يجعلوه جسراً للآخرة، والعبور منه إليها.

إنعدام قيمة (ولا تنس نصيبك من الدنيا) في مقابل قيمة (ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها) تجعل التفكير في بناء الطاقات والكفاءات والتسلح بالعلم وصناعة الأجيال وتربية الأبناء وتعميم المعرفة كلها أشياء منزوعة من سياقها الكوني الأخروي، لتتوضع دنوياً وخارج الأفق الديني، ولذلك لا ينشغل هؤلاء المنغمسون في آخرتهم المتخيلة، وليس الآخرة الحقيقية، بالبعد الاعماري للدنيا، فالآخرة بحسب سيرة الراحيين عنها ببلاهة، تصبح مجرد مصدر شقاء لهم وجهاراً نعت سموه في أجسادهم ولم يبق عليهم سوى مهمة الخلاص من السموم عبر تمزيق الجسد في عملية





أعراس القتل: تفجيرات انتحارية في الرياض

تصيب الطالبات بغويا حادة، فقد أغرق معد البرنامج في البعد التربوي والروحي ونسي عن جهل أو عمد لا فرق البعد النفسي: إن الذين يشيعون وعياً دينياً بتأسيسه على تمثلات صور الآخرة إنما يسلبون حراكية الدين في الدنيا ويهبونه صفة الاسطورة واليوتوبيا المتجاوزة للواقع الدنيوي.

إن ثقافة الموت التي يراء منها أن تبدل معتقدات الافراد، فتعيد الخارج عن الجادة، وتجعل المؤمن أشد إيماناً، أي إقامة صرح جديد للدين يتجلى فيه الموت بأبشع صورة، والأخرة في أسوأ مشاهد، إنما تحول الدين الى مجرد آلة رجعية تجعل من غير الممكن الافلات منه لأنه يتسلح بوسائل مفزعة ومهلعة، كالموت وعذاب القبر، والشار المسجرة لمن أخفق في الجواز على الصراط المستقيم.

في الواقع، تنجم عن تلك الثقافة . ثقافة الموت، نتيجة أخرى قد تبدو أسوأ من الانحراف بالمعنى الاخلاقي والديني، وهي خلق جماعات شاذة عقلياً ونفسياً، تجعل من الدين ذريعة لانحراف أبشع الجرائم، وارتكاب أبشع الانحرافات، مع الاستتار خلف الدين، أو حتى الالتزام الديني القشري.

ومن المؤسف أن تشيع المدارس الحكومية نمطاً من الثقافة الدينية التي تستهدف، من جهة أولى، تكبير المتلقي وليس تحرير، إنها ثقافة تتواطىء فيها الاغراض السياسية بالاغراض الاجتماعية . الدينية لدى طبقة العلماء، فهذه الثقافة القدرية كانت المسؤولة عن الخنوع والانصياع للحاكم وعالم الدين من قبل قطاع واسع من الخاضعين تحت مس التدين القشري. ومن جهة ثانية، فإن هذه الثقافة تفجر ميول التصرد لأفراق خضعوا تحت تأثيرات موجات روحية متواصلة فأرادوا في لحظة ما الخلاص من إفسار تلك الموجات وتسمت مواقع متقدمة في المجال الصحوي الديني، ليقنقوا سيرة من كان قبلهم، والمسرولين عن جنيدهم واستعبادهم برهة من الزمن.

عظمي بلاستيكي ووضع في الغرفة صندوق يمثل قبراً ووضع داخله مجسم لحيثة وقد علقت لافتات إرشادية ودعائية للمقبرة كتب على إحداها (البداية) وعلى أخرى (النهاية) وكذلك (دعوة إلى أمل الأمة) وكتب على لافتة أخرى (إذا كنت تخافين من المستقبل فتعالني لنرسم معك خطة الوصول)، وليس ثمة حاجة لبذل جهد كبير في قراءة التعليمات المنصوبة على الجادة والتي توصل صاحبها الى حيث يريد واضعها.

## ثقافة الموت أسوأ من الانحراف

بالمعنى الاخلاقي والديني، وهي

تخلق جماعات شاذة عقلياً

ونفسياً، تجعل من الدين ذريعة

لاقتراح أبشع الجرائم

فهناك ثمة مؤثرات نفسية كثيفة يخلقها مناخ الموت والمرتبب من ألوان العذاب في القبر بهدف إشاعة رعب في قلوب الطلبة والطالبات. حادثة مماثلة جرت في مدرسة في خميس مشيط لموت فتاة كانت تشاهد القشاعات وكان الفضائية وتقرأ المطبوعات الاعلامية وكان جزاؤها الموت من دون توبه. الحادثة التي نشرتها صحيفة الحياة بطبعتها السعودية أيضاً في الثالث والعشرين من مايو الماضي، لم تكن سوى جزءاً من مشهد في مسرحية أقامت إحدى المدارس الابتدائية في خميس مشيط، لبيان كيف أن الموت الفجائي قد يضع حداً لامكانية حدوث التوبة في الدنيا. هذه المشاهد التي تم أدائها بطريقة غير علمية وتستهدف بدرجة أساسية إحداث صدمات روحية عنيفة وسط الطلاب الحاضرين، أثارت الرعب وسعد عدد من الطلاب في المرحلة الابتدائية اللائي كن في حالة خوف وهلع. ومن شأن مشاهد كهذه أن

التغيير السلمي، ولعل تلك الجماعات الفدائية صغيرة الحجم التي قادت ثورات دموية في زمان الخلافتين الأموية والعباسية تعبر عن إمكانية استعمال الموت بطريقة إفتجاعية سلاحاً من أجل تغيير الأوضاع القائمة.

لقد كررت الجماعات الجهادية في مصر تجربة المقاومة الفدائية عن طريق استراتيجية العزلة والخروج/الجهاد وكان مقدراً لتلك الجماعات الصغيرة أن تفني وجودها الكلي مع إفناء أعضائها في عملية فدائية واحدة، ولاشك أن نوع الثقافة التي تلقاها أفراد الجماعات كانت ذات طابع توجيهي توسمي، تقوم على فصل الفرد عن المحيط الاجتماعي وعزله بصورة تامة ونهائية عن عالمي الدنيا والآخرة. ولكن هذه الثقافة كانت تلقن لهؤلاء الافراد الذين قرروا بمحض إرادتهم الانضمام في حركات جهادية ذات صلاحية لمرة واحدة، أي أنها تقوم على خوض تجربة التغيير لمرة واحدة ثم القناء او الافناء.

في السعودية، يتم تعميم تلك الثقافة الدينية الاخرية في المدارس الرسمية بنمطاً وبناتاً دون ضوابط، وقد أسبغ عليها طابع التدريس الديني معانٍ أخرى ذات طابع ترويعي، بما فيه من انعكاسات نفسية خطيرة، إنها كما وصفها الدكتور حمزة الزيني في عدة مقالات بـ (ثقافة الموت) المبنوثة في مدارس تعليم البنين عبر الأنشطة الخاصة، غير المتوافقة مع خطط إدارات التربية والتعليم في كل منطقة فضلاً عن كونها متناقضة مع الغاية الاصيلية من التعليم الذي يهدف الى إحداث نقلة وعي معرفي في أذهان الطلاب لرؤية الكون والعالم بعين مختلفة وبروح مفعمة بإرادة التغيير والتقدم، ولكن تلك البرامج الأهلية التي يصيغها المؤدلجون في المدارس الرسمية تستهدف في نهاية المطاف تضيق أفق الرؤية الكويتية لدى الطلاب وحبسهم في إطار التفكير الديني المدرسي المتزمت.

وفيما غفل بعض المختصين في وزارة التعليم عن إجراء تحقيق في طبيعة البرامج التربوية المروج لها في المدارس الحكومية، فإن ثقافة الموت كانت تضع بكثافة عالية وسط الطلاب من كلا الجنسين الذكور والاناث، فقد نشرت صحيفة الحياة بطبعتها السعودية خبراً في الثامن عشر من مايو الماضي عن قيام مدرسة في مدينة الخبر شرق السعودية بعرض فيلم عن غسيل الأموات على طالبات إحدى المدارس الثانوية. وقد أبدت بعض طالبات المدرسة الثانوية استغرابهن وخوفهن من ما عرض في الفيلم من مناظر مرعبة، إذ عرضت عملية غسيل الميت وتكفينه بشكل يكشف جسد الميت أمامهن. والأغرب من ذلك، وحسب ما جاء في الخبر، أن أقامت إدارة المدرسة جسماً مصغراً لمقبرة داخل أسوار المدرسة وهي عبارة عن غرفة مظلمة. كانت فيما مضى مستودعاً للكتب. فقرشت أرضها برمل ووضع فيها هيكل

## النيران الطائفية تقترب من الخبأ السعودي

## فقه الفتنة: العلماء والموقف من الطائفية

العلماء تحمل مسؤوليةهم الشرعية ولعب دور مركزي في القضايا المتعلقة بمصالح الأمة والمفاسد المترتبة على إنعدام ذلك الدور وضعه.

كان علمائنا أولى بلجم الاصوات النكرة التي تصدر من هنا وهناك، وتحرك دون وازع من دين ولا رادع من ضمير ما أخذته الايام، وأوصدت أمامه العقول الراشدة الباب. كانوا أولى بشق قناة للتسامح الديني، وإرساء قاعدة يلتقي عليه المختلفون، والتغشيش عن كل ما من شأنه تقريب البعيد وتهذيب القريب، وإشاعة شأنه اللورد والمحبة والاخاء بين أبناء الوطن الواحد، والدين الواحد، بدلاً من توفير العلماء أنفسهم مواد خصامية يتلقفها كل جاهل فيضعها في غير موضعها الذي أراده العالم، أو أن يسمح لفتاوى التكفير والتبديد بالانتشار الواسع في كل موقع تواجد فيه من يعيشون على خلسلة الاوضاع المستقرة، وزعزعة النفوس المطمئنة، وبليلة الاجواء الودية.

لماذا يكون علمائنا الذين بهم تنعقد رابطة الوحدة المجتمعية، أدوات تقسيم فاعلة، حتى صار الناس تخشى فتنة العالم أكثر مما تخشى من تكالب العالم. هل صارت مهمة العلماء مقتصرة على إضفاء البركة على سياسات الحكام وقراراتهم، بما يرضى أو يسخط. لا فرق الخالق عز وجل.

كان العلماء السابقون وعلى رأسهم أئمة المذاهب يشرعون الاختلاف، ويعدون ما هم عليه مجرد إجتهاادات قابلة للخطأ والصواب، وإنهم على أتم الاستعداد للإفلاق عما هم عليه إذا تبين لهم صحة خلافه، فأسسوا بذلك قاعدة في التسامح الديني، وفي التعددية الفكرية والمذهبية، وفي القبول المتبادل بالآخر، وبالتالي فإن هذه المواقف الحضارية لدى أئمة المذاهب كانت سبباً جوهرياً في منع أتباعهم من القلق في معتقداتهم، أو المبالغة في الاختلاف مع غيرهم، أو تحويل الاختلاف إلى قطيعة وخلاف ومصادمة..

كانوا يفتشون حد الاعتعال عن كل ما يحول بينهم وبين الفرقة والشقاق والنزاع، حتى بالغ بعضهم في نفى الاختلافات الاجتهادية حتى لا يأتي من يستعمل تلك الاختلافات فيما بعد بطريقة سلبية ومن أجل

استعماله في محرقة الطائفية. إن الطاقة النفسيرية والتأويلية التي تميزت بها المدارس الفكرية على طول التاريخ الاسلامي، من أجل إنتاج رؤية شرعية متعددة فقدت وظيفتها الاصلية وصار الاستعمال الوحيد لها منصبا على توليد مشرعات للعنف الطائفي، وحتى الجهاد نفسه أصبح مقتصرأ على تصفية الحسابات السياسية والمذهبية، فقتل المبتدعين والمتردين بات السمة الغالبة للجهاد بالمعنى الشائع وسط الجماعات الدينية المسلحة.

يثير الانتباه انصراف العلماء وبإهمال ملحوظ عن إبداء موقف حاسم من قضية الفتنة سيما وأن من تورط فيه يتحدث بإسم الله وإسم الدين، وكان أولى بالعلماء إستعادة سلطتهم

## موقف المشايخ من الفتنة الطائفية

## مستغرب، لأن المتورطين فيها

## يتحدثون بإسم الدين، وينتهبون

## سلطة العلماء الروحية

الدينية المنهوية من المتدينين الجدد الذين سرقوا ليس الضوء الاعلامي وقاعدتها الشعبية بل وأيضاً مصدر قوتهم، أي العلم الشرعي، فصار بن لادن شيخاً، والزرقاوي شيخاً، والعوفي شيخاً.. فكل المنخرطين في العمل الجهادي يكتسبون بصورة تلقائية إمتيازاً دينياً فريداً يتجاوز في تأثيره المعنوي والشعبي إمتياز أي عضو في هيئة كبار العلماء، بل وقد يكسرو في أحيان عديدة سلطة المفتي العام.

بصرامة شديدة، صمت علمائنا عن المجازر التي تقع في العراق بحركات طائفية غير مبرر بل ومشين، وكان يفترض أن تلقى دعوة الاستاذ جمال الخاشقجي للعلماء باتخاذ موقف حاسم مما يجري، وعدم السماح لشُرمة الطائفيين إستدراج الامة الى مستنقع الطائفية، دون أن يحرك العلماء ساكن. وللأسف أن تمر دعوة الخاشقجي مروراً عاجلاً كما من كثير من الدعوات الخيرة التي تناشد

لماذا لا تستثير الفتنة الطائفية زعماً ولا تدق ناقوساً ولا تحدث رنيناً في أسماع علماء المؤسسة الدينية الرسمية في بلادنا، لماذا يغدو سفك الدماء أمراً عابراً، ولماذا لم نسقم أو نفرأ فتوى صادر عن هيئة كبار العلماء تحرم دم المسلم، أو تستنكر المساس بكرامة المسلم وغير المسلم، أو التحريض عليه بقول او فعل.

لماذا الطائفية وحدها التي تتغذى على مصادر دعم من ديارنا، وتكتسب مشروعية من علمائنا تحت مسميات مختلفة، كمناصرة الحق وكشف زيف أهل الباطل، ومقاومة العدوان وعبارات أخرى مماثلة تهدف شرعنة الفتنة الطائفية. إن أولئك الذين أركسوا بهذه الامة، لا ينهين كثيراً لجم صوت الفتنة التي تتفجر بورها في أماكن مختلفة حتى باتت على مقربة من ثيابنا، وببوتنا.

في الثقافة الدينية الراجحة ما يصلح للتميز المباشر في مشروع الفتنة الطائفية، وهناك من يتقن وبراعة فائقة كيفية استعمال تلك الثقافة في تأجيج المعارك الطائفية وبطريقة إستفزازية. فجمار الموقد الطائفي التي أخذت يعاد تجفيفها وأشغالها مرة تلو الأخرى، وهناك من يحتطب بكل ما أوتي من قوة كي يبغي الطائفية مؤججاً أوارها، ممتدة ذيولها، متشعبة أخطارها.

لا تتوقف أقلام الغيورين من أبناء هذا البلد ومن غيره للتحذير من الفتنة الطائفية في الداخل والخارج، والتي يتكفل المعتوهون مهمة تفجيرها بأي ثمن. فقد أصبح الخطاب الديني والاسلام مصادراً من قبل أناس فقدوا حتى مجرد القيم الانسانية فضلاً عن الاخلاق الاسلامية النبيلة والسامية من أجل الورع عما حرم الله وانكرته الفطرة الانسانية السليمة، حتى بات القتل، وإلغار الصدور بين أبناء القرية الواحدة، والقبيلة الواحدة، والبلد الواحد لغرض إقحامهم في فتنة دامية من مهمات أولئك المتطيفين.

من المؤسف حقاً أن يعاد تدوين الفتن السياسية كلما خسر المتصارعون على شؤون الدنيا مبرر المواجهة والصراع، وهما هو الدين الذي جاء ليعلو فوق العصبية الفرعية بما فيها تلك المشتقة من داخله وبإسمه، يجري





الحرب الطائفية ستحرق مضميرها

فضلا عن المتنافسين معهم من الطبقة الثانية والتي تجشم أفرادها عناء إصدار البيانات والفتاوى المحرّضة على القتال والجهاد ولم تفرّق بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الاجنبي وبين الالتزام بوحدّة المجتمع العراقي والتعايش السلمي بين طوائفه والامتثال لقيم الدين وأخلاقياته بين أبناء العراق. لم يعد هناك ما يمنع علمائنا من إصدار فتوى صريحة وواضحة تعيد الاعتبار لمكانتهم الدينية والاجتماعية.. تلك المكانة التي إفتأت عليها وصادرها من أبرزوا أنفسهم محدثين بإسم الله والدين. إن ظواهر الطائفية الدموية في العراق تدعو علمائنا وإبلّاح شديدي الى التدخل الفوري قبل أن تصل الأمور، لا قدر الله، الى مستويات غير قابلة للسيطرة. وحينئذ يكون المسلماء أول الملغوتين على لسان الضحايا المباشرين.

في الباكستان، كما في العراق، حوادث عنف طائفي إصّدت الى دور العبادة والى المراكز الدينية والثقافية فضلا عن المصالح العامة المرتبطة بحياة الناس اليومية.. سنوات طويلة مرت ودورة العنف الطائفي في الباكستان تأخذ أشكالا خطيرة ومخيفة، فيما كان العلماء سادرين في صمتهم، ثم انتقلت دورة العنف الى العراق وبوتيرة متسارعة وبأشكال أشدّ شراسة، ومع ذلك بقي صمت العلماء سيد الموقف.. فلماذا لم يكن علمائنا قادرين على تحكيم الشرع في الفتن الكبرى، فإن الحاجة لبقائهم تنفّذ مطلقا وتامّا، فويل ننظر من علماء المؤسسة الدينية الرسمية انتحار فتنة الفتنة بدلا من الانشغال الدائم والعميق في اعداد أنواع من الفتا ذات صلاحية مستهية منذ قرون. فهناك الآن فقه خاص بالجماعات الطائفية التي تقود المقاومة في العراق، وقد أعدت تشريعاتها الخاصة بالقتل والقتال، والتي لا تفرّق بين المقاتل والمسلم، والمذنب والبريء، فهناك إنجراف خطير نحو إعادة سياسة الأرض المحروقة الخالية من كل قيمة دينية وإنسانية وأخلاقية.

مصر مسؤولية انتقشار الأفكار المتشددة المرتبطة بالصحف والارهاب، في محاولة لصرف الانظار عن تراث ضخّم للسلفية تراكم على مدار أكثر من قرنين وقد حمل من الأفكار الراديكالية ما يفوق في ضخامة التوجيه الايديولوجي المتطرف بأضعاف عدة عما كتبه الاخوان المسلمين. فليس تحصيل أدبيات الاخوان المسلمين في تنشئة ثقافة

التطرف والعنف الا محاولة هروبية بالجميع في الداخل والخارج للابتعاد عن مصادر التوجيه الديني المحلي، وحتى لا يصار الى تفتيش تلك المصادر وإخضاعها للفحص النقدي كما خضعت الايديولوجيات الثورية في العالم بما فيها الماركسية التي خضعت لتصحيح نقدي واسع وعميق على يد آخر رئيس للاتحاد السوفيتي ميخائيل جورباتشوف.

هناك اليوم من يحاول أن يقرأ الطائفية في العراق من خلال دراسة تاريخ وأحوال المجتمع العراقي، في مسعى آخر لاخلاء مسؤولية

## لماذا أصبح رجال الدين، الذين

### بهم تنعقد رابطة الوحدة

### المجتمعية، أدوات تقسيم فاعلة،

### حتى صار الخوف من فتنة

### العالم لا تكالب العالم

القادمين من الخارج اليه والذين نفثوا في الجسد العراقي كل قبائح الطائفية المصاحبة لجماعات تبنت الجهاد خيرا نضالياً. دعونا نقترب من مشاكلنا، وأزماننا، وأيضاً مسؤولياتنا، من أجل وضع الاصبع على مكان الجرح، وحتى لا تضلنا البوصلة الى وجهة غير صحيحة.

فالعراقيون يدركون قبل غيرهم، وربما سبقونا في ذلك بأن الطائفية منتج سلبي وخارجي بإمتياز، وأن من يقود تلك الفتنة هم ليسوا من أبناء العراق ولا يدركون منه وعنه سوى تلك القشرة الخارجية التي لا تكشف عن حقيقة التعايش الداخلي بين فئات المجتمع العراقي والتداخل الشديد بين طوائفه.

شيء من الاحساس بالمسؤولية ضروري الآن لاعادة الاعتبار لما قرط فيه علمائنا

شق الصف. كانوا يؤكدون على حق الاختلاف ويتشدّدون حد التزمّت في النيل من الآخر المختلف.

وكما في كل مجتمع بشري، فإن تلك التوصيات، بكل التدابير الاحتياطية التي وضعت من أجل الامتثال الحرفي بمضمونها، فقد وقعت في تاريخ المسلمين فتن كبرى وذهب ضحيتها في بعض الحوادث علماء كبار، وصارت السيوف تلتقي على مصالح الدنيا، وصار المسلم يطعن المسلم طلباً لأغراض السياسة وحدها، وغابت عن تلك الفتن قيم الدين وأخلاقياته، بل وفقد المتورطون في تلك الفتن الحدود الدنيا من مستلزمات الأدب والالتزام الأخلاقي.

لا شك أن التاريخ الذي نقرأه دائماً يزوّنا بقصص الفتن الطائفية والتي قد يتم اقتفاء بعض تفاصيلها في فتن راهنة أو مبيّنة، فهذا التاريخ وما يؤسف له حقاً، لم يكن ناصعاً تاماً، ففيه جوانب مخزية لم يكن بالامكان التخلص منها ما لم يتخلص ورثة المشروع الطائفي من تلك الجوانب.. وفي واقع الأمر، إن هؤلاء يرسمون لنا نحن النابذون للطائفية طريقاً صارماً ومحدداً في قراءة التاريخ وعيه بل واستخدامه أيضاً.

يتعلم الطائفون من التاريخ، وليس من الدين، صوراً شتى في إظهار العداوة، وفي التعبير عنها، وأخيراً في الامتثال لملياتها. فلا الضمير الانساني الحر ولا قيم الدين في العدل والانصاف والتسامح وإشاعة الرحمة تدخل ضمن مكونات الوعي الطائفي لدى أولئك الذين يدركون خط سير وسيرة واحدة وهي كيفية الخلاص من عدوك بطريقة فورية وانتقامية، تروي غليلاً قديماً، وتشبع نزعة قارة منذ أمد طويل.

علمائنا، في المقابل، يقعون تحت تأثير الاجواء التي تخلقها شرذمة الطائفيين فيشاركون بوعي أو بإنفعال عاطفي غير رشيد في ترسيخ تلك الاجواء وتأييج المزيد من النار الطائفية. فهم لا يكتفون بمجرد عزل أنفسهم وأتباعهم عن الظاهرة الطائفية بل إن المحيط العام الذي ينتمون اليه يمارس ضغطاً متعدد الابعاد والاتجاهات ليسوقهم نحو مصادر التحريض على الطائفية، فإن إنتبهوا نجوا، وإلا أصبحوا جزءاً من معركة الغير، ولكن هذه المرة

يكونوا فيها من التابعين وليس المتبوعين. من الضروري في الحديث عن الطائفية أن نحصر حدود المسؤولية، فهناك كما يبدو عادة باتت راجعة في الاوساط الدينية والرسمية على السواء في بلادنا، حيث يعيل الجميع الى البحث عن ضحية في الخارج تتحمل نيابة عنهم مسؤولية ما حلّ من كوارث هي من صنع أيدينا. فقد حكمت وزارة الداخلية ومن لحق بها من علماء الدين جماعة الاخوان المسلمين في

## نقد مقالة شاكر النابلسي

## نعم.. الديمقراطية تليق بنا!

مع الشروط الداخلية والمكونات الاجتماعية والسياسية المحلية ولكنها تقع خارج السياق الحقيقي والموضوعي.

سؤال النابلسي الافتتاحي في مقالته المنشورة في ايلاب في الحادي والعشرين من مايو الماضي يعد جوهرياً ومشروعاً، فهل تليق حقاً الديمقراطية بالسعوديين؟ ولكن حدود السؤال يجب أن تظل مفتوحة لتستوعب كل شعوب العالم، إذ ليس السعوديون سكان غير هذه الأرض فلم يهبطوا من كوكب آخر ولا يعيشون في غابات الأمازون، فهم جزء من عالم يموج بتحولات في بناء التحتية والدافعة نحو تحريك أسس البنى الفوقية. إن مجرد طرح سؤال من قبيل هل تليق الديمقراطية بالسعوديين، يكون السائل قد أخرج السؤال من حيزه البحثي العلمي المحايد إلى المجال الذي يريد منه إثبات النتيجة سلفاً، أي أن السؤال قد حمل معه إجابته قبل الشروع في البحث. إذ لم يكن القارئ بحاجة إلى بذل عناء كبير للوصول إلى المنتهى الأخير للمقالة وهو أن السعوديين لم يبلغوا درجة تأهيلية كافية لممارسة الديمقراطية، وأن ثمة مسافة بعيدة تفصلهم عن التحول الديمقراطي الحقيقي.

ولكن هل ثمة ما يعزز عقيدة النابلسي السنافية لجدارة سكان هذا البلد لمزاولة الديمقراطية على أسس صحيحة. أول وربما أقوى مثال يستند عليه النابلسي في تعزيز عقيدته هي الانتخابات البلدية التي جرت لأول مرة في السعودية منذ سبعين عاماً. وهذه التجربة الانتخابية حسب النابلسي (كان من المفروض أن تكون.. تجربة سياسية غنية تدفع بالدولة السعودية إلى مزيد من الانفتاح السياسي الديمقراطي وزيادة الجرعة الشعبية الديمقراطية في السنوات القادمة). وهذا الكلام صحيح في ظاهره، وهو يترجم بأمانة فائقة مضامين العرائض الامصلاحية التي رفعها التيار الاصلاحي الوطني في السعودية.

بيد أن استدراكاً مثيراً أعقب ذلك يستحق التأمل، حيث يرى النابلسي بأن هذه التجربة (كشفت بأن ثمره الديمقراطية في السعودية ما زالت ثمرة عجرة غير ناضجة وهي بحاجة إلى وقت لانضاجها وربما سقطت قبل نضوجها وهي ما زالت عجيرة بانتظار مواسم أزهار قادمة وربيع ديمقراطي قادم). هذا الاستدراك ينطوي

يكفي لاثبات الشيء ونقيضه في هذا البلد. وبإمكان التوصل أيضاً بمنهج التحليل الطبقي للسعودية وتحقيب التطور الاجتماعي في هيئة تحولات في وسائل الانتاج، وقد تجد في هذا المنهج ما يوافقه في الواقع، أي انطباقه على جزء من هذا المجتمع، فالزراعة تمثل الحرفة الرئيسية بين سكان المنطقة الشرقية ومناطق أخرى كالجنوب، فيما يمثل الرعي الحرفة الرئيسية بين سكان المناطق الوسطى والشمالية وبعض الأجزاء من المنطقة الشرقية، أما منطقة الحجاز فيغلب عليها حرفة التجارة بأشكالها المختلفة. لاشك أن تحليلاً نمطياً جرى استعماله في التفسير لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي في السعودية، وهذا التحليل يقوم على إدراج السكان ضمن بوتقة اجتماعية موحدة، لها خصائص ثقافية واجتماعية وسياسية ونفسية

## العزوف عن الانتخابات البلدية

## مرتبط باهتزاز صدقية آل سعود

## منذ اعتقال رموز الاصلاح

مشتركة، وبالتالي فإن إخضاع سكان هذا البلد إلى نوع من القوانين ذات الطبيعة الشمولية والجماعية قد يكون سهلاً ولكن يجافي الحقيقة تماماً.

العيش في بلد قد لا يعني إدراك أسرارها ومفاتيحها الداخلية، خصوصاً في المجتمعات المحافظة والمغلقة، فالتعاملات الظاهرية يتم وفق بروتوكولات تتسم بالجمالة والترصيات الهادئة. فكثير من الناس عاديين ومتقنين عاشوا عقوداً من الزمن في بلدان لا يتقنون لغة أهلها، ولا يدركون من ثقافة البلد المضيف سوى ما يصادفونه في طريقهم، دون قصد منهم أي شيء. إن الفترة التي قضاها النابلسي في السعودية لاشك تمثل أثنى مراحل التحول التي شهدها هذا البلد في اتجاهات عدة ثقافية وسياسية واقتصادية، ولاشك أن المحاضرات التي شهادتها تلك المرحلة بكل ما نتج عنها من تباينات ثقافية وحزبية تمثل مادة بحث غنية، وتحمل في جوفها مغريات البحث والوصول إلى نتائج ذات طبيعة جاذبة ومؤثرة، وقد تبدو في الظاهر أنها متوافقة

يحول لبعض المراقبين العرب والأجانب من الخارج استعمال أدوات التحليل السيسبولوجي في قراءة التحول السياسي في السعودية، وقد يصيبوا، أحياناً، في تشخيص طبيعة التحول والعوامل الضالعة فيه وحتى المعوقات الرئيسة التي تحول دون ترعرعه. ولكن غالباً ما ينقص هذا النوع من التحليل فهم المستور الثقافي والاستبطانات النفسية التي تقرر في أحيان عديدة اتجاهات التفكير لدى قطاع كبير من المجتمع.

قراءة النابلسي تقترب إلى حد كبير من القراءة الخارجية لقضية ذات خصوصية غير مدركة في التحليل السيسبولوجي العام، وليست الخصوصية هنا تعزيراً لمفهوم الخصوصية المشاع استعمالها في الخطاب الرسمي بقدر ما هي خصوصية موضوعية، تتصل بدرجة أساسية في التكوين النفسي والثقافي لأي مجتمع.

وقبل البدء في تفكيك مقالة النابلسي الموسومة (هل تليق الديمقراطية بالسعوديين؟) نقدر هب في مرحلة مبكرة للدفاع عن وجهة نظره، مشفوعة بإجابات أخرى لتأكيد قدرته على تقديم قراءة واقعية وعلمية للوضع السياسي السعودي، وله الحق في ذلك، فحسب تعريفه الوارد في مقالته الثانية، كتب النابلسي ثلاثة كتب في الثقافة والتنمية طيلة قرابة ثلاثين عاماً (١٩٦٨ - ١٩٩٦) تناولت جوانب من السعودية، وحسب تعبيره فإنها (كتب فيها وعن) هذه الكتب الثلاثة، أي (سعودية الغد الممكن)، (المسافة بين السيف والعق)، و(ذئب الصمت)، وينضاف إليها عشرات المقالات في الصحف المحلية والدولية.

وتعريف كهذا يكبح، دون ريب، أية إنطباعات عاجلة يمكن أن تحدثها مقالة النابلسي بصرف الخطر عن التوافقات والتعارضات مع محتوياتها. فالرجل يتقعد في رؤيته التحليلية على خبرة مباشرة وخلقية علمية وأكاديمية صلبة، ولذلك فلا يمكن تفكيك مقالة النابلسي دون وضع تلك الاعتبارات في موضعها المناسب قبل الانشغال بتقويض المدعى، أو إبداء التحفظ على أحكام النابلسي وبالتالي الانتقال إلى العلمي إلى الأيديولوجي. بإمكان النابلسي حشد كافة الأدلة الداعمة لأية فكرة وردت في مقالته، فهناك من الأدلة ما





الانتخابات البلدية: نستحق أفضل من هذا!

النفور من الانتخابات البلدية قد يكون أبغى في التعبير عن الاقبال على الاكتئاب في تلك البلاد، بمعنى أن الموقف السلبي أحياناً يحمل في طياته فعلاً إحتجاجياً مستوراً، ويجب على الباحث والمراقب أن يسلحظه من خلال رؤية مجمل التطورات الأخرى المحيطة.

طبعاً هذا لا يعني إلغاء تام لدور الطفرة المالية الكبيرة التي شهدتها البلاد في إضعاف إلى حد ما الميول الفردية والجماعية نحو الانخراط الكثيف في المشروع الاصلاحى بكل تضحياته، ولكن لا يعني ذلك على الإطلاق أن الاصلاح (يُطالب به لسد الأثواء الجائعة) فذاك ليس من المهمات الكبرى للمصلحين، ولم تكن ضمن المطالب المركزية التي طرحها التيار الاصلاحى في السعودية، مع تأكيده على التوزيع العادل والمتكافئ للثروة والخدمات وتعزيز البرامج التنموية. إن الاصلاح يُطالب به من أجل إرساء قيم العدل والمساواة والحرية، وإن الأثمان الباهضة التي يدفعها الاصلاحيون سواء في الداخل أو الخارج مطلوبة في الشدة والرخاء والعسر والبسر لأن لا اصلاح بلا ثمن، ولا تغيير بلا تضحية.

من الملاحظات أيضاً، وهنا يبدو النابلسي كمراقب خارجي أكثر من كونه مراقباً داخلياً، إن الاعراف الاجتماعية والتقاليد الدينية تمارس فعلاً تعويقاً للاصلاح السياسى في هذا البلد، وهي فكرة بعيد تكرارها وإنتاجها بصيغ متعددة وكان يفترض في النابلسي أن يعول على تجربته المباشرة في السعودية، والتي يفترض أن تستوعب مجمل التنوعات الداخلية في الخارطة الاجتماعية المحلية، إذ ما يعتبره عرفاً وتقليداً إنما يستحضر بيئته النجدية الخالصة، وليس بالضرورة عرفاً وتقليداً في الحجاز أو المنطقة الشرقية أو مناطق أخرى، فهو يتحدث عن دور اعراف وتقاليد لا تحكم السعودية بالكامل كما يزعم، وإنما جزء منها فحسب، وهو ما يتسبب في تأخير الاصلاح السياسى وانتهاك حقوق المرأة وباقى المتواليات الاصلاحية.

وعلى عكس ما يعتقد النابلسي فإن البيانات جاءت في مكانها المناسب، وفي وقتها المناسب، فالبيانات باعتراف طيف واسع من السباحين الأكاديميين والمراقبين والحكماء عبرت عن مستوى نضج لدى القوى السياسية والاجتماعية في هذا البلد فاق نظيره لدى دول عديدة، خصوصاً، وهذا هو المهم، أن من صاغوا البيانات يتحذرون من خلفيات أيديولوجية وسياسية

وإجتماعية متنوعة، وقد أقرّوا بهذا التوافق التعددي على أساس المصلحة الوطنية العليا. إن إنخفاض معدل التسجيل والتصويت في الانتخابات البلدية لا يجب النظر إليه بمعزل عن تطورات أخرى كان من الضروري على النابلسي أن يأخذها بعين الاعتبار، والافتاتى الاحكام على مثل تلك الحوادث كارثية، تماماً كما الاحتجاج بالطقس الربيعي! كمحفز على المشاركة في التصويت. السياق الصحيح الذي يجب أن يطرح فيه عزوف قطاع كبير من السكان، وخصوصاً في

## الاصلاح ليس (لسد الأثواء

## الجائعة) فحسب بل لإرساء

## أسس نظام ديمقراطي تعددي

المناطق الوسطى والغربية وغيرها من المشاركة في التصويت هو أن ثمة تطورات سياسية داخلية أحدثت اهتزازاً عنيفاً لكل أشكال اصلاحيّة خادعة يمكن استعمالها كقوة جذب للسكان، الذين تهاوت أمامهم مصداقية العائلة المالكة منذ اقدم الامير نايف على اعتقال مجموعة من رموز الاصلاح، والغاء الحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير.

إن عقد مقارنة بين عدد المسجلين في الانتخابات البلدية وحجم الاقبال على الاكتتاب في تلك البلاد الجديد تعتبر مقارنة مغلوطة، لانعدام أوجه المقارنة، إذ أن الموقف من الانتخابات البلدية لم يكن مرتبطاً بوعي أهميتها ولكن مرتبطاً بدرجة أساسية بمصداقية الانتخابات بل وبمشروعية العائلة المالكة كطرف يمكن له أن يدير عملية التحول الديمقراطي أو يأتي بالاصلاح كما نادى به الطيف السياسى والاجتماعى العام في السعودية. إن المقارنة تلك لا تصلح على الإطلاق للكشف عن طبيعة اتجاهات الرأي العام، بل على العكس فإن

على انقطاع الكاتب شبه الكامل عن سريرة الاوضاع الداخلية منذ يناير عام ٢٠٠٣، وهو ما دفع بالنابلسي للاعتقاد بأن ثمة ديمقراطية غير ناضجة، وقد يستبطن ابراء لزمة النظام السياسى، وربما إشادة ضمنية به كونه، كما يردد بعض الرسميين السعوديين، متقدماً زعماً في المسار الديمقراطي على الشعب بما فيه من قوى سياسية واجتماعية وتيارات فكرية. مايبعث على الغرابة أن يستند النابلسي، في تعزيز وجهة نظره، على حوادث كان من الضروري سبر أبعادها غير المنظورة بدلاً من استعمالها بمفردها وعلى ظاهرها كأدلة قوية على أن من يصنفهم بالسعوديين غير مؤهلين للديمقراطية.

سنحاول أن نعيد قراءة درس الانتخابات البلدية السعودية من خلال استخلاصات النابلسي من أجل موضحة الاستخلاصات في سياقها التطوري الطبيعي.

لحظ النابلسي من خلال درس الانتخابات البلدية بأن الشعب السعودي لم يولر اهتماماً خاصاً بـ (هذا الحدث السياسى التاريخي المهم) الذي (يُطالب به تحقيقه) الاصلاحيون السعوديون في بياناتهم المتعددة، والذي دفع جزء قليل منهم ثمناً غالياً لهذه البيانات، التي يبدو أنها جاءت في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب أيضاً.

في حقيقة الأمر أن هذه الملاحظة تنطوي على مغالطات عدة وخطيرة، بعضها مرتبط بتوصيف الحالة وإثاناً بالموقف، وفي كل الاحوال تكشف عن ضعف المتابعة والرصد الدقيق لدى النابلسي. فإن عزوف قطاع واسع من السكان السعوديين عن المشاركة في الانتخابات البلدية كان في جزء كبير منه رفضاً ضمنياً للبدائية المتخلفة للمسيرة الاصلاحية، فالعرائض الاصلاحية الوطنية، وعلى خلاف ما يذكر النابلسي، أكدت على مبدأ الانتخابات التشريعية والبرلمانية، ووضع دستور شامل وتفصيلي تحدد فيه الحقوق والواجبات، ويعاد النظر في سلطات الملك وامتيازات العائلة المالكة، وتقرّ فيه الحريات العامة بما في ذلك حرية الاجتماع والتعبير. فالانتخابات البلدية إذن لم تكن (الحدث السياسى التاريخي) المنتظر من قبل التيار الوسطى الاصلاحى، ولم يطالب الأخير بانتخابات بلدية عرجاء وعوراء لتنتج مجالس مشلولة الارادة معطوبة الصلاحية، فكان من المفترض أن يرجع النابلسي الى محتويات عرائض التيار الاصلاحى الوطنى قبل أن يقدم ويؤخر في المطالب، وإنما دفعت ثلة من الرموز الاصلاحية ثمناً غالياً لمطالب كبيرة حظيت بتأييد القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمثلة للثيف العام في السعودية، وهي ضريبة لا بد للأحرار والشرقاء أن يدفعوها من أجل نيل الحرية والكرامة.

## الأزمة السعودية: قيادة السيارة أم قيادة البلد؟

د. مضاوي الرشيد



د. مضاوي الرشيد

في أماكن طالما كانت حكراً على الذكور كالمعركة وساحتها.

إستطاع النظام أن يحول الإنتباه من قضية مصيرية الى قضية هامشية اذا قيست من منظور المنطق والعقل، ووقع المجتمع في الفخ الذي نصبه له نظامه رغبة منه في تحويل الريح من ربح تهب عليه هو من مجتمع يحتقن نتيجة لقرارات سياسية متهورة وتخطيط فشل في ضمان الامن والاستقرار الى ربح تبعثر تركيز المجتمع وقدرته على التصدي لمثل هذا الفشل بطريقة جماعية مؤثرة تعطل الخطأ وتحاسب المخطئ. انصرف الجميع لمناقشة قضية قيادة المرأة بينما قيادة البلد بقيت معصومة عن النقاش.

وبعد أكثر من عقد من الزمن ها نحن مرة أخرى نناقش قضية قيادة المرأة للسيارة لنصرف إهتمامنا الى ما هو هامشي اذا قورن بموضوع قيادة البلد في مرحلة أقل ما يقال عنها أنها مرحلة حرجة وصفا لأحد المراقبين بأنها مرحلة تذبذب تداول السلطة وتغيير رموزها كل ستة أشهر بسبب السن المتقدم لصف الاول من الامراء المؤولين لاعتلاء العرش وليس من المستبعد لأن يتوج ملك ويبقى في الحكم لفترة قصيرة ليعاد طرح موضوع الخلافة مرة أخرى.

يبقى هذا الهم من الهموم الاولوية للقيادة السعودية ليس فقط اليوم بل حتى الغد القريب. لذلك نجد المرأة وقيادتها للسيارة من أسهل

بهذا الموضوع. ومن الملاحظ ان الازمات السياسية تكون دائماً متزامنة مع طرح موضوعات تتعلق بالعنصر النسوي. اذا عدنا بذاكرتنا التاريخية الى حرب الخليج الثانية حينما كانت القيادة السعودية منشغلة بموضوع إستيراد القوات الانجية ومواجهة المستقبل المجهول المترقب على قضية الاستيراد هذه، عندها وفي تلك اللحظة التاريخية الحاسمة والتي تركت بصماتها على مستقبل البلد خرجت مجموعة نسائية بمظاهرة غير عادية متحدية منع المرأة من قيادة السيارة.

في هذه اللحظة نسي المجتمع أو أنساه النظام بالاصح أزمته السياسية وفشل مشاريعه العسكرية وهشاشة ترسانته البشرية والتكنولوجية فلا طائزاته المقاتلة ولا ميزانية

**شرعية النظام المنحصرة باتت تقاس بالتضييق على المرأة وكأن فعله هذا المظهر الأصلي وربما الوحيد لعفة النظام وطهارته!**

دفاعه كانتا قادرتين على صد العدوان. فبينما كانت المجنذات الأمريكيات يصلن ويجلن في البلاد من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها دون مناقشة علنية إتجهت الانظار فجأة الى تلك المجموعة النسائية المحلية التي تجرأت وكسرت الحظر علي قيادتهن للسيارة.

كيف حصل هذا التزامن ولماذا حصل.. فبينما كانت قيادة البلد تعيش أصعب مرحلة في تاريخها تواجه ضغط بعض الاصوات التي ارتفعت منتقدة القرارات السياسية نرى أن النقد تحول فجأة ويسرعة بهلوانية للدفاع عن حرمة بلد الحرام التي دنستها مظاهرات محليات تقرر قيادة السيارة عندها انصرف الجميع ليصعب جام غضبه على هذه الزمرة النسائية المحلية التي تخرب البلد وتفتن شبابيه بينما تناسى الجميع الفتن المستوردة والتي ربما تكون أكثر إثارة، خاصة أنها تواجدت واختلطت

بلاحظ المتابع للشأن السعودي تزامن الازمات، فمن جهة يُعلن عن تدهور صحة الملك فهد ودخوله الى المستشفى لتلقي العلاج ومن جهة أخرى يقرر مجلس الشورى أو بالأصح أحد أعضاء هذا المجلس فتح ملف قيادة المرأة للسيارة للنقاش والتداول. وربما هذا ليس من باب الصدفة إذ أن العلاقة بين أزمة القيادة وموضوع المرأة المتأزم حالياً هي علاقة حميمة خاصة اذا اتضح لنا أن أحداث الماضي تشير الى وجود مثل هذه العلاقة القديمة المتجددة.

الربط بين موضوع القيادة السياسية والشؤون المتعلقة بالمرأة ما هو إلا مرآة لتقلص شرعية النظام وانحسارها في هذه القضية فقط. ان هذه الشرعية تقاس اليوم بمدى التضييق على المرأة وحصرها وكأنها المقياس الوحيد لعفة النظام وطهارته، خاصة وأن الكثير من الشرعيات الماضية قد تقلصت أو هي في طور التلاشي كشرعية حماية البلد وشرعية الانجاز الحضاري، وشرعية تأمين الامن والعيش الرغيد للمواطن وغيرها من الانجازات التي مثلت في السابق نوعاً من التغطية الاعلامية وحمت النظام من التساؤل والتشكيك في مصداقيته.

يعرف النظام أن أكثر ما يثير اللغط والفرقة والتشرد هو موضوع المرأة وعملها أو قيادتها للسيارة لذلك نلاحظ أن مثل هذه القضايا تستأثر بإهتمام الجميع وهي كفيلة أن تكون شغلهم الشاغل لفترة طويلة لذلك ليس من الغريب أن تطرح مثل هذه الامور علي بساط البحث ويخرج النقاش بها الى الحيز العام خاصة في مرحلة الازمة القيادية.

أثبت موضوع المرأة أنه الموضوع الكفيل بالهاء المجتمع عن أمور مصيرية تتعلق مثلاً بانتقال السلطة من ملك مريض منذ أكثر من عقد من الزمن إلى آخر يختصر موضوع القيادة السياسية وتغييرها في القريب بخبر قصير تتداوله وسائل الاعلام المحلية فيمر بسرعة فائقة وكأنه خبر روتيني بينما يشغل الجميع بموضوع قيادة المرأة للسيارة فمنهم من يشجع ومنهم من يشجب، وينقسم المجتمع وتمطر السماء شتاتاًم وقدحاً بالآخر أو نصرة للمعارض المستنكر ويقلل الملف خاصة عندما لا تحتاج القيادة السياسية لانشغال المجتمع





قاهر الجلطات!

في الخارج فهو المناصر لها الناهض بها وهو محرمها في الخارج تسافر معه ويصطحبها في جولاته الدبلوماسية ومؤتمراته الاقتصادية والأكاديمية، ويتحول بذلك ولي الأمر إلى محرم خلال السفر معه ومرافقته.

لا يعيش أي مجتمع بشري معروف بعيداً عن التناقضات ولكن تبقى هذه التناقضات هامشية، أما في النظام السعودي فنجد التناقضات قد أصبحت الركيزة الأساسية التي تستند عليها السياسة حيث تتعايش البطالة المحلية مع اليد العاملة الخارجية ويتعايش الفقر القتال والتسول مع ثروات طائلة تصارها مجموعة احتكرت القرار والموارد الأرض وما عليها.

كان يجب على أعضاء مجلس الشورى المعنيين أن يفتحوا ملف قيادة البلد ومصير القرار المتأرجح بين شخصيات لو كانت في دول أخرى لكان وقت إحالتها على التقاعد وليس تصدر السياسة والرؤية المستقبلية، فبينما يبني المجتمع في الجزيرة بحالة تكهنات وقلق على مصيره السياسي في منطقة تغلي بالتغيرات من بيروت إلى القاهرة مروراً بأبغداد يطل علينا أعضاء الشورى السعودية بموضوع قيادة المرأة للسيارة.

وبينما يبقى ما سمي بالإصلاح متأرجحاً بين الحلول وأنصاف الحلول التي تبني على أساسها شرعيات جديدة بعد أن سقطت الشرعيات القديمة تطل علينا الشورى هذه بموضوع قد تمّ إستهلاكه وإجتراره من قبل، وعندما تدخل القيادة السياسية مرحلة الجمود تتشاور الشورى بموضوع تقود المرأة أم لا تقود.

القدس العربي - لندن ٦/٧/٢٠٠٥

عن الهوة بين تطلعات الشباب والفرص المتوفرة لهم، ومنها النظام التعليمي والذي فشل في تأهيل مجتمع شباب يعتبر أكبر شريحة إجتماعية في البلد، وسيفيق هذا النظام محتاجاً لتجديد المرأة في معاركه الخارجية.

وبعد أن صرح وزير الداخلية أن قيادة المرأة للسيارة إنما هي قضية إجتماعية لماذا يا ترى لا يستغني الشعب في هذا الموضوع وتحل القضية. هل لأن كلمة إستفتاء من المحرمات أم أن السبب سيفتح بعدها لاستفتاءات قادمة. أم أن الامة ستجتمع علي ضلال وتقر للمرأة بحق قيادة السيارة.

لقد استهلك النظام موضوع قيادة السيارة أكثر من مرة فكلما تلذبت الغيوم السياسية تطل المرأة والسيارة لصرف النظر وحجب الرؤية عما هو أهم وأكثر إلحاحاً من هاتين القضيتين حتى

## أثبت موضوع المرأة أنه

## كفيل بالهاء المجتمع عن

## أمر مصيرية تتعلق بانتقال

## السلطة من ملك مريض منذ

## أكثر من عقد من الزمن

أصبحت المعادلة معروفة للجميع، ولن تحسم القيادة هذا الموضوع طالما أنها تستطيع إستهلاكه في أزماتها القادمة.

أثبتت تجارب الشعوب الأخرى أن الانظمة التي تستغل قضايا المرأة في الاعيبيها السياسية إنما هي أنظمة ساقطة معنوياً وفكرياً وسياسياً واجتماعياً.

في مطلع القرن العشرين إستغل أتاتورك وشاه إيران قضية المرأة، إذ أن الاثنين نصباً نفسيهما مدافعين عن المرأة وحقوقها حسب خطابهما السياسي فسقطت جمهورية أتاتورك وتحولت إلى حكم عسكري ديكتاتوري لم تتخلص تركيا إلا منذ فترة قصيرة، وكذلك نصب الشاه نفسه مدافعاً عن المرأة ومحراً لها فسقط نظامه، أما النظام السعودي فهو نظام ما بين بين في الداخل هو حامي المرأة من قوى الشر العالمية الهادفة إلى تغييبها وإفسادها أما

الأمر القادرة على صرف النظر على الأقل في الحيز العام عن موضوع قيادة البلد.

مسكينة هذه المرأة في الجزيرة العربية، لقد أصبحت ميزان الحرارة الوحيد الذي تستعمله السلطة لتقيس به الكثير من الأمور الحساسة فهي تلجأ إليه لتميع المواقف المحرجة وخاصة السياسية وكذلك لصرف إهتمام المجتمع إلى أمور أقل ما يقال فيها أنها تقسم ولا توحّد.

فالنظام يعرف أن في موضوع قيادة المرأة للسيارة ليس هناك موقف وسط بل هناك جيش معارض وآخر مؤيد ويصعب التنبؤ بقوة الجيشين، ولكن النظام يظل أملة كبيراً في الأبقاء علي الهوة والشرخ كما هما عليه من التباع.

لقد جثّد النظام المرأة وحقوقها في لعبته السياسية فهو يشتري الصمت المطبق من بعض الفئات الاجتماعية والدينية علي سياساته الخارجية والداخلية التي تتعارض مع تطلعات هذه الفئة، إذ أبدى إستعداده للتضييق على المرأة وعدم الانصياع لضغوط الخارج المطالبة بالشعارات الفارغة وهو كذلك يشتري ولاء فئات أخرى إذ أظهر نفسه، وكأنه المدافع عن هذه الحقوق الواقعة في وجه من يطمح إلى طليعة السعودية حسب مزاعم النظام خاصة من قبل الشرائع المتحجرة والتي لا يعرف التعامل معها سواء.

النظام يلعب على الحبلين فهو يظهر عفته وطهارته من خلال موضوع المرأة ولكنه يستغل هذه المرأة ذاتها في معركته من أجل تلميع صورته في الخارج.

فمنذ أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) نرى أن النظام يقوم بحملة جهادية لتلميع الصورة فيسافر بنسائه وبنااته إلي عواصم العالم حاملاً معه الأميرات والصلعات والتاجرات وصاحبات رؤوس الامول ليقول كلمة واحدة فقط: إنظروا كيف اننا نقدم بسرعة تناسب خصوصيتنا..

يختصر النظام الحملة الاعلامية الهادفة لتحسين صورته بوجه حسن يجعله أكثر قبولا خاصة اذا احتوت الصورة العنصر اللطيف أو الضعيف حسب مفهوم الشخص، فصبغ عندها حقوق المرأة الجهرية متأرجحة بين ذكورية النظام في الداخل وأنوثته في الخارج، إذ أنه ما زال بحاجة لاثبات هذه الذكورية من خلال استعراض الصلعات داخل الحدود ليجتذّر الجميع أن الراعي ذكر والرعية مؤنث. أما في الخارج فشئ من الانوثة كفيل بالاستلطاف خاصة في بلاد لا يخلط فيها الذكر بالمؤنث.

سيظل النظام السعودي محتاجاً لمسألة المرأة وقيادتها للسيارة ليطرحة زمن الازمة السياسية القادمة منها الوعكات السياسية المرتقبة والتي ستنهك جسد السياسة ان لم يتم التعاطي مع تداعياتها ومنها الاحتقان الناتج

ما هو الثمن الذي قبضه بوش مقابل سجن الإصلاحيين في المملكة؟

## هل تصرف نايف من تلقاء نفسه أم كان يمثل قرار العائلة المالكة المركزي؟

وفي وجه القضاء السعودي الظالم، هذا التحليل يفترض تبرئة الأميركيين من التواطؤ مع آل سعود في إبقاء الإصلاحيين في السجن، أو الحكم عليهم بالشكل المتعسف الذي ظهر، وهذا الافتراض قد يتعزز إلى حد ما بالموقف الأمريكي من الحكم حين صدوره، فقد أبدت أميركا على لسان الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر انزعاجها وضيقها من الأحكام الصرامة بحق النشاط السياسيين الثلاثة، جاء ذلك بعد ثلاثة أيام من صدور الأحكام. وقال باوتشر بأن مجريات القضية جاءت عكس الآمال بتوسيع الحقوق الديمقراطية واحترام حكم القانون. وأضاف: (نحن حقاً منزعجين من النتائج... نحن نرى بأن اعتقال أولئك الذين قدموا عرائص سلمية من أجل تغييرات سياسية لا يتواءم مع خطوات الإصلاح الأخيرة في العربية السعودية). وانتقد باوتشر طريقة المحاكمة وكيف انها تطرح تساؤلات حول تطبيق حكم القانون في المملكة، وتابع بأن حكومته تأخذ موضوع انتهاك حقوق الإنسان بجدية، وأن القضية ستناقش مع السعوديين. مع هذا فإن الاعتقاد السائد يقول بأن إدارة بوش ليست مهتمة في الوقت الحالي بتصعيد الوضع مع السعوديين، وقد اتهمت دائماً بأنها متساهلة معهم، كونهم مستدمجين مع الخطط الأميركية لمكافحة الإرهاب وكون بلادهم فاعلاً في سوق النفط. وفي كل الأحوال يبدو أن الأحكام القاسية التي أصدرها نايف بالمرسوم القضاء السعودي المهلhel، والتي أثارت استمزازاً في الشارع السعودي حتى السلفي الوهابي منه، هذه الأحكام يصعب التراجع عنها نهائياً، خاصة في الظروف الحالية حيث تنازع الصلاحيات وحدة الاستقطابات في العائلة المالكة، وحيث الملك فهد لا زال في المستشفى يتنفس عبر الأجهزة الطبية. إن التراجع عن تلك الأحكام كليا قد يفسر بالضغط الداخلي أو الخارجي أو بهما معاً، ونايف وإخوته ليسوا على استعداد لذلك؛ وقد يخفف الحكم لسنوات أقل في مرحلة التمهيد، أما إطلاق سراح الكامل، فكما قلنا ضد المدعي الشايع فسيفون بعد أن توفي الملك فهد؛ فتكون حينها مكرمة للملك الخليفة الجديد!

المعتقلين الثلاثة يتبنون إيديولوجيات شديدة العداء لواشنطن (دينية وقومية)، وبالرغم من أن أحداً لا يستطيع أن يزايد على عمالة آل سعود في ماضيهم وحاضرهم، للإنجليز أولاً وللأميركان ثانياً! أراد آل سعود من الأحكام المشددة إرسال رسالة إلى الداخل السعودي المطالب بالإصلاح، بأن من يطالب بالتغيير السلمي قبولاً وكتابة مصيره قاتم، وأن الحكومة السعودية تستطيع أن تأخذ القرار الذي تريد ضاربة عرض الحائط نقد المؤسسات الحقوقية الدولية، بل وبعض الحكومات الغربية! كان البعض يتوقع أن يطلب بوش وإدارته من ولي العهد إطلاق سراح المعتقلين الإصلاحيين، تناغماً على الأقل مع الشعارات العريضة وما يقال عن استراتيجية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. ومن هنا جاء التوقع بإطلاق سراح المعتقلين قريباً بمجرد عودة ولي العهد من واشنطن؛ خاصة وأن أكبر منظمة حقوقية في الولايات المتحدة (هيومان رايتس ووتش) طالبت الإدارة الأميركية بأن تضغط على ولي العهد في رسالة موجهة إلى الرئيس الأميركي مباشرة شررت على الملك. غير أن هناك احتمال قد يكون له نصيب من الصحة. فالتحليل الآخر يقول بأن ولي العهد وعد الرئيس الأميركي بتحسين سجل آل سعود في مجال حقوق الإنسان، وبتسريع عملية التحول الديمقراطي، لكن مركز القرار الأممي ليس بيد ولي العهد ولا وزير الدفاع، وإنما بيد الأمير نايف وزير الداخلية الذي يعد الملك غير المتوج، ويحتمل أن يكون نايف قد اتخذ القرار بتفاصيل الحكم دون موافقة ولي العهد، أو كتكتيك. وهذا ما يؤمله بعض الحاميين فيما يبدو. بحيث يقوم الملك أو ولي العهد بتخفيض الحكم أو إلغائه فيما بعد. ولكن الذي يتضح الآن، بأن ولي العهد ووزير الدفاع لم يتدخلا بشكل إيجابي، وهما لن يفعل ذلك إلا إذا اكتشفا أن قرار الحكم سيكون شديد الضرر على العائلة في المستقبل، أي إذا تحولت قضية المعتقلين الإصلاحيين إلى قضية كبيرة تتواصل ضد آل سعود. وهذا متوقع، لأن هؤلاء لن ينسوا في السجون، وسيبقون لسنين طويلة سبة عار في تاريخ الدولة السعودية الحديثة

بعد بضعة أيام من عودة ولي العهد السعودي من زيارة واشنطن التي قبل أنها رمت الشروع في العلاقات السعودية الأميركية التي أحدثتها تفجيرات ٩/١١، أعلن عن الأحكام الظالمة بحق الناشطين الإصلاحيين في البلاد. الأمر الذي دفع المراقبين إلى الربط بين الحكم وبين نتائج لقاء ولي العهد بالرئيس الأميركي بوش، خاصة وأن جلسة النطق بالحكم تم تأجيلها إلى ما بعد زيارة ولي العهد، وهي الجلسة التي كانت مقررة في اليوم الأول لوصوله إلى واشنطن. القائلون بهذا الرأي يتساءلون عن التنازلات التي قدمها ولي العهد السعودي للإدارة الأميركية في سبيل نيل رضاها، بحيث تخفف من ضغوطها من أجل الإصلاحات القوية لتقسيمها على عشرين عاماً، أي إلى أمد غير محدود. ماذا قدم ولي العهد إلى واشنطن اقتصادياً؟ هل المزيد من إنتاج النفط للسيطرة على الأسعار؟ هل عقدت صفقات تسلع تحت الطاولة؟ هل تم الاتفاق على بيع أميركا نفطاً رخيصاً بنسبة تقل ٢٠٪ عن السعر المعروض في السوق كما يشاع؟ وماذا عن التنازلات السياسية؟ هل في الأجندة السعودية غير ما قدمته من وعود أتبعته بالعمل على زعزعة أركان الحكم في سوريا وإلى حد ما في مصر؟ هل وعد السعوديون حلفاءهم الأميركيين بضبط عناصر السلفية التكفيرية من الذهاب إلى العراق من أجل (الجهاد)؟ هل صحيح أن ولي العهد وعد الأميركيين بالعمل سوياً على مواصلة سياسة الحصار والإحتواء للسودان؟ وعلى تصليب جبهة خليجية ضد المشروع النووي السلمي الإيراني، متوازيًا مع الضغوط الأميركية والأوروبية؟ إن ملاحم ما قامت به الحكومة السعودية بعيد عودة ولي العهد من زيارته لواشنطن يشير إلى أن السعوديين وقد أغلقوا فم بوش وحاشيته وشركاته بالكثير من المال، وقاموا ببعض التحريض الإعلامي المعادي بصورة مفتعلة لحليف الأمم السورى، صاروا مطلقي الأيدي فاععلنوا أحكاماً متشددة ضد دعاة الإصلاح، الذين اتهمتهم العائلة المالكة بأنهم يعملون بأجندة أميركية، بالرغم من أن



## نص الحكم القراوشي بسجن دعاة الإصلاح

### الحكم ومبرراته يمثلان فضيحة للقضاء وثنايف وللدولة!

رحمه الله عند تفسير هذه الآية: (هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللاتق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة، مما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم، أن يثبوتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها، فإن رأوا في إزاعتها مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسروراً لهم وتحزراً من أعدائهم ففعلوا ذلك، وإن رأوا ليس مصلحة أو فيه مصلحة، ولكن مضرة تزيد على مصلحتها لم يذيعوها). وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولى من هو أهل لذلك، ويجعل إلى أهله ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب، وأحرى للسلمة من الخطأ اهـ.

ونظراً إلى ما ورد في مذكرة المدعى عليه عبد الله الحامد الجوابية من جرأة على بعض المصطلحات والمبادئ المتعلقة بالسياسة الشرعية، وجنوحه في تفسيرها إلى أقوال مهجورة أو مرجوحة، وتحمله أقوال بعض العلماء لا لا تحتملها، والعمل على إضفاء الشرعية على بعض الخطريات السياسية الحديثة التي ينادون بها، ويعتقدون أنها الضمانة لمنع الاستبداد، وحفظ الحريات، مع أنها لم تعد مسلمة في النظم السياسية المعاصرة، كما يشهد به واقعها، وإنما الضمانة في التزام قواعد الشريعة ومبادئها التي تمنع من الاستبداد والجور.. من ذلك تطاوله على منزلة أولي الأمر في النظام الإسلامي بقوله: (إن ما قرره الفقهاء من أن أولي الأمر أدري بالمصلحة، وأن قضاة المحكمة وكلاء عنه ليس عليه دليل معتبر من الكتاب والسنة، ومنهج الخلفاء الراشدين، وأنه يسند الطغيان، وأن تفسير أولي الأمر بالأمراء والعلماء أدى إلى اختلال وتحديد نفوذ الفقهاء بتمرير الفتاوى لخدمة السلطة). اهـ. مخالفاً بذلك ما قرره عامة أهل العلم من أن أولي الأمر هم الأمراء أو العلماء أو كلاهما، على خلاف معروف رجح الأخير ابن جرير وابن تيمية وابن القيم وابن

خلال مدة محددة، كما نص على ذلك خطابهم المسمى (نداء وطني للقيادة والشعب معاً) الموقع من المدعى عليهما الأول والثاني وآخرين.

ثم عقدوا الاجتماع المشار إليه في الدعوى لأجل ذلك متطابقين لإثبات رؤيتهم والأقناع بها من المبالغة في قيمة تلك الإصلاحات التي ينادون بها وتأثيرها في إصلاح الأوضاع، فلم يعدوها من المصالح المرسله فحسب، التي ينظر ولي الأمر فيها ليقرر منها ما تظهر مصلحته للبلاد بعد التحقيق من عدم معارضتها لنصوص الشرع الحنيف وقواعده العامة، بل جعلوها - كما صرحوا به في إجاباتهم - طوق نجاة، علقوا صلاح البلاد والعباد على سرعة تنفيذها، مقللين من أي جهود سواها، مع تضخيم الأخطاء وإزاعتها بأسلوب يتناقض مع

في يوم الأحد الموافق ١٤٢٦/٤/٧ هـ (15/5/2005) افتتحت الجلسة الساعة الثامنة والنصف وفيها حضر المدعي العام، والمدعى عليهم أصالة، والمدعى عليهم وكالة: خالد المطيري، ومنصور البكر، وعبد الله العبيد الباقي، وعبد الله الفاراز، وعبد الله الكويليت، وعيسى الحامد، وعبد الرحمن العضيبي، وعبد الرحمن الحامد، حامل البطاقة رقم ٥٩٧٨٣٧٣٦، الوكيل الشرعي لخالد بن فرج المطيري بموجب الوكالة الصادرة من كتابة عدل شرق الرياض الثانية برقم ٧٢٩٣ في ١٤٢٦/١/٢٥ هـ، الموكل وكل بصفته وكيلًا عن عبد الله بن حامد الحامد.

فبناء على ما تقدم من دعوى المدعي العام، وإجابات المدعى عليهم، وما ورد في إقراراتهم بدفاتر التحقيق المدون مضمونها



مبدأ المناصحة لولي الأمر، ويقضي إلى إثارة العامة، وتهيج الدهماء، في أمور لا نظر لهم فيها من أمور السياسة والأحكام السلطانية، في وقت عصيب يمر بالأمة وهي أحوج ما تكون إلى وحدة الصف، وتقويت الفرصة على أعدائهم المتربصين بها الذين يتحسسون الذرائع للتدخل في شئوننا بإسم الإصلاح.

وقد ذم الله تعالى هذا السلك وأهله بقوله (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم). قال الشوكاني رحمه الله والمعنى أنهم لو تركوا الإذاعة للأخبار حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يذيعها، أو يكون أولو الأمر منهم هم الذين يتولون ذلك، لأنهم يعلمون ما ينبغي أن يفشى وما ينبغي أن يكتم اهـ: وقال السعدي

سابقاً.. ونظراً لمصادقتهم على الاشتراك في إعداد وتوقيع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) المقدم لولي العهد، المتضمن بياناً لما يروونه إصلاحات سياسية وإدارية، تتعلق بالاشورى والقضاء والاقتصاد، والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والإداري.. وإقرارهم بأنه تم مقابلة بعض الموقعين عليه لولي العهد وسماع آرائهم، إلا أن المدعى عليهم لم يكتفوا بذلك، بل تجاوزوه إلى مخاطبة الشعب وندائه في مسائل كبرى تمس نظام الحكم في المملكة، ونشر مضامينها عبر قنوات الإعلام ووسائل الاتصال في الداخل والخارج، وجعلوها (نداءاً للقيادة والشعب معاً) داعين غيرهم لتأييدها ونبتها في المنابر والجامع والنوادي، لتكون عريضة شعبية يتوصلون بها للتأثير على ولي الأمر، مطالبين بتنفيذها

كثير وغيرهم.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القاضي الأول في الدولة الإسلامية، وهو الذي يعين القضاة، وسار الخلفاء الراشدون على هديه، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد. قال ابن رشد رحمه الله: (وتولية الإمام الأعظم للقاضي شرط في صحة قضائه لا خلاف أعرفه فيه) اهـ. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يجب على ولي أمر المسلمين البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأوصار من الأمراء والقضاة ونحوهم ويستعمل أصح من يجدد) اهـ.

ونظراً لإطلاقة العنان لسانه وقلمه بالثلب والتشهير لبعض المسؤولين بدعوى الإصلاح، وإساءته الظن والأدب بالعلماء والقضاة باتهامه بعضهم بقوله: إن بعض الفقهاء الخادعين والمخدوعين يرون حماية تطفنا السياسي يلي أعناقنا نصوص القرآن بقولهم: ولي الأمر أدري بالمصلحة.. وإدعائه هو والمدعى عليه متروك الفالح أن بعض الأحكام القضائية جرمت أموراً مشروعة، وأنها هي وقتوى هيئة كبار العلماء حول لجنة حقوق الإنسان عام ١٤١٣هـ أضعفت الثقة في الفقهاء والقضاة، وأبرزتهم آلة من آلات قمع الشعب، وأن العقوبات التعزيرية غير منضبطة، وتتفاوت قلة وكثرة حسب رغبات وتدخلات الحاكم.. وتلك الجرة والتطاول من المدعى عليهما تسبب ملء قلوب الرعية على الراعي وعلى العلماء، وتنفر منهم، وتذهب هيبة السلطان، وتقلل من شأن العلماء في النفوس، وقد يؤدي إلى ما هو أكثر من ذلك، وهذا خلاف منهج السلف الصالح. جاء في تفسير القرطبي عن أحد السلف قوله: (لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم: وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم).

ونظراً لادعاءات متروك الفالح في تفسيره للعنف في السعودية بأن الفئات المنخرطة في أعمال العنف هي نتاج البيئة السعودية ومدارسها وسياسة التعليم فيها، وأن الخطاب الديني المتطرف الذي تم إدخاله - على حد زعمه - في السلك التعليمي والقيومي له بُعد تفسيري للعنف، وأنه في المجال التعليمي سيادة الأحادية التعليمية ترتبط بال مدرسة الوهابية، وتتضح في مناهجها التعليمية ابتداء من الابتدائية وانتهاء بالجامعات، وحتى في التخصص الشرعي تغلب عليها تعاليم المدرسة الوهابية وفهمها.. وهذه الأقاويل تعد افتراءً مشيناً على العقيدة الصحيحة، وتآلياً عليها، ناشئاً عن فهم سقيم لحقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، التي أعادت المجتمع إلى العقيدة الصحيحة على منهاج النبوة، وأن

هذه الأقاويل أيضاً تجعل البلاد عرضة للمرضين وهدفاً للمتدخلين.

ونظراً لمصادقة المدعى عليه علي الدميني على ما ورد في مداخلته عبر شبكة المعلومات وإذاعة خارجية من قوله: (إن احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف أدى إلى تغلغل هذا التيار في مفاسل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية كافة وأنه تم استقطاب الشباب ضمن رؤية (أيديولوجية) تكفر المجتمع وأن مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد (المغلق).. وزعمه أن سبب ترعرع الإرهاب خلل ثقافي وتربوي واجتماعي، وإتهامه للدولة بأنها أتاحت لمذهب معين أن يعبر عن فكره عبر المنابر والمؤسسات كافة على مدى فتره طويل، وأن تفردة واحتكاره للفهم الصحيح والعقيدة ونفيه لما عداه، قد دفع إلى مرحلة التشدد والتطرف، وأن تيار التشدد والغلو الذي بلغ مرحلة التكفير والإرهاب قد حظي بمساحة كافية من الحرية قمت ما عداه من مكونات المجتمع. ودعواه أن من أسباب العنف والإرهاب: الخطاب الديني المتشدد الذي استطاع أن يكرس منهجاً أحادياً باحتكار الحقيقة الدينية، وتهميش المذاهب الأخرى، مستنداً على ذلك بما تنهجه الدولة من توحيد مرجعية الإفتاء، وما تقوم به عبر مؤسساتها الدعوية ومنهجها التعليمية وهيئاتها الشرعية من نشر العقيدة الصحيحة وصيانة المجتمع عما يخالفها، مدعياً عدم تمكين مكونات المجتمع المذهبية والطائفية والثقافية من التعبير عن آرائها وإجتهاداتها الدينية، مؤيداً حججه بكتابات صحفية خاطئة في تليس واضح بين المذاهب الفقهية التي ما تزال ثروة للأمة، يتعلمها الطلاب في مدارسهم، ويرجع إليها العلماء والقضاة في فتاويهم وأقضيتهم. والمذاهب العقيدة التي لا يقر عليها المخالف في أصول الاعتقاد، ولولا ذلك لنشأ الضلال وخفي الحق.

جاء في الأحكام السلطانية للماوردي وأبي يعلى وغيرهما: (مما يجب على الإمام تجاه الرعية حفظ الدين على أصوله المستمرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجح مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة، وبين له الصواب، وأخذ بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من ذلك.)

ونظراً إلى إساءته للأمة، وتعريضه ببعض مسيادات الأصولية بقوله عن المتورطين في التفجيرات: (نحن الذين هيأناهم للمذابح، وزودناهم بالأسلحة العنقائية، إنهم نتاج مناهجنا وبرامجنا الثقافية، إنهم طلبة الولاء والبراء، ومدعو حراسة الفضيلة).. وهذه

الادعاءات والتلبيسات من المدعى عليه تعد جناية على البلاد وأهلها وولاة أمرها، وتشويهاً لأبرز سماتها التي قامت عليها من تحكيم الشريعة والتمسك بالعقيدة الصحيحة، والتزامها بذلك في مناهجها التعليمية وسياساتها الداخلية والخارجية، ودعوة للتطل من القيم بحجة حرية الرأي، والاعتقاد المغفلت من الضوابط الشرعية، دون التزام بحدود الله، ووقوف عند أوامره ونواهيه، وإخلاقاً بتماصك الأمة ووحدتها المقترية شرعاً.. وجاء النظام الأساسي للحكم لتأكيدهما للجميع على وفق الشريعة، وقد أمر الله بالاجتماع على الحق، ونهي عن التفرة بقوله: (واعصوا بحيل الله جميعاً ولا تفرقوا).

ومن المتقرر شرعاً واقعاً أن التمسك بتعاليم الإسلام مبادئه والالتزام بها هو عين الصلاح والإصلاح، واتباع الأهواء والتفرق فيها نهايته الفساد وخراب الديار، كما قال تعالى: (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أنيناهم بذكرهم فهم عن ذكركم معرضون).

وبما أن ما صدر من المدعى عليهم هو مفصل أنفاً، يتضمن مخالفات شرعية متفاوتة تم إبصارها، ويتناقى مع ما يسمى النظام الأساسي لتعزيره في مادته الثانية عشرة والثالثة والعشرين والسادسة والعشرين من الوحدة والاتلاف وحماية العقيدة وحقوق الإنسان وفق الشريعة، وكل ذلك موجب للتعزير.. لذا فقد حكمنا عليهم بالإجماع بما يأتي: أولاً: يسجن المدعى عليه عبد الله بن حامد الحامد لمدة سبع سنوات تحتسب منها فترة التوقيف. ثانياً: يسجن المدعى عليه متروك بن هابس الفالح لمدة ست سنوات تحتسب منها فترة التوقيف. ثالثاً: يسجن المدعى عليه علي بن غرم الله الدميني لمدة تسع سنوات تحتسب منها فترة التوقيف. ويؤخذ عليهم جميعاً التعهد بعدم العودة لإثارة ما يمس المصالح العامة للبلاد، وترك الخوض فيما يعود بالضرر على وحدة البلاد وأمتها.

ويعرض الحكم على الأطراف قرر المدعى عليهم عدم القناعة وطلبوا رفع الحكم لمحكمة التمييز بلانحة اعتراضية، فأفهمناهم بأن لهم حق الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام نسخة من القرار، ومتى انتهت المدة ولم يتقدموا بالاعتراض، يسقط حقيهم فيه. وأما المدعى العام فقرر عدم اعتراضه على الحكم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

التوقيع: القاضي سعود بن عبدالله العثمان: القاضي عبداللطيف بن عبدالعزيز آل عبداللطيف: القاضي محمد بن إبراهيم بن خنين.



الدكتور عبدالله العامد يرد على الحكم الظالم بسجن دعاة الإصلاح

## القضاة جاهلون بالسياسة الشرعية والمفاهيم السياسية الحديثة

إن إنكار المنكرات السلطانية قاعدة شرعية لا خلاف فيها، بإذن الحكومة وعدمه، كما صرح شيوخ الإسلام كابن تيمية وابن القيم والعز بن عبد السلام والغزالي وابن حزم.

والقاعدة الشرعية الثانية: هي أن المعاصي السلطانية ولا سيما الكبرى العلنية، لا يكون إنكارها إلا إعلاناً لتباً الذمة وليعلم القاضي والداني أن هذه منكرات، وأنه لا يحل للحكومة ارتكابها: كما صرح ابن تيمية في كتاب (الحسبة) مستشهداً بالأثر: (إن المعصية إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا ظهرت فلم تنكر أضرت العامة) (الحسبة: ٩٠). وهذه الحثيثة التي اعتمدت عليها الهيئة، مخالفة لقاعدة العدالة، لأنها تناقض قاعدة شرعية قطعية دلت عليها النصوص الصريحة، والإستقراءات القطعية لمقاصد الشريعة وروحها.

منذ عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٤م، ودعاة الدستور والمجتمع المدني ينصحون الحكومة ويترددون على دواوينها في نصائح سرية، إلى سجونها في أعقاب نصائح علنية، وقد دخلوا السجون زرافات ووجداناً بالمئات، من فقهاء ومفكرين وأساتذة جامعات ومثقفين، فماداً تريد الهيئة للناس أن يفعلوا والأخطار والفساد المالي والسياسي مرشح للإزدياد؟

هـ - لا يدري أعضاء الهيئة أن عديد من دعاة الإصلاح جربوا النصائح السرية فوجدوها من دون جدوى، وأذكر منهم في ذلك المقام الفقيه المجاهد عبد الله بن فهد، وعدد من دعاة الإصلاح منذ حرب الخليج وهم يكتبون النصائح السرية، التي لا تجد طريقها إلى الأذان، فكيف تلزم الهيئة دعاة الإصلاح بأساليب ثبت أنها لا تؤدي إلى النجاح، ألا تدرك الهيئة أن من أسباب نشر المنكرات السياسية في هذه البلاد هو أسلوب كثير من الفقهاء والنصائح الذي يلتمز بالسرية في إلقاء النصائح؟

ثم هل انغرد دعاة الدستور والمجتمع المدني في المطالبة بدستور يتحقق فيه الشرطان في كل نظام يوصف بالدستورية أن تكون الدولة (بلورة) للإرادة الشعبية، وأن تكون المجتمعات المدنية (قنطرة) بين الدولة والأفراد والأشتات: وأن توزع أفعال الدولة فوق أعمدة ثلاثة: مجلس النواب، والقضاء المستقل، وينفرد الملك أو الرئيس بالإدارة السياسية. وأن تكون هناك ضمانات (كالمسطرة) لمفاهيم العدل والشورى. هل انغرد هؤلاء بالدعوة إلى حرية الرأي والتعبير والتجمع والإجتماع؟ هل انغردوا بضرورة السمو إلى مفهوم الدولة الإسلامية السحرة، التي تؤمن بالتعددية الإسلامية فكرية ومذهبية واجتماعية وثقافية، التي تخرج من تطبيق الدولة المذهبية التي فتكت بالسلام الاجتماعي، منذ العصور الوسيطة؟ هل نظام الحكم ينص على دولة مذهبية أم دولة إسلامية تحتوي أهل القبلية بكافة انتمائهم؟ إن لماداً يؤثر القضاء المسألة المذهبية؟ الناس تريد أن تعرف: هل يجسدون بذلك اتجاه الحكومة، أم يجسدون الفكر الديني المتزمت الذي لا يريد تعددية ولا تعايشاً مع الموجودين في الوطن، وباسم الإسلام يحاول أن يحول الأمة كلها إلى مذهب فكري ضيق واحد يحل محل الإسلام الواسع؟ هل انغردوا بالمناوذة بوضع ضوابط لموارد المال العام، وطرق صرفه، وتوزيع الأراضي السكنية والزراعية؟ هل انغردوا بالمطالبة بتصحيح العلاقة العجرام مع الأميركيين، حسب تعبير الدكتور عبد العزيز الخليل في إحدى مقالاته في جريدة الحياة؟ هل انغردوا بالدعوة إلى الملكية الدستورية (هل تقرأ الهيئة جريدة الشرق الأوسط لترى؟)

إلى أعضاء هيئة التحيز لمحكمة المعتقلين الثالثة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
أشير إلى قرار الهيئة القضائية الصادر بالحصك ذي التاريخ ٢٠٠٥/٤/٧ هـ على المعتقلين من دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي: علي بن غريم الله الدميني/ تسع سنوات: متروك بن هابس القالح/ ست سنوات: عبد الله بن حامد بن علي العامد/ سبع سنوات. وأقدم لكم اعتراضي على حيثيات لصلك، مرتبة حسب الأرقام التالية:

### الهيئة الأولى

(السطر ٨-٥) من محضر جلسة النطق بالحكم، قالت الهيئة: "لمصادقتهن على الإشتراك في إعداد وتوقيع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) المقدم لولي العهد، والمتضمن بيان لما يرويه إصلاحات سياسية وإدارية تتعلق بالشورى والشفافية والاقتصاد والمشاركة في القرار السياسي والإداري، وإقرارهم بأنه تم مقابلة بعض الموقعين عليه لولي العهد، وسماح أرائهم، إلا أن المدعى عليهم لم يكتفوا بذلك، بل تجاوزوه إلى مخاطبة الشعب، وزدائه في مسائل كبرى تمس نظام الحكم في المملكة".

يا أصحاب الفضيلة: إن الاعتراض واضح وإن الهيئة تركت على أمرين: الأول: أنه لا يجوز تجاوز الحكومة ومخاطبة الشعب في المسائل الكبرى، أي في فقه الإمامة الكبرى، أي في الأمور السلطانية، وواضح من ذلك أن الهيئة ترى أن النصيحة في هذه الأمور إنما هي سرية. وليس هناك في صريح الشريعة ولا في سنن الله في حياة البشر وعلوم الحضارة والتاريخ والطبيعة، ما يدل على أنه لا يجوز مخاطبة الأمة إلا من خلال مخاطبة الحاكم، والقاعدة الشرعية في إنكار المنكرات السلطانية هي الإسراع في المنكرات الباطنة والجور في المنكرات الظاهرة.

أ - فهل الإستبداء بالقرارات في أمور الدولة الكبرى، وانتهاج الأسلوب السري فيها أيضاً، من دون إطلاع الناس على ما يجري، هو أمر خاص بالحكومة، بالأشخاص، وليس منكرًا عاماً معلوماً، لكي يجوز القول بأن الإنكار سراً أولي؟

ب - وهل الإستئثار بمناصب الإدارة العليا، وتركيز المسؤولية في عدد من الأسر، في الوزارات وإدارات المحافظات من المعاصي السرية، لكي يكون الهمس بإنكارها أولى؟

ج - وهل هدر مال الشعب العام، من دون ضوابط في صرفه وإيراده، وإصدار صكوك بعشرات الملايين من أراضي الشعب لأمراء وحسابيهم معاص صغرى أو سرية، لكي تكون النصيحة سراً هي الأولى؟

د - وهل قيام الدولة مجسدة بوزارة الداخلية بالتنكيل بأهل الرأي من فقهاء وطلاب علم ومفكرين وأساتذة جامعات ومثقفين ومهتمين بالشأن العام، سجنًا وتوقيفًا في ظرف لا تكفل فيه المواصفات الشرعية للسجون، على أساس أن السجون إنما هي للتأديب - على فرض أنهم محتاجون للتأديب، وليست للتعذيب الذي يهدر الجسوم والعقول والنفس - فضلاً عن منعهم من ممارسة حقهم في التعبير والإجتماع، وفصلهم عن العمل هل هذا منكر خاص يؤوله مسؤول في الدولة في بيته، وفي سلوكه الشخصي، لكي يقال أن دعاة الدستور والمجتمع المدني تجاوزوا إلى مخاطبة الناس؟

### الهئية الثانية

قالت الهيئة (السطر ٨-٩) «تجاوزوه - أي ولي العهد - الى مخاطبة الشعب، ونزائنه في مسائل كبرى تمس نظام الحكم في المملكة، ونشر مضامينها عبر قنوات الإعلام، ووسائل الاتصال في الداخل والخارج، وجعلوها نواة للقيادة والشعب معاً، داعين غيرهم لتأييدها وبثها في المنابر والجامع والنوادي، لتكون عريضة شعبية».

الإعتراض: يا مرتجي العدالة: إذا طالب دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي الناس بتحمل تبعاتهم في التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فما المحذور الشرعي في ذلك؟ هل (ولي الأمر/ السلطان) له القوامة على الناس، بحيث لا ينبغي مخاطبة الناس إلا بإذنه، أم أن الشعب له (القوامة) على الحكومة؟ هل الشعب ولي أمر نفسه والحاكم إنما هو وكيل (عن) الأمة لا (عليها)؟ أليست الأمة هي الحافظة للمشرع وليس الحاكم؟ كما صرح ابن تيمية (الفتاوى ٦): «هل لدى الهيئة دليل ظني على أن (القوامة) للحكومة على الشعب، لكي لا يطلب من الشعب أن يتناهى عن المنكرات ويتأمر بالمعروفات السياسية؟»

هل لدى الهيئة دليل ظني، فضلاً عن القطعي، في أن (القوامة) هي للحاكم على الشعب، وأن لـ (ولي الأمر/ الحكومة) على الشعب (القوامة) كما تكون قوامة الرجال على النساء، وولاية الأولياء من الآباء والأمهات على الأطفال، ووصاية الأوصياء على السفهاء والأيتام؟ إذا كان مفهوم الحكم لدى الهيئة في الإسلام هو هذا، تتناسب حيثياتها مع ثقافتها السياسية الشرعية، وأصبحت الأمة إذن كالرعاع والغنم، التي لا تميز الضار من النافع، ولا الصالح من الزائف، ولا الرأي المعتمد من الرأي الضعيف، لأن جهاز المناعة التربوي ضعيف، فينبغي أن لا تطلع على شيء، ولا تنبه الى شيء، إلا بإذن الحكومة وإذن الفقهاء الذين حاولت الهيئة أن تحصر فيهم العقل والرضا والنصح والعلم، كما سنعرض له في فقرة تالية، وصارت الأمة كما قال الشاعر:

يقضي الأمر حين تغيب تميم/ ولا يستأذنون وهم شهود

وبناء على ذلك يجب تصفية القنوات الفضائية والإنترنت وما فيها من أخبار وأحداث وآراء حتى لا يتأثر الناس؛ وذلك لو صبح شرعاً ما أمكن واقعاً، فكيف نحرّم علينا ما هو جار من غيرنا؟

إن الهيئة تنطلق من مفهومين ذكر بضرورة تجاوزهما في الدولة الإسلامية الحديثة:

١ - تنطلق من غيب أو قصور في فقه السياسة الشرعية وتطبيقاته على الدولة الإسلامية المعاصرة، ومفاهيم القانون الدستوري وحقوق الإنسان في الإسلام، وليس ذلك عن تقصير في أشخاص الهيئة ولا في كفاءتهم، وإنما هو قصور في فكرة (العدالة)، نبهنا عليه في كتابنا عن (حقوق الإنسان) و (حقوق المتهم) ومفهوم الحكم الدستوري في الإسلام، الذي شرحناه في كتابي (معايير استقلال القضاء الدولية في بؤقة الإسلام) و (استقلال القضاء السعودي - عوائقه وطرق تعزيزه)، فالخلاف الذي نشير إليه خلاف في المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها مفهوم العدالة في القضاء الإسلامي، قبل أن يكون خلافاً على التطبيق.

٢ - إن الهيئة تطبق في عصر الإعلام المفتوح أسلوب القلعة المحاصرة، أو أسلوب المري الذي لا يريد أن يعرف أولاده ما يدور حولهم من أخبار وأنباء، وهو إفراز من إفرازات بنية الإعلام المغلق، وهو إعدام سطوة أمام التقنيات الإعلامية المعاصرة، وسقوط أسوار برلين والقلة الشيوعية دليل على أن نظرية الإعلام المغلق لم تعد صالحة للعصر الحديث.

وعلى الرغم من أن الهيئة ذكرت أن ولي العهد استقبل عدداً من دعاة الدستور والمجتمع المدني، فقد اعتبرت تجاوز ولي الأمر الى مخاطبة الشعب حيوياً عظيماً، وهذا يدل على أن الهيئة لا تتماشى مع خط أركان القيادة كخادم الحرمين الشريفين وولي العهد، الذين نادوا بالإصلاح السياسي والإداري، ولعلها لا تترك أن مخاطبة الشعب من قبل أئمة من الفقهاء والمفكرين وأساتذة الجامعات والعلماء والمثقفين والمحامين والمهتمين بالشأن العام، صورة من صور المشاركة الشعبية.

### الهئية الثالثة

قالت الهيئة (السطر ١٠-١١): «عريضة شعبية يتوصلون بها للتأثير على

ولي الأمر مطالبين بتغييرها خلال مدة محدودة، كما نص على ذلك خطابهم المسمى (نداء وطني الى القيادة والشعب - الإصلاح الدستوري أولاً) الموقع عليه من الأول (الحامد) والثاني (الفالح) وآخرين (مائة والثمانون)».

النقض: في ذلك مسائل يا قضاة التمييز:

أ - هل مطالبة الناس بأن يكون (النداء الدستوري) عريضة شعبية، من ما يخل بهيبة ولي الأمر/ الحكومة، وهل في ذلك كسر لعقابه؟ أليس من مقتضى الوكالة الشرعية، أن يسمع الوكيل من بعض موكليه ما لهم من حاجات وآراء، فيما فيه خير للجميع؟

ب - هل دعوة ولي الأمر الى إصدار أنظمة وإجراءات تكفل الالتزام برأي أهل الحل والعقد من ذوي النصح والخبرة والإيثار والشجاعة، ما يقلل من مقامه، وهل حثه على طاعة الله في تقسيم المال والرتبة وشورية الإدارة وتكافؤ الفرض، ما يخل بقدر ولي الأمر؟

ج - هؤلاء الداعون الى الدستور والمجتمع المدني الإسلامي الذين تجاوزت أعدادهم الألف، هل هم من الأغرار أو من الصغار الذين ليس لهم شيء من حسن التآني ولا من راحة العقل ولا من البصيرة، ما يشفع لهم بحسن النية وحسن العمل، عندما يقولون للدولة أنه حان وقت تطوير نظام الحكم الى نظام شوري نيابي، وإصدار (وعد) رسمي بذلك يطمئن الناس الى حاضرهم ومستقبلهم، في التربية والتعليم والإدارة والمال، هل إعلان ذلك والمطالبة به منكر، سواء أخذت الدولة به الآن أم لا لم تأخذ؟

د - ولنفترض أن ما نادوا به صحيح في المضمون مخطئ في الأسلوب، هل عقوبة ذلك الحكم بالسجن سنين تتراوح بين الست والتسع؟

### الهئية الرابعة

قالت الهيئة (السطر ١٠-١١): «وعقدوا الاجتماع المشار إليه في الدعوى (أي) فتدق القيد كراون) لأجل ذلك».

النقض: هل اجتمع دعاة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي، إجتمع على معروف مشروح، أم إجتمع على منكر مخفوف؟ ما هو المضمون - في ما تحت السطور - من ذلك، لأن الهيئة ذكرته في الحيليات من دون أن تشرع سبب التخطئة والتجريم، لكي تصدر حكماً بالسجن سنين تتراوح بين الست والتسع.

### الهئية الخامسة

قالت الهيئة في السطور (١١ - ١٣):

١ - «منطلق الإثبات رؤيتهم والإقتناع بها، من المبالغة في قيمة تلك الإصلاحات التي ينادون بها، وتأثيرها في إصلاح الأوضاع».

٢ - وفي السطور (١٣-١٤): «بل جعلوها كما صرحوا به في إجاباتهم طوق نجاة، علّقوا صلاح العباد والبلاد على سرعة تنفيذها، مقلّنين أي جهود سواها، مع تضخيم الأمور».

النقض: في هذه الهيئة تجريم لا أساس له من الصحة كما يلي:

أ - السؤال الأساسي: إن القاعدة المستقرة في علم الاجتماع الإنساني هي أن العدل أساس الحكم، كما قرر علماء الحضارات، وقد أصبحت هذه القاعدة حلاً مشهوراً، فقيل العدل أساس الحكم، وذكر هذه القاعدة المشهورة بعبارة (إن الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة). وأقر الإسلام هذه القاعدة، ونصوص القرآن في ذلك واضحة حتى استنتج بعض المفسرين أنها الهدف الأساسي لإنزال الكتب وإرسال الرسل، في تفسير قوله تعالى: (لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط). وأقر الإسلام أيضاً أن الشورى الملزمة من الواجبات ولا سيما في الإدارة السياسية.

ب - فهل بالغ دعاة الدستور والمجتمع المدني عندما طالبوا بالعدل والشورى؟ هل من المبالغة أن يقال أن الإستمراء في هدر المال يعرض الأجيال القادمة للذوبان والإنقراض الحضاري كما نص خطاب الرؤية.

ج - هل من المبالغة أن يطالب دعاة الدستور والمجتمع المدني بإخراج سجناء الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع على اعتبار سجنهم سجنًا



تعسفياً؟

د - هل من المبالغة أن يقال أن البلد معرض لأخطار داخلية وخارجية إذا لم تتحرك عربة الإصلاح السياسي والإداري والقضائي؟  
ولنفترض جدلاً أن ذلك مبالغة، فهل انفراد دعاة الدستور بالمبالغة عندما يتحمسون لرأي؟ كيف يضيّق بهم ما يسهل الكتاب والإعلاميين الآخرين حتى يحكم القضاء بسجنهم سنين تتراوح بين الست والتسع؟

#### الهيئة السادسة

وقالت الهيئة عن مطالب دعاة الدستور (الأسطر ١٢-١٤): "ظلم يعدهوا من المصالح المرسلّة فحسب، التي ينظر فيها ولي الأمر، ليقرر ما تظهر مصلحته للبلاد، بعد التحقق من عدم معارضتها لنصوص الشرع وقواعد العامة".

التنقض: الهيئة بين أمرين في مصطلح (المصالح المرسلّة): إما أنها تجري على الرأي الشائع عند علماء الأصول، وهو أن هناك في الشريعة مصالح مرسلّة من الإلغاء ومن الإعتبار معاً، وأن على الفقهاء تقرير المصلحة المرسلّة بقولهم: ورغم أن رأي الهيئة مروج، رغم كثرة القائلين به من الفقهاء، فالرأي الأكثر اتساقاً مع كليات الشريعة، هو ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي يرى أن القاعدة التي قررها الأصوليون ليست دقيقة التعبير عن المقاصد الشرعية، فالأقل أن يقال إن المصالح الشرعية نوعان: ١ - مصالح مفصلة، كأحكام الصلاة.

٢ - مصالح مرسلّة من التفصيل، لا من تحديد المبادئ والإجمال. ورأي ابن تيمية هو الأول، لأنه يحدّد من تخصّصات الفقهاء وتسلب السلاطين في الإنحراف عن مقاصد الشريعة وكلياتها، بأفكار مثل إباحة تعذيب المتهم، وإسقاط حقوق المرأة المطلقة، والقول بأن الشورى معلنة وغير ملزمة، وقمع حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع السامية (انظر لتفصيل ذلك خماسية: السلفية أمام صفة الحداثة السياسية والعلمنة والفرنجة والعولمة والهيمنة الإفرنجية).

فإن كان هذا هو مفهوم الهيئة فجوابه فيما يلي من نقاط:

- أ - هل الشورى والعدل من المصالح المرسلّة أم من المصالح المعيّنة، بل أكثر من ذلك من أصول الدين القطعية؟
- ب - هل قيام القضاء بالإشراف على السجون من المصالح المعيّنة؟
- ج - هل إصدار القضاء صكوكاً بتوزيع أراضي الشعب في قسمة ضيزى، من المقاصد المعيّنة أم من ما فيه قولان؟
- د - هل هدر المال العام من الأمور الملغاة من الإعتبار والإلغاء، أم أنه من الفساد القطعية.

هـ - هل تجريم حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع من فقهاء هذا البلد ومفكره وأساتذة الجامعات ومثقفيه والمهتمين بالشأن العام، هل من الأمور المرسلّة من الإلغاء والإعتبار قيام وزارة الداخلية بتكميم الأقواء وتوقيفها لأهل الرأي والتعبير من دون محاكمات، أو في محاكمات لا تضمن فيها الأسس الشرعية، وهل من الأمور المرسلّة من الأنغاء والإعتبار تدليس القضاء الذي يتم عبر أسلوبين: أسلوب السكوت على ما يجري في السجون، وأسلوب المحاكمات التي درجت على السرية؟ أم أنه من المقاصد المعيّنة شرعاً، ومن المعاصي الكبرى التي لا يجادل في حرمتها من له أدنى ومض من الفساد الأخلاقي، ومن له أخف نبض من الطليعة الإنسانية؟ أم هل حرمان الناس من توقيف أخطاء الحكومة من الأمور المرسلّة من الإلغاء والإعتبار، أم أنه من المعاصي الكبرى؟

قد تقصد الهيئة أن معايير استقلال القضاء وعدالته العشريين من المصالح المرسلّة. وقد ترى أن وجود مجلس نواب منتخب من الشعب من المصالح المرسلّة. وقد ترى أن إنشاء محكمة العدل العليا من المصالح المرسلّة، والشرعية. وقد ترى أن تواجد جمعيات المجتمع المدني الأهلية من المصالح المرسلّة. بناء على رأي جمهور الأصوليين في وجود مصالح مرسلّة الإعتبار والإلغاء.

هل هذه المصالح من خلال تجارب الأمم من وسائل تحقيق المقاصد الشرعية، فهي إذن من الواجبات الشرعية، لأن وسائل تحقيق المقصود

الشرعي تأخذ حكمه، فإذا كانت عدالة القضاء ونزاهته واجبة فالوسائل التي تحقق ذلك واجبة، أم أنه في هذه القضية قولان؟

ولنفترض أن في هذه القضية قولان، ألا يشفع لمن اجتهدوا اجتهداً شرعياً اجتهداهم، مادام الغرض الإجرامي غير متوافر؟ ألا يجوز لأهل العلم أن يجتهدوا إلا بموافقة الحاكم والفقهاء؟ بما أنهم يقدمون أفكاراً الفقهاء الراسمين والقضاة أولى ببطلانها، والقضاة يبركون أن ابن تيمية وعلماء المذهب الحنبلي أكثر المذاهب اتقافاً في مسألة حرية العلماء في آرائهم، وأنه لا يجوز لسلطان ولا لفقهاء أن يلزم الناس براءيه، فكيف تركوا إمام المذهب في قاعدة من قواعد الكبرى؟

وهب أنه لا يجوز! ألا يكفي التنبيه؟ أم أنه لا بدّ من حكم بالسجن بسنوات تتراوح بين الست والتسع؟

#### الهيئة السابعة

والهيئة تنص على أن المرجعية في مفهوم المصالح المرسلّة إنما هي الحكومة ثم الفقهاء، فتقول: (الأسطر ١٢-١٣): "ظلم يعدهوا من المصالح المرسلّة التي ينظر فيها ولي الأمر ليقرر منها ما تظهر مصلحته للبلاد بعد التحقق من عدم معارضتها لنصوص الشريعة وقواعدها العامة".

والهيئة في ذلك ليست أمينة للتراث السياسي والقضائي العباسي الذي يطلق (ولي الأمر) على الحاكم والقضاة والسبحة وديوان المظالم، بل تنطلق من مفهوم الحكم المستبد، الذي يكون فيه الحاكم مصدراً للسلطات جميعها ومرجعية لها، سواء أكانت تشريعية أم قضائية أم حكومية، والقول بذلك ليس له مستند من الشريعة ولا من أقوال الفقهاء لا المتقدمين ولا المتأخرين، وهو يداخلة لا يستقيم مع مفهوم الدولة الذي لم يعد مسألة فيها قولان، في النظم السياسية الحديثة، الملزمة بالعدالة والشورى، والتي يطلق عليها اختصاراً (الدستورية).

وهذا الرأي مخالف أيضاً لقواعد الدين التي تقرر أن (القوامة) إنما هي للأمة وليست للحاكم، ولكن الهيئة جرت على التفكير العباسي في اعتبار ولي الأمر مصدر السلطات، وأن الأوامر والفقهاء هم الأدرى بمصالح الأمة، وقد ناقشنا هذه الفكرة وحضناها في الدفوع، وفيما كتبته عن استقلال القضاء، في البحثين النظري والتطبيقي.

أصحاب القضية القضاة، ولا مشاحة في الرأي، فنحن لا نلزمكم أيها القضاة بقولنا "أنتلزموها وأنتم لها كارهون"، ولكن ألا تؤمنون ببدأ حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع التي قررها القرآن الكريم، وطبقها الخلفاء السلف الراشدين القويين، فلولاً هذه الحرية لما تفتحت الأفكار: أفلا يسعنا ويسع الهيئة ما قال الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما/ عتدك راضٍ والرأي مختلفٌ

نصل إلى (اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية) وهل من الشريعة أو الأخلاق الإنسانية أن نصل إلى سجن بضعة سنين؟

#### الهيئة الثامنة

قالت الهيئة (السطر ١٤): "تضخيم الأخطار".

التنقض: دعاة الإصلاح السياسي عندما قالوا في خطاب الدستور إن الدستور كان سنة ١٣٨٥هـ (١٩٦٤) كان حاجة ماسة للبلاد وأنه اليوم طوق نجاة: لم يضحوا الأخطار، ونضرب لذلك مثالين من الأخطار التي ذكرها دعاة الإصلاح السياسي الأول: لقد تخوفوا من احتمالات التداخلات الأجنبية، وتوقعوا أن أميركا ستضرب العراق، وحثوا من التقوا به من عناصر القيادة على إجراء إصلاحات سياسية، يقو بها التمثيل السياسي للدولة، ولم يصدقهم أحد من أميركا ستضرب العراق، وإن يصدقهم أحد في النتائج التي توقعوها: وولي العهد الأمير عبد الله شهيد على أنهم لم يضحوا الأخطار عندما تحدثوا عن أن التدخل أت، إلا أنه يوجد مانع غير عادي، الثاني: أنهم توقعوا في خطاب النداء الدستوري أن وتيرة العنف ستزداد، وقد وقع ما توقعوه: فهل في مقولاتهم تضخيم، أم إن قولهم الحق لن تدع لهم صديقاً؟

حيثيات الحكم لا تشملني وهيئة المحكمة تضيف من عندها اتهامات جديدة لم يقدمها المدعي العام!

## ملاحظات الإصلاحي علي الدميني على الحكم باعتقاله تسع سنوات



علي الدميني: مناضل وضحية

بعث الإصلاحي الشاعر الأستاذ علي الدميني إلى موكلتيه ومحامييه ملاحظاته على حكم القضاة التعسفي ضده وزملائه، رأي ضرورة الإهتمام بها وقت إعداد لائحة الاعتراض على الحكم من أجل تمييزه.. بالرغم من القناعة بأن الحكم على الإصلاحيين كان ذا دوافع سياسية فاقعة، ولم يراع لا في الشكل ولا في المضمون أبسط أوجه وإجراءات العدالة. ويعتقد الكثيرون أن قرار محكمة التمييز سيكون هو الآخر ملوثاً بالموقف السياسي والأمني للعائلة المالكة وخاصة وزارة الداخلية، سواء كان ذلك التلوث والتدخل في الشأن القضائي لصالح المعتقلين الإصلاحيين أو ضدهم. فيما يلي نص ملاحظات داعية الإصلاح الأستاذ الدميني.

### ملاحظات الشككية والنظامية

أ. الاعتراض على تحويل المحكمة إلى جلسات سرية بعد أن بدأت علنية.  
ب. عدم تقدير هيئة المحكمة لقبولي بالشروط التي وضعتها للمحاكمة، بعد أن رفضت قبولها لعدة جلسات، وقد قبلت بشروط هيئة المحاكمة لأسباب عديدة منها تقديري للهيئة والمسؤولين، وقد ورد ذلك في بداية دفوعي.. ولكن المحكمة - مع الأسف - لم تقدر هذا الموقف الإيجابي مني عند إصدار الحكم، ولم تسجل ملاحظة قبولي بشروطها في حيثيات الحكم المدونة في الصك الصادر عنها.  
ج. رغم أنني قرأت الجزء الأول من دفوعي كاملاً أمام القضاة والذي تضمن أسباب قبولي بالمحاكمة السرية، ومطالبتي بتطبيق ما جاء في (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) الذي وقعته المملكة، إلا أن هيئة المحاكم لم توثق كل ما ورد في مرافعتي تلك في دفتر الضبط، ولم تتم قراءته في جلسة صدور الحكم، ولم يتم تدوينه كاملاً في صك الحكم!  
د. كلفت الأخ منصور البكر وكيل عني لتقديم ملحق دفوعي لفضيلة الشيخ محمد بن خنين، إلا أنه لم يثبت شيئاً من مضمون الدفوع

والخطاب الموجه لهيئة المحاكمة في دفتر الضبط أو صك الحكم، واكتفت هيئة المحاكمة باجتزاء فقرة من سياقها العام، وردت في مرفقات الدفوع، لتدبج تهم جديدة لم ترد في لائحة الدعوى العامة المقدمة من الإدعاء العام، متجاوزة بذلك أصل الدعوى. وأتساءل ألا يعتبر هذا إجراءً مخلاً بالنظام، وتحيزاً من هيئة المحاكمة ضد المدعي عليه؟  
هـ. سلّمت وكيلي الأخ عبد الله الكويليت خطاباً قام بإرساله للمحكمة بالبريد الممتاز مرفقاً به (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) وقد تضمن خطابي مطالبتي للسلطة القضائية بالعمل على تطوير نظام (الأنظمة الجزائية) الذي أصدرته وزارة الداخلية ليتوافق مع ما جاء في ذلك الميثاق الذي

### القضاء ترك القضية الأصلية

### التي اعتقلت على خلفيتها وذهب

### ليبحث عن تبريرات أخرى لا

### علاقة لها بالقضية

وقعته المملكة؛ كما طالبت في خطابي باعتماد ما ورد في ذلك الميثاق من ضمانات للحقوق المدنية والسياسية للمواطن، وما كلفه من حرية التعبير والنشر، وهو ما ينطبق على قضيتي باعتبار أنه على السلطة القضائية في بلادنا أن تعمل على تطبيق العهود والمواثيق التي وقعتها الحكومة، لأن تلك المواثيق أصبحت جزءاً من النظم المرعية في منظومة التشريع في المملكة.  
ولكن هيئة المحكمة لم تشر إلى ما ورد في خطابي في دفتر الضبط أو صك الحكم.  
و. اجتازت هيئة المحكمة جزءاً من حوار طويل شاركت فيه على موقع (الساحل) على الإنترنت، كنت قد أرفقته مع ملحق دفوعي حسب طلب هيئة المحاكمة لملاحظة ما أحدثه الإدعاء من تحريف في كلامي عند إيراد إحدى التهم الموجهة إلي. وبدلاً من التأكد مما حدث

من إخلال بكلامي من الإدعاء العام، فإن هيئة المحكمة قامت باجتزاء ذلك النص من سياقاته، وأوردته كتهمة جديدة، واعتبرت أن ما ورد فيه (يتضمن مخالفات شرعية)؛ وأرد أن أوضح هنا أن هذا الحوار قد نشر على شبكة الإنترنت وليس له علاقة بالقضية التي اعتقلت على خلفيتها وهي المشاركة في الكتابة والتوقيع على الخطابات المرفوعة للقيادة والتي تطالب فيها بالإصلاح السياسي في بلادنا. وإذا كان ذلك الحوار يحوي أي مخالفة نظامية أو ما شابهها، فإنني أطلب بتحويل البت في موضوعه إلى وزارة الإعلام لأن هذا الحوار يخضع لقانون المطبوعات.

بخصوص التهم العامة فإنني أرد عليها بما يلي:

ورد في الصفحة الأولى وفي السطر السابع من خلاصة الحكم ما يلي: "مصادقتهم على الإشتراك في إعداد وتوقيع خطاب (رؤية الحاضر الوطن ومستقبله) المقدم لولي العهد المتضمن بياناً لما يروونه لإصلاحات سياسية وإدارية تتعلق بالشورى والقضاء والاقتصاد والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والإداري وإقرارهم بأنه تم مقابلة ولي العهد وسماع آرائهم، إلا أن المدعي عليهم لم يكتفوا





بذلك بل تجاوزوه الى مخاطبة الشعب وندائه في مسائل كبرى تمسّ نظام الحكم في المملكة ونشر مضامينها عبر قنوات الإعلام، ووسائل الإتصال في الداخل والخارج، وجعلوها نداء للقيادة والشعب معاً.

ثم قوله في نفس الصفحة: "ثم عقدوا الاجتماع المشار إليه في الدعوى لأجل ذلك، منتقلين لإثبات رؤيتهم والإقناع بها. الخ." ومع فتاوتي بضرورة تمكين أي مواطن من ممارسة حقه الشرعي وحقه الطبيعي في التعبير السلمي عن آرائه وتوجيهها الى الناس عبر الوسائط الإعلامية المتاحة، وقناعتي أيضاً بحقوق المواطن في دعوة الآخرين والإلتقاء بهم لعمل الخير، إلا أنني وبهدف إيضاح خطأ الحثييات التي استند إليها القضاء في إصدار حكمه علي بالسجن تسع سنوات، أود توضيح ما يلي:

١ - حسب الحثييات الواردة في الحكم يتضح عدم تجريم مضمون خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) ولا أسلوب تقديمه لسمو ولي العهد، وقد ساهمت في إعداده وتوقيعه، وتقبله سمو ولي العهد بصدر رحب حيث قال للذين قدموه: "إن رؤيتكم هي مشروعي".

٢ - لم أقم بنشر أو توزيع أي خطاب من الخطابات الثلاثة التي شاركت في إعدادها أو التوقيع عليها، والتي رفعت الى سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وهي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و (دفاعاً عن الوطن) و (معاً على طريق الإصلاح)، وكذلك (معاً في خندق الشرفاء)، ولم أعلق عليها في أي محطة تلفزيونية أو إذاعية أو وكالة أنباء أو على الإنترنت.

٣ - لم أشارك في الإعداد للقاء الذي تمّ في فندق كراون، ولم أكن من الداعين إليه، وإنما حضرت مدعوّاً إليه ككثيري.

٤ - إن كل ما قمت به سواء في المضمون أو أسلوب التقديم يدخل في مناصحة الجماعة لولي الأمر، ولا يستهدف أو يؤدي بأي حال من الأحوال الى إثارة العامة وتهيج الدماء. على حد تعبير الحكم الصادر ضدي - وإنما

كان يسعى الى تعزيز العلاقة بين الحاكم والمواطن، وتمتين الجبهة الداخلية وتقوية الفرصة على الأعداء المتربصين ببلادنا لكي يتدخلوا في شؤونها تحت أي ذريعة، وهذا ما أكدته تلك الخطابات المرفوعة الى القيادة السياسية في بلادنا. وقد أكدت تلك الخطابات على أن مضي الحكومة على طريق الإصلاح السياسي الشامل وتمكين الشعب من المشاركة السياسية والإدارية في صناعة القرار، كقول بالإسهام في التغلب على التحديات الداخلية الكبيرة التي يعاني منها المواطنون في حياتهم المعيشية، من الفقر والبطالة، وفي مواجهة بلادنا لأزمة الإرهاب. كما أن الإصلاح السياسي كفيل بتمتين الوحدة الوطنية لإعانة حكومة بلادنا على مواجهة التحديات الخارجية المحدقة بنا.

وقد سلكت مع من وقّع هذه الخطابات طريقاً سلمياً حضارياً لمناصحة القيادة السياسية بضرورة الإصلاح السياسي الشامل، ولم نخل بالنظام العام، كما لم نخرج على الدولة بالسلاح، ولم ندع إلى إسقاط الحكومة، بل أكدنا في كل خطاباتنا وفي كل ما ساهمنا به، تمسكنا بالعقيدة الإسلامية، وبالوحدة الوطنية، وبالإلتفاف حول القيادة السياسية

## ما يسيء للبلاد هو صدور

## أحكام جائرة بحقي وحق

## زملائي، تكشف عن عدم التزام

## الحكومة بالإصلاح السياسي

## وكفالة حرية التعبير

لبلادنا باعتبارها صمام الأمن لوحدة بلادنا واستقرارها وتطورها.

٥ - إن ما ساهمت به من نشاط للمطالبة بالإصلاح السياسي في بلدنا كان اجتهاداً بالتعبير عن الرأي في الشأن العام ويقع ضمن ما كفلته لي الشريعة الإسلامية من حقوق، وما تضمنته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه حكومة المملكة: ولم أزل في القيادة به، كما لم أسع بذلك النشاط الى إثارة العامة والدماء. كما جاء في حكم المحكمة - بل كنت مستهدياً بالأية الكريمة (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) ولم أتقصّد في كل ما صدر عني أي تجاوز أو إثارة أو إساءة لبلدي أو قيادته السياسية.

٦ - إن المطالبة بالإصلاح السياسي في

بلادنا، والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، وتمكين المواطنين من نيل حقوقهم في العدالة والحرية والمساواة، وكفالة حرية الرأي والتعبير والنشر، لا يمكن قراءتها على أنها إساءة الى بلادنا أو الى مؤسساتها الشرعية، ولكن ما يسيء لها حقاً هو صدور مثل تلك الأحكام الجائرة بحقي وحق زملائي، حيث سيقرأها الرأي العام المحلي والدولي على أنها إخلال بالتزام قيادتنا بالإصلاح السياسي وكفالة حرية التعبير عن الرأي، وسيرى فيها المتابعون عدم تطبيق النظام القضائي في المحكمة للمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها بلادنا، ومنها (الميثاق العربي لحقوق الإنسان).

٧ - لقد اجتهدت كما اجتهد المئات غيري من الكتائب والعلماء والفقهاء في محاولة تحليل ظاهرة العنف والتشدد والإرهاب التي يواجهها مجتمعنا، بهدف الوصول الى أسبابها، والإسهام في إيجاد الحلول لها، وقد تضمنت دقوقي المرفقة استشهادات موثقة بتلك الإجتهاارات التي كتبها غيري. لقد كان دافعي صادقاً وسليماً من الغرض والهوى، فإن أصيب في تحليلي فذاك ما هدفت اليه، وإن أخطأت فليعلم الله أنني عبرت عن رأيي مستهدياً بثوابت عقيدتنا الإسلامية وبالإلتزام للوطن، ولم أقصد من كل ذلك الإساءة للوطن أو العقيدة، أو لهذا الكيان الذي أعزّز بالإلتزام إليه مهما نالني من ظلم أو نكران.

من كل ما ذكرناه آنفاً يتضح أن الحثييات التي بنى عليها القضاء حكمه ضدي بالسجن تسع سنوات ليس لها أساس من الصحة، لأنها استندت الى خطاب لم أوقعه، أما الخطابات التي وقعتها ومنها خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) فلم يرد في حثييات الحكم أي تجريم لها.

لذا فإن القضاء ترك القضية الأصلية التي اعتقلت على خلفيتها وهي الخطابات المطالبة بالإصلاح السياسي، وذهب لبيحت عن تبريرات أخرى لا علاقة لها بالقضية الأصلية، حيث بنى حثيياته على تأويلات مجحفة لما ورد في حوار معي على موقع (الساحل) على الإنترنت، وإذا كان هذا الحوار قد تضمن أي مخالفة نظامية أو ما شابهها، فلنني أطالب بتحويل البت في موضوعه الى وزارة الشقافة والإعلام، لأن هذه المادة المنشورة على الإنترنت تخضع لقانون المطبوعات، وهذا ما أكد عليه أمر سمو ولي العهد الأمير عبد الله حينما أحال البت في مقالات نشرها الدكتور حمزة المزني الى وزارة الثقافة والإعلام.

## حول الإصلاحات و الأحكام القاسية ضد الإصلاحيين الثلاثة

كثيره.

أبو فهد - الرياض

\*\*\*

الحقيقة نحن في السعودية لا نحصل لدينا إصلاحات حقيقية حيث أن الإصلاح يجب أن يكون بداية في العائلة الحاكمة قبل أن يطبق على المؤسسات والوزارات الحكومية.

علي آل حمود - السعودية

\*\*\*

لو كانت أمريكا جادة في مشروعها الإصلاحي، لتعلمت شيئا نحو الإصلاحين السعوديين.

مأمودو خ الدوحة

\*\*\*

ليس الأمر أكثر من نكسة كبيرة، تشترك فيها بي بي سي. هل تظنون حقاً أن الأسرة الحاكمة في السعودية ستعطي بأي شكل أي نوع من الحرية للشعب؟ أنا أعتقد أنكم أنكم من أن تظنوا ذلك.

أبو حسن - العراق

\*\*\*

أمريكا تضغط على الدول الإسلامية بغية حملها على تنفيذ ما تريده هي وفق مصلحتها، لا من أجل مصلحة شعوب المنطقة. فإذا كان هذا هو المراد بالإصلاح فإنه بلا شك مرفوض جملة وتفصيلا في السعودية أو في غيرها.

البشير الحسن - الخرطوم

\*\*\*

نعم يجب أن تكون الإصلاحات وفقا لوضع المجتمع الديني والاجتماعي وإلا لن تكون هذه الإصلاحات إصلاحات بل ستكون صراعات. وقد تحتاج الإصلاحات مدة من الزمن، ولكن يجب على المجتمع السعودي قبول ذلك والتفاعل معه، على العلم أن الأرض خصبة لتطبيق الانتخابات.

عبدالله الحضيف - الرياض

\*\*\*

أعتقد أن السعودية ماضية في حركة الإصلاح ولكن ببطء شديد، فنرجو من الشعب السعودي ألا يستعجل النتائج، فحركة التغيير ماضية في جميع أجزاء الوطن العربي.

عبد الله المر - الرياض

\*\*\*

قبل أن يطالب الشعب السعودي الحكومة أو الأسرة الحاكمة بالإصلاحات عليه أن يقوم بإصلاح نفسه أولاً، وإلى هنا يقين بأنه عندما يصلح حال الشعب ستأتي الإصلاحات السياسية وغيرها على طبق من ذهب لهذا الشعب الذي ما زال لا يعترف ولا يحترم القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة لخدمته وحمايته، وأقرب مثال على عدم أهلية الشعب للمطالبة بالإصلاحات والتي تكمن طريقة تفكيره هي قيادته للسيارة والقفوسي المرورية الجماعية التي تعيشها البلاد من عدم التقيد بالأنظمة، وعدم احترام الآخرين

قضت محكمة في الرياض بسجن ثلاثة من دعاة الإصلاح بعد

إدانتهم بتهم مخالفة أحكام البلاد. وكانت السلطات السعودية قد

اعتقلت ١٣ شخصا في مارس/آذار ٢٠٠٤ لتوزيعهم التماسا وقالت

المحكمة إن المتهمين دعوا للانشقاق وحرصوا على العصيان. يأتي ذلك

في أعقاب إجراء انتخابات محلية في السعودية مؤخرا. يذكر أن

المسؤولين السعوديين يصرون على أن البلاد ماضية في النهج الإصلاحي،

غير أنهم يقولون إن هذا ينبغي أن يتماشى مع طبيعة المجتمع السعودي

والوضعية الخاصة للبلاد في العالم الإسلامي.

عن بي بي سي العربي

داخل السعودية. وإذا كانت الحكومة تريد المضي بجدية في وتيرة الإصلاح، فوجب عليها أن تبدأ من الأساس (الدستور). وتكون الشفافية محورا أساسيا في بناء وهيكل الديمقراطية.

حسن الشهري - الرياض

\*\*\*

النظام السعودي نظام من ذكي ووجد أن لا بد مما ليس منه بد. النظام السعودي أكثر تفتحا وفهما للعالم من بعض أفراد الشعب السعودي. الإصلاح في السعودية قادم، ولو بشكل بطيء فهو أفضل من بعض الأنظمة العربية البائدة أو التي في الطريق إلى الانقراض.

عبد الرحمن جاسم - الكويت

\*\*\*

لا يوجد إصلاح ملموس، والإصلاح الجاري مجرد استعراض إعلامي وشامعة يتعلل بها النظام للحفاظ على مواقفه الأدبية والدولية. والدليل على ذلك محاكمة المفكرين، وحملات الإعلام المслطة، وتشنج السؤولين.

محمد احمد - جدة

\*\*\*

إن الإصلاح في السعودية يجري بشكل إيجابي، وقد رأينا حرية الصحافة في المملكة، وكذلك الانتخابات المحلية، وأظن أن مسيرة الإصلاح في السعودية قد تحركت وصعب إيقافها.

أبو إبراهيم - السعودية

\*\*\*

أرى بأن الحكومة تغازل الغرب الديمقراطي بإجراءات شكلية باسم الإصلاح السياسي كالانتخابات البلدية وقبلها مجلس الشورى، ولم يلاحظ المواطن العادي أي تأثير له على الحياة اليومية. لا أرى أي إصلاح ما دام العضوين ويمثل من قبل ولي الأمر (الملك). ومن يعارض أو يحاول التصح علنا فإن مصيره السجن بحجة التشهير بولي الأمر، والأمثلة

لا شك في أن سجن ثلاثة من دعاة الإصلاح يؤكد أن آل سعود ضد الإصلاح الحقيقي، ولكنهم يعملون بعض الإصلاحات للتجيلية لتزيين صورتهم فقط. أبو سعد - الخرج

\*\*\*

رياح التغيير والإصلاح تهب بشدة على المنطقة العربية، وما يجري في السعودية جزء ضئيل من هذا الإصلاح، لأن التغيير يجب أن يضم كافة فئات الشعب السعودي، حبذا لو ترك الحكم لعامة الشعب والملك للأسرة المالكة كما فعلت الدول الأوروبية. يجب أن لا ننظر إلى الشعوب العربية على أنها تحتاج إلى وصي ليتحكم فيها إلى آخر الدهر.

جوزيف لورو - القاهرة

\*\*\*

الإصلاح في السعودية صفر والفساد مائة في المائة: النظام السعودي نظام قديم لا يعرف الإصلاح. السعودية لن تصلح، ولا يوجد فيها مصلحون لأنهم يقعون في السجون.

رزوق يحيى - ألمانيا

\*\*\*

هذه مملكة الظلامية ولا أمل في أي شكل من أي أشكال التغيير أو التطور: إنهم يعيشون في القرون الوسطى.

أدم - باريس

\*\*\*

لقد فوتت الحكومة السعودية العديد من فرص الإصلاح. والآن وبعد فوات الأوان لا يسعنا إلا أن نمثل بقول الشاعر "ومن خافه التدبير والأمير طائع، فلن يحسن التدبير والأمير جاح"

عزة - الرياض

\*\*\*

أعتقد أن الإصلاحات لن تتم بصورة جيدة مع وجود الإسلاميين، ونتائج الانتخابات الأخيرة كانت تحمل رسالة واضحة: أنه يصعب تطبيق الديمقراطية





الهيرالد تريبيون - ٢٠٠٥/٥/٢٤

سامح صادق - بريدة

\*\*\*

عملية الإصلاح التي تجري في البلد والتي تطرح داتها مسألة "الخصوصية السعودية". هذه العملية الإصلاحية ما هي إلا إصلاح في الشكل ولم تلامس بعد عبق الأزمة الداخلية إن وجود بعض الإصلاحيين في السجن لهو أكبر دليل على أننا لم نصل بعد لمرحلة الإصلاح الحقيقي، بل لا زلنا نعمل على تجميل الصورة فقط لا غير.

محمد الشيوخ - القطيف السعودية

\*\*\*

التجارب الإصلاحية العربية السابقة تقوم على الإبقاء على ما هو عليه أو إحراق الدولة. فلا أظن أن النظام السعودي أفضل من السابقين. لا اعتقد أن الوضع العربي بحاجة إلى توترات إشغابية أنا اعتقد أن المسؤولية على الجميع، وعلى الشعب السعودي أن يضحي ويشارك ويطالب بالحقوق الشرعية. على النظام السعودي أن يتنازل عن كبريائه ويعطي الناس حقوقهم، كما أن على النظام العالمي أن يمارس ضغوطه على النظام السعودي لردع الظلم وعلاج الإرهاب.

طارق - لندن

\*\*\*

هذا الحكم الجائر والظالم اكبر دليل أن العائلة المالكة لا تريد الإصلاح. ولا تستطيع الإصلاح. فكل ذنب هؤلاء أنهم طالبوا باستقلال القضاء والتوزيع العادل للثروة. إذن بعد هذا الحكم أقول على بلدي الحبيب السلام.

ثواف - الجوف السعودية

\*\*\*

لن يكون هناك إصلاح بحدوده الدنيا التي يرضى بها الشعب، ولن تتنازل الحكومة عن تمسكها المحكم بجميع الشؤون مطلقا. كل ما هناك الظاهر والثوري بالاصلاح ليس إلا، وهنا مكمنا الداء الذي سرغم

حينما نسمع بالإصلاح ندرك أن هناك فسادا ما، وعلى المستوى العربي يجب على الحكام إصلاح دولهم بأنفسهم أفضل من أن يتركوا الإصلاح بأيدي أناس مهم الأول والأخير إرهاب الناس باسم إصلاح ما أفسدته الأنظمة.

ابو حور العدان - الكويت

\*\*\*

قولوا لي بالله عليكم: كيف ترجون الإصلاح من دولة يبقى الوزير فيها أكثر من أربعين سنة في منصبه؟ إضافة إلى ذلك وضع ابنه ثانيا له حتى يخلفه بعد وفاته، لكي يكمل ابنه المسيرة بالاحتفاظ بالمنصب لمدة أربعين سنة أخرى قادمة؟

عذبة بنت سلمان - الدمام

\*\*\*

نحن الدولة الوحيدة في العالم التي تسمى باسم العائلة المالكة. إذا لم تصبح لدينا الهوية المستقلة فلن نتمكن من التفاعل أو الاطمئنان لأي نوع من الإصلاح. أبو عبد الله - السعودية

\*\*\*

أي إصلاح لن يجدي، طالما الإصلاحات شكلية ولا تمس مخصصات واستحبابات العائلة الملكية. الإصلاح يجب أن يبدأ من رأس الهرم الاجتماعي، ومساروة الجميع في الحقوق والواجبات، والتخلي عن الفكر الوهابي المتشنع، وبما أن كل هذا لن يحدث، إذن علينا أن ننسى أي إصلاح حقيقي.

سامي فؤاد - جنيف

\*\*\*

الإصلاحات في المملكة جيدة، ولكن لا بد أن نتاح الفرصة لمشاركة النساء.

سالم - حفر الباطن

\*\*\*

ريما هناك قيود لكنها يجب أن تكسر وكلنا أمل في أن تتوسع دائرة الإصلاحات من العمق في البنى التحتية.

عند قيادتهم لسياراتهم، فما بالنا لو قادوا أمة؟ أحمد الحسن - جدة

\*\*\*

من الأولى بالمحاكمة الدكتور اليميني ورفقاؤه أم الإرهابيون الذين يعيشون في الأرض فسادا؟ إلى الآن لم نسمع عن محاكمة أحد من أعضاء القاعدة! أظن أن بيننا وبين الإصلاح مسافة طويلة جدًا، والسبب أن آل سعود يرون في هذا الطريق تهديدا لمملكتهم.

عتيف - سكاكا/ الجوف

\*\*\*

لا أختلف مع الكثيرين في نظرهم التشاؤمية حول مسار الإصلاح، والخطوات التي يجب اتخاذها هي إعطاء المواطن مساحة واسعة من الحوار (حرية الرأي والتعبير) والمشاركة في صنع القرار.

عبد العزيز الخالدي - قطر

\*\*\*

يجب على البلدان العربية كالسعودية ومصر أن يصلحوا في بلادهم قبل أن تأتي أمريكا وتصلح بالقوة!

ماركوس عباس - البحرين

\*\*\*

هناك فرق بين الرغبة في الإصلاح من أجل الإصلاح وبين التغيير في الثوابت والقيم الإسلامية نحن نريد الإصلاح في جميع الجوانب سياسيا واجتماعيا الخ، أما إذا كان الإصلاح على الطريقة الأمريكية والذي يهدف إلى زعزعة الثوابت الإسلامية، فهذا لا وإن يكون.

عثمان باعثمان - جدة

\*\*\*

إن عملية الإصلاح في السعودية مجرد ذر للرماد في عيون الذين ينادون بالإصلاح.

محمد الطوبال - الرباط

\*\*\*

نحن كسعوديين نثق ثقة تامة في توجه الأمير عبد الله، وقد اعترف بأن هناك الكثير من جوانب التصبر والقصور، وقد وعد بالإصلاح، والإصلاح لا يمكن أن يكون بين عشية وضحاها، فعلى الحكومة أن تواصل بكل جد وشغافية مجتهدة في إشراك الكوادر المموزة.

أبو تركي - السعودية

\*\*\*

لا تختلف السعودية عن أي نظام عربي في استغلال الحرب الأمريكية على الإرهاب لضرب المعارضين لسياسة النظام القائم على حكم الفرد الذي ابتدع مجلس شوري بلا صلاحيات، والرأي الأخير له كالعادة، وأيضا انتخابات صورية لمجلس بلدي أيضا بلا أي سلطات ولا تستطيع تنفيذ أي قرارات، وطعنا السلطات كلها بيد فرد واحد في النهاية سواء تشريعية أو تنفيذية وحتى القضائية، وأمريكا تؤيد النظام في كل مساراته التعسفية طالما ضمن لها الحصول على نفط رخيص، ويتفصح جليا هذا الدعم خاصة بعد عودة ولي العهد من أمريكا والحكم بسجن إصلاحيين من ٦ إلى ٩ سنوات، وجريمتهم التي أدبوها بها مخالفة رأي ولي الأمر.

سنان - مانشستر

\*\*\*

أظن أن السعودية تعيش حالة انقسام حاد في الشخصية والتي ستؤدي بها كما في مرض الانقسام إلى الجنون والانهدام. أقول: إذا أرادت السعودية الإصلاح فيجب ألا تكتفي بإضافة مسحات جمالية!

إبراهيم العظيري - سعودي

\*\*\*

الناس على انتزاع حقوقهم انتزاعاً.

**إبراهيم الضلع - رفحاء / السعودية**

\*\*\*

لا يزال يساورنا الشك في جدية الحكومة في الإصلاح. لم تصل مساعيها وخصوصاً وزارة الداخلية إلى الجزم بأنها تمارب الفكر المتطرف. لم يتغير الحال كثيراً وخصوصاً في الرياض.

**أبو محمد - السعودية**

\*\*\*

أرى أن المجتمع السعودي مجتمع صعب الاختراق على الرغم من تنامي التيار الليبرالي والديمقراطي بداخله وحتى في أروقة الجامعات، لكن المجتمع السعودي وقيل أن يتم البدء في أية إجراءات إصلاحية بحاجة إلى التأسيس أولاً لثقافة الحوار بين مختلف أطرافه السطحية منها والشعبية والليبرالية، والعمل على المشاركة من خلاله لبناء صيغ توافقية أولاً بين أطراف المجتمع السعودي ومن ثم التغيير نحو الأفضل.

**زكريا رضى - البحرين**

\*\*\*

هذا الحكم بالسجن على الإصلاحيين بمثابة بيان من العاتلة الحاكمة في تحديد مصير من يشكك بالإصلاح من داخل النظام أو بمخاطبة النظام نفسه. الإصلاحيون الثلاثة لم يرفعوا سلاحاً ولم يدعوا لمظاهرات ولا لعصيان مدني ولم يوزعوا منشورات ولم يخطبوا في تجمعات أو ميادين عامة. كل جريمتهم التي تقرر سجنهم من أجلها أنهم كتبوا عريضة للملك يقترحون فيها تحويل الحكم إلى ملكية دستورية مع الإقرار للعاتلة الحاكمة بالبقاء في سدة الحكم.

**منصور غاثم - الرياض**

\*\*\*

أي إصلاحات لا يمكن أن تقوم، والدليل الأحكام الجائرة بحق الإصلاحيين والمصير المحتوم لمن يرفع صوته أو حتى يهيس به.

**محسن الدهشان - الدوحة**

\*\*\*

عملية الإصلاح حقيقية ولكنها ستأخذ طريقاً طويلاً وبطئاً حتى تصبح على أرض الواقع كما تمنناها نحن السعوديين، والتي لن تمس الدين أو العادات الحميدة للبلد.

**عبد القادر - السعودية**

\*\*\*

هذه الأحكام بالسجن ضد الإصلاحيين كانت بمثابة الدليل على عدم وجود أي مصداقية تجاه الإصلاح. وذلك لأن ما قام به هؤلاء الإصلاحيون كان في الأصل ردة فعل عفوية على تصريحات المسؤولين بالدولة في ذلك الوقت. ويبدو أنهم الآن مع العلم بأن خطاهم في ذلك الوقت كان مفصلاً على ما صرح به أكثر من مسؤول بالبقولة المعتادة: «إصلاحات تتماشى مع الدين والمجتمع».

**سامي سليمان - كندا**

\*\*\*

لا أكاد أصدق أن الولايات المتحدة وبريطانيا، تراقبان الموقف عن كثب كأنه لا يعنيهما من السعودية سوى البترول! لماذا تعتبر الحرية في العراق أمراً جوهرها لدرجة الاستعداد بالتضحية بأموال وأرواح الأمريكيين والبريطانيين، ويكون هامشياً في السعودية لدرجة الاستحجام من مجرد الاعتراض على حكومة كادت تبعات سياساتها الاستعمارية أن تشعل الكون نظراً؟ ليس من مصلحة الولاياتين الخليفتين، وهذا في أنوار حرب تستهلك مقدرات، وأرواح شعبيهما بحجة مواجهة الإرهاب والديكتاتورية، أن تتجاوزا حدثاً مثل

هذا وأن نكتفيا بمتجهتين بانتخابات بلدية، أجرتها حكومة يعلم الشعب لو أنه يثق في شفافيتها لما نادى بالإصلاح أصلاً.

**محمد بندر - مكة المكرمة**

\*\*\*

كل حكام العالم لهم طريقة في الإصلاح. والسعودي ماضية في الإصلاح بطريقتها الخاصة. أما ما حصل للدعاة الإصلاحيين فهو جزائهم لأنهم يريدون المستحيل.

**بدر العلي - السعودية**

\*\*\*

إصلاح! ماذا يصلح انتخاب بعض المرشحين وحجب الصلاحيات عنهم أو قطع الموازنة بحيث لا يستطيع المنتخب تنفيذ أي شيء ما وعد به، وإذا خالف يسجن ويحاكم؟ أي إصلاح وكل شيء باسم الملك؟ أي إصلاح والمواطن غير معترف به ولا بحقوقه؟

**مريم عبد الرحمن - الإمارات**

\*\*\*

الإصلاحات في السعودية قضية شعبية من ناحية ومن ناحية أخرى قضية شكلية. لن ترضى الولايات المتحدة بالحلل الشكلية لأنها في ظني لن تسمح بأن تلغ مرة أخرى من السعودية بعد أحداث سيمبور.

**عصام الأحمر - السعودية**

\*\*\*

إن فكرة الإصلاحات هي نتاج الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة، وهي لا تدعو أن تكون عملية مراوغة سياسية وذلك من أجل خفض حدة الضغوط وإسكات الجماهير.

**عبد أبو بكر - الجزائر**

\*\*\*

الإصلاحات في السعودية مطلب ملح. لا بد من الإصلاح ولا فلنبدأ الحكومة السعودية بحزم أمعتها استعداداً للرحيل. لا يسرنا رؤية الغرضي في البلد الحرام ولا يسرنا رؤية الظلم بنفس الوقت.

**خالد العلي - الكويت**

\*\*\*

من الصعب أن يتحقق أي إصلاح بصورة مرضية على أرض المملكة ما لم تتخلى عن الفكر السلفي الوهابي الذي كان وما زال بذرة غنحية للإرهاب والتطرف والطائفية.

**علاء لطفي - مصر**

\*\*\*

حكم على الشاعر الإسلامي علي الدميني بالسجن سبع سنوات لأنه جاهر بالدعوة إلى العدل ولم يسع إلى العنف، بل دعا إلى إصلاح الدستور وإنصاف المرأة ومسارقاتها في الحقوق بالرجل. مسار الإصلاح حده القاضى حال تطوع بالأحكام الجائرة. أما مستقبل الإصلاحات فهو مستقبل غامض، الشعب السعودي يناقش هذه الأيام في مجالسه الخاصة وفي مواقع الحوار على الإنترنت: هل هناك قضاء مستقل في السعودية؟ هل هناك عدل في السعودية؟ الجميع يعي أهمية الإصلاح والحاجة الماسة إليه لحل الأزمات العديدة التي يعاني منها المجتمع السعودي بجميع طوائفه وأفراده.

**خالد بن سنان - السعودية**

\*\*\*

الإصلاحات مقننة، ومنها انتخابات المجالس البلدية والتي فاز بها من يمكن أن يكونوا أنصار القاعدة. لا يوجد إصلاح وإنما تغيير القيود من حديدية

إلى قيود بلاستيكية وفي النهاية هي قيود.

**أبو حسين المكي - مكة**

\*\*\*

ليت الحكم الإسلامي المزعوم في المملكة العربية السعودية يكثر عن أخطائه وفقاً للشريعة الإسلامية ويعتق رقاب المواطنين. من الأجدر أن تنأسي الإصلاحات من الحكم أنفسهم بدون ماكهاجات يحملون بها حكمهم القبيح، وذلك قبل قوات الأوان وانفجار براكين الغضب

**صلاح الدخيل - الكويت**

\*\*\*

أعتقد أن السعودية ستكون آخر مكان في العالم يجري فيه إصلاحات، وذلك لسببين: أولهما الشرطة الدينية، وثانيهما أسرة آل سعود.

**القصاب - السعودية**

\*\*\*

الإصلاح في السعودية شأن داخلي وله خصوصيته، ولا يجب أن يفرض علينا من الخارج أو من الذين يدعون الإصلاح وهم أبعد ما يكونون عن الإصلاح، وأكثر دليل على وجود خطوات تهدف إلى الإصلاح ورفع مشاركة الشعب في صياغة القرار هي انتخابات المجالس البلدية.

**خالد الحري - مكة**

\*\*\*

نحن بحاجة للإصلاحات وهذا أمر طبيعي، فلا يمكن أن يكون الفكر في إدارة الدولة قبل عشرين سنة يدير الدولة الآن بنفس الكفاءة.

**عبد الله السنيدي - الرياض**

\*\*\*

يا سيدي لا أفهم كيف نفكر نحن العرب؟ إننا نتكلم عن الإصلاحات في السعودية وكأننا نتكلم عن اكتشاف خيط؛ أي إصلاحات وأي ديمقراطية؟ أرجوكم كفى ضحكاً على عقولنا! أي إصلاحات وإلى الآن العاتلة الحاكمة تملك دفة الحكم بكل صوره بدون أي برلمان أو جمعية وطنية! ألا يكفي ما أضاعناه كل تلك السنين في الكلام الفارغ والأغبيى السياسية التي لا تنتهي؟ إنها مسرحية، ليس فقط في السعودية وإنما في أغلب الدول العربية. إننا العرب نمر بأزمة فكرية وسياسية خطيرة. رجاء انظروا إلى دول العالم حتى تعلموا كيف تكون الإصلاحات. ولا تتعذروا بخصوصية المجتمعات الإسلامية لأن الإسلام يدعو إلى احترام الإنسان وإلى احترام الآخرين مهما كان رأيهم، وأن يكون كل الناس مسئولين عن إدارة الدولة والمجتمع.

**زيد - بريطانيا**

\*\*\*

الإصلاح في كل البلاد المسلمة بات ضرورة وحاجة لا يمكننا التنازل عنها. ولكن عن أي إصلاحات نتكلم؟ نريد الإصلاح الذي في ظله تتحقق العدالة والمساواة بين الناس، وفي ظله تتحدر إرادة الشعوب وتحت كنفه ينjam البؤساء والفقراء واليتامى. نريد الإصلاح على منهاج الإسلام وليس على تعاليم الغرب ومن يواليهم ومن تشبع بفكرهم وانحرفاتهم.

**زكي سليمان - الكويت**

\*\*\*

أرى أنه من الظلم أن يحبس شخص بمجرد أن يعبر عن رأيه شفهياً. إذاً لماذا سيسجون على الأشخاص الذين يحملون السلاح من المتشددين؟ لا يجب أن نكتم أفواه الناس بهذه الطريقة.

**حسين إبراهيم - السودان**

\*\*\*



لا توجد تهمة توصف الجريمة ولا يوجد نص يحدد عقوبة

## الحكم الجائر بسجن الإصلاحيين يكشف عن مخالفات شرعية وقانونية

يمكن إجمال الملاحظات على  
صك الحكم الجائر في النقاط

التالية:

أولاً - مخالفة الحكم لنصوص الأنظمة  
المتعلقة بالإختصاص النوعي للمحاكم

فقد نصت المادة ١٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية على أنه "تختص المحكمة الجزئية بالفصل في قضايا التعزيرات إلا بما يستثنى بنظام...". وحيث أن التهم الموجهة للإصلاحيين الثلاثة لم تستثن بنظام، فإن المحكمة التي أصدرت الحكم غير مختصة. أما ما ذكر في جلسة يوم الأربعاء ١٤٢٦/٧هـ الواردة في نص الحكم من أن محكمة التمييز قد قررت أن حكم المحكمة العامة بصرف النظر عن الدعوى استناداً على ما ورد في النظام من تحديد الاختصاص هو قرار في غير محله، واستندت محكمة التمييز في هذا على أن "ولي الأمر هو الذي أصدر النظام ومن حقه أن يعمل ما يرى فيه مصلحة مادام لا يتعارض مع الشرع، وقد صدر منه أمر خاص بنظر هذه القضية في المحكمة العامة لما رآه من المصلحة...". إن هذا القرار مزلزل ومتسبب من محكمة التمييز وهو يلغي الفروقات بين المرسوم الملكي والأمر الملكي والأمر السامي وغيرها، بحيث أصبحت هذه الأدوات - بحسب فهم محكمة التمييز - متطابقة ولا معنى للفرقة بينها. وهذا الفهم لا يستقيم لأن السلطة العليا في الدولة وجهة التشريع قد استخدمت المرسوم الملكي والأمر الملكي في نصوص عدة بما يفيد أن لكل أداة من هذه الأدوات استخدام محدد وفروقات بحيث لا يجوز استخدام واحدة مكان الأخرى، وبالتالي لا يجوز إيكال الاختصاص للمحكمة العامة في نظر هذه الدعوى بما يخالف نص المادة ١٢٨ من نظام الإجراءات الجزائية

المصادر بمرسوم ملكي؛ مع العلم أننا لا نعلم مصدر الأمر السامي الذي أحال الدعوى إلى القضاء، ولا نعلم كذلك مضمونه، هل نص على إحالة الدعوى (إلى القضاء) أم إلى (المحكمة العامة).

ثانياً - مخالفة الحكم لنصوص الإجراءات الواردة في الأنظمة

١. العلنية: وقد نظرت الدعوى - عدا الجلسة الأولى التي تلى فيها المدعي العام دعواه - في جلسات سرية بما يخالف المادة ٤٨ من النظام الأساسي للحكم والمادة ٢٣ من نظام القضاء والمواد ١٥٥ و ١٨٢ من نظام الإجراءات الجزائية. ٢. عدم إشعار المعتقلين ووكلائهم بجلسات المحاكم في وقت مناسب، كما تم استبعاد بعض المحامين بقرار من وزير العدل، وهذا مخالف للمادة ١٩ من نظام المحاماة والمواد ٤ و ١١٩ من نظام الإجراءات الجزائية. ٣. بطلان إجراءات القبض على المعتقلين لمخالفتها المادة ٣٥، وكذلك مخالفة إجراءات التوقيف الإحتياطي للمواد ٣٦ من النظام الأساسي، والمواد ٣٦، ١١٢ - ١١٤، من نظام الإجراءات الجزائية، الأمر الذي يقضي إلى بطلان الحكم الصادر نفسه بناء على المواد ١٨٨ و ١٨٩، و ١٩٠ و ١٩٢.

ثالثاً - الدفوع الموضوعية

الأصل أنه لا يمكن اعتبار فعل أو ترك جريمة إلا بنص صريح يحرم الفعل أو الترك، فلا مسؤولية ولا عقاب على فاعل أو تارك. هذه قاعدة أصولية معروفة. وحيث أن الحكم لم يورد نصاً واحداً يصف بشكل دقيق ومحدد ما قام به المعتقلون الإصلاحيون بأنه فعل مجرم وله عقوبة معينة، وحيث أن جميع الأوصاف التي وردت في الأسباب التي بنى الحكم عليها

منطوقة لا تخرج عن إطار التعبير عن الرأي والمناصفة التي أقرتها الشريعة والمواثيق الدولية التي وقعتها الحكومة، وأنها عبارات لا تمثل في ذاتها ما يمكن وصفه بأنه جريمة ك (مخاطبة الشعب) و (داعين غيرهم لتأييدها). ولأن الحكم استند في التجريم على عبارات لا تعد جرائم كعبارة (فلم يعدوها من المصالح المرسل) و (جعلوها كما صرحوا به طوق نجاة علقوا صلاح البلاد والعباد على سرعة تنفيذها...) و (جنحوه في تفسيرها إلى أقوال مهجورة أو مرجوحة) الخ.. فإن الحكم باطل كما هو واضح. فهذه العبارات هي مجرد رأي من حق أي إنسان أن يعبر عنه، ولا يمكن أن يعتبر امرؤ مجرماً لمجرد أنه اختلف مع رأي الأغلبية. وهل يحق سجن الإصلاحيين لمجرد أنهم لم يعدوا (الإصلاح) من المصالح المرسل؟ هل هذا جريمة؟ وماذا عن الفقهاء الذين يقولون بهذا الرأي؟ وهل من يعتقد بالرأي المروج يعد مجرماً؟ ثم أين النص الذي يجرم هذا الفعل ويحدد له عقوبة من القرآن أو السنة أو الأنظمة؟ والغريب أن الحكم استند على زعم وأراء لم يقل بها الإصلاحيون كزعم الحكم أن أحدهم يدعو إلى التحلل من القيم؛ فمثل هذا الكلام المرسل لا تدعمه أدلة ولم يقل به أحد، بل عكسه ما قاله الإصلاحيون. ولأن الحكم في أسبابه لم يفند الدفوع التي وردت في مذكرات الدفاع وخصوصاً الدفع المتعلق بعدم وجود نص يحدد الجريمة ولا العقوبة، وذلك وفق ما قرره النظام الأساسي للحكم، فإن الحكم بسجن الإصلاحيين ست وسبع وتسع سنوات مخالف لأبسط مفاهيم العدالة وقواعد القضاء الشرعي والأنظمة الملزمة للقضاة مما يوجب نقضه وإطلاق سراح المعتقلين الإصلاحيين والحكم لهم بالتعويض المناسب.

من هيومان رايتس تطلب بوش العمل على إطلاق الإصلاحيين في مملكة آل سعود

## إدعاءات السعودية التزامها بمبادئ حقوق الإنسان لم تغير من ممارساتها

الى بوش: ندعوكم الى الطلب من ولي العهد السعودي أن يطلق سراح

المعتقلين الإصلاحيين الثلاثة، ويجب أن تذكر الأسماء

الى رئيس الجمهورية جورج بوش

٢١ أبريل/نيسان

الرئيس جورج دبليو بوش

البيت الأبيض

واشنطن دي سي ٢٠٠٥

من المقرر أن تلتقوا ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الزعيم الفعلي للمملكة العربية السعودية، يوم ٢٥ أبريل/نيسان. نأمل في أن تغتصموا هذه الفرصة لكي تطرحوا مع ولي العهد ضرورة معالجة حكومته للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال تلك الحكومة مستمرة بارتكابها والتغاضي عنها.

هيومان رايتس ووتش:

موقف البيت الأبيض والخارجية

كان متساهلاً مخففاً ولم يكن

حازماً واضحاً بشأن انتهاكات

حقوق الإصلاحيين

لقد قامت المملكة العربية السعودية ببعض المبادرات الإصلاحية، مثل الانتخابات الجزئية إلى المجالس البلدية التي جرت في الأشهر القليلة الماضية. لكن التحسن في مجال حقوق الإنسان كان متردداً وغير كافٍ، إن جاز القول أنه قد حدث أصلاً. ولم تؤد ادعاءات الحكومة عن التزامها بمبادئ حقوق الإنسان إلى أية تغييرات في الممارسة الفعلية أو في إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

نقدر دعوتكم التي وجهتموها في خطابكم السنوي الأخير إلى الحكومة السعودية لكي توسع من دور شعبها في تقرير مستقبله. ونحن نهيئ بكم أن توضحوا عند لقائكم ولي العهد

وفي ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، أوقفت السلطات المحامي عبد الرحمن الاحم، وهو واحد من العشرة الذين كان قد أطلق سراحهم في مارس/آذار، وقد كان يتولى دور محامي الدفاع الرئيسي عن المعتقلين الثلاثة. وأفادت التقارير أنه وضع في الحبس الانفرادي لأكثر من شهرين قبل أن يتم اتهامه بانتهاك موظفي الحكومة وبخرق التعهد الذي وقع عليه في

### جائزتان للدميني قبل النطق بالحكم

منح الشاعر السعودي علي الدميني بجذارة في التصويت جائزتين من مؤسسة القلم العالمية pen، كسائت الأولى في ٢٠/٤/٢٠٠٥ حيث تسلمتها زوجته فوزية العيوني في حفل مهيب حضرته نخب من المنظمات الإنسانية العالمية والعديد من الشخصيات المهمة على الصعيد الثقافي والسياسي عربياً وإسلامياً وعالمياً، حيث أقيم الحفل في متحف نيويورك الشهير. أما الجائزة الثانية فتم منحها للدميني في ١٢/٥/٢٠٠٥ في ولاية إنجلترا الجديدة، وكان الحفل قد عقد في قاعة فينيل هول وهي التي تم فيها توقيع إعلان الاستقلال الأمريكي بحضور ابي الديمقراطية الأمريكية توماس جيفرسون وسام ادام وغيره من مؤسسي امريكا. ولم تتمكن زوجة الشاعر من حضور الحفل نظرا لظروف النطق بالحكم التي كانت متوقعة وقريبة.

مارس/آذار والذي تضمن عدم التحدث إلى الصحافة. وهو مازال محتجزاً حتى الآن حسب معلوماتنا.

وجرت اعتقالات مارس/آذار عندما كان وزير الخارجية الأمريكي آنذاك باول يقوم بزيارة للمملكة، وهو توقيت يمكن أن يكون مقصوداً للإيحاء بمعارضة دعوات الولايات المتحدة للإصلاح. لقد كان رد فعل الإدارة غير كافٍ

الأمير عبد الله، في العلن وفي المحادثات الخاصة أيضاً. أن الولايات المتحدة تتوقع رؤية تحسن ملموس في المجالات التي تستطيع السلطات السعودية معالجتها على نحو مباشر وسريع. إن مصداقية تأكيد إدارتكم على الحاجة للإصلاح السياسي في المنطقة لمعمدة جزئياً على استعدادكم لمخاطبة حكومة المملكة العربية السعودية علناً فيما يخص عدداً من القضايا الجوهرية. تتضمن تلك القضايا:

- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإسقاط جميع التهم النابعة فقط من انتقادهم للنظام للحكومة؛
- إدخال عدد من النساء في صفوف من سيتم تعيينهم في المجالس البلدية في أنحاء البلاد، وفي مجلس الشورى على المستوى القومي؛
- إعلان تعليق تطبيق عقوبة الإعدام.

إن سبب النقطة الأولى واضح. فبدون حرية التعبير والاجتماع لا يمكن وجود حرية سياسية تستحق هذا الاسم. لكن هذه الحقوق معدومة انداماً واضحاً في المملكة. في ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٤، اعتقلت السلطات ثلاثة عشر شخصاً كانت "جريمتهم" توزيع عريضة تدعو لتحول المملكة العربية السعودية إلى ملكية دستورية ذات برلمان منتخب، وإشارتهم إلى نيتهم بتأسيس منظمة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان. خلال عدة أسابيع، قامت الحكومة بإطلاق سراح عشرة أفراد من المجموعة، لكن ذلك لم يحدث إلا بعد إجبارهم على توقيع تعهد بالكف عن توزيع العرائض. رفض ثلاثة من المعتقلين توقيع ذلك التعهد، وهم متروك الفالح وعلي الدميني وعبد الله الحميد، وقد ظلوا في السجن. وتبعاً للتقارير الصحفية فإنهم يواجهون تهماً "بإصدار البيانات" و"جمع التوقيعات" و"استخدام المصطلحات الغربية" في دعوتهم إلى الإصلاح. وقد قامت السلطات في ٩ أغسطس/آب، في خطوة لا سابق لها، بفتح الجلسة الأولى من محاكمتهم أمام الجمهور: لكن الجلسات سرعان ما أغلقت من جديد مما حدا بالمتهمين إلى رفض المشاركة في المحاكمة.



برأيها: صحيح أن الوزير باول وجه انتقاداً علنياً ملطفاً لاعتقال الأشخاص الثلاثة عشر، لكن، منذ ذلك الحين، لم تذكر وزارة الخارجية ولا البيت الأبيض شيئاً عن استمرار حبس الأشخاص الأربعة بموجب اتهامات زائفة تماماً. إننا ندعوكم لإثارة هذه القضايا بالذات مع ولي العهد الأمير عبد الله عند اجتماعكم به، وندعوكم لتحديدكم بالأسماء في أي بلاغ رسمي أو بيان صحفي يلي ذلك الاجتماع. ونحن نأمل بأن توضّحوا أنكم تعتبرون معاملة هؤلاء الأفراد مؤشراً على تصرف المملكة العربية السعودية بشأن أزمة حقوق الإنسان لديها، وأن من شأن استمرار حبسهم ومحاكمتهم أن يجعل تحسن العلاقات الأمريكية السعودية أمراً في غاية الصعوبة.

ندعوكم أيضاً لمعالجة القضية التمييز الحاد ضد النساء في المملكة العربية السعودية. ففي حين حدثت بعض التطورات الإيجابية، مثل رفض الزيجات الإجبارية من قبل أعلى مرجع ديني في البلاد المفتي عبد العزيز بن الشيخ، لا تزال تلك التصريحات بحاجة إلى تأييدها بالأفعال. نطالبكم بأن تسألوا ولي العهد عن التدابير التي تخطط الحكومة لاتخاذها بغية منع تلك الزيجات.

ثمة مجالات أخرى يمكن للحكومة الآن أن تتخذ بشأنها تدابير ملموسة بغية علاج التمييز الحاد والمنتشر والمكرس قانونياً بحق النساء، وبغية إزالة العقبات التي تضعها الحكومة في وجه مشاركتهن في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال. على سبيل المثال، فإن استبعاد النساء من التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية الأخيرة لأسباب "تنظيمية" يثير الشك في مدى جدية الحكومة في إعطاء النساء سلطة صنع القرار في الحياة العامة. أما إشارة الحكومة إلى أنه سيسمح للنساء بالمشاركة في الانتخابات القادمة فهي ليست بإشارة تدعو للاطمئنان نظراً لكون الحكومة قد أخلت بكثير من وعودها بالإصلاح في الماضي. إذا كانت الحكومة رابغة بإبداء حسن النوايا في هذا المجال فعليها أن تعين عدداً من النساء في المقاعد غير المنتخبة في تلك المجالس البلدية وفي مجلس الشورى.

السيد الرئيس، إننا نهيب بكم أن توضّحوا أن الولايات المتحدة تتوقع

## المضايقة لموائل المعتقلين والتعدي على حقوقهم

لم يكتف نايف آل سعود باعتقال رموز الإصلاح بتهم تشكل فضيحة في أي بلد من العالم، بل أراح معاقبة عوائل المعتقلين والضغط عليهم وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية في الاتصال بأزواجهم. وفي بعض الحالات كما هي حالة الأستاذ الشاعر الدميني فقد منع من تجديد بطاقته الخاصة للحصول على حقوقه في عمله كراتب التقاعد. وقد كتبت فوزية العويوني زوجة الدميني رسالة إلى جمعية حقوق الإنسان أولاً تكشف فيها الظلم الواقع بحقها تقول فيها:

نحن الآن على وشك ولوج الشهر الخامس من العام الهجري ١٤٢٦، ومنذ بداية هذا العام جمدت حسابات زوجي في البنوك بما فيها راتبه التقاعدي: نتيجة لعدم السماح له بتحديث بطاقته الشخصية، وصرت أنا وأسرتي ومن أعول نعيش على راتبه التقاعدي فقط، ولكي أوضح لك سبب لجوئي للكتابة لكم سأشرح لسيادتكم كل الإجراءات التي اتخذتها لحل هذه المسألة التافهة والجسيمة في آن واحد وهي كالتالي:

١- رفع زوجي خطاباً لمدير السجن: يطلب فيه إحضار مصور ليأخذ له صورة حديثة حتى يتمكن من إصدار بطاقة جديدة، كان ذلك منذ عشرة أشهر على ما أتذكر، ثم أتبعها بخطاب آخر مثيل لسابقه منذ ثلاثة أشهر، وحتى هذه اللحظة لم يستجب له. ٢- اتصلت بالدكتور الفاضل "راشد المبارك" عضو لجنة المتابعة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في السعودية، التي أكن أحترم القرارات الحاسمة التي في صالح الوطن حتى لو كانت ضدي وضد طرفي.

٣- شرحت طرفي لكل البنوك بما فيها البنك الأهلي الذي كان زوجي أحد موظفيه (ورغم تعاطفهم معي) فقد أكدوا لي أن المسألة قرارات حاسمة من وزارة المالية ولا يمكن تجاوزها، (وكم أحترم القرارات الحاسمة التي في صالح الوطن حتى لو كانت ضدي وضد طرفي).

سيدي: صبرنا. ونحن أهل للصبر - على ما مضى من شهر، على ثقة بأن العدل أساس شريعتنا السمحاء التي تحكم بها بلادنا وأنه أقوى من الأهواء، وحيث كانت كل المعطيات تؤكد بالإفراج القريب عن الثلاثة، ابتداءً من تلميحات القضاة (في ..... أنكم - الثلاثة - من تؤولون حسم القضية لصالحكم بسبب إصراركم على علنية الجلسة، ورفضكم تقديم دفعاتكم) إلى ... (أنت يا علي - أنك قدمت دفعاتك - تطلقت وكفيت ووفيت وموضوعك انتهى وحسم) ومختومة ب(تصريح أحد أعضاء الجمعية السعودية الوطنية لحقوق الإنسان، والذي نشرته كل الصحف المحلية والعربية والعالمية حيث قال (الإفراج قريب عن الثلاثة، بالاكْتفاء بما قضوه من زمن).

سيدي: أما وقد حكم على "علي" وعلى أسرنا بتسبع سنين من التضحية وتسعين هالة من الضوء وتسعمائة تاجاً من الحياة المرة الكريمة، فذلك لأن وطننا غال علينا وله منا هذا الغداء ولنا منه هذا الشرف.

سيدي نحن لا نطلب مئة ولا صدقة، إننا نطالب بأبسط حقوقنا، حق العيش بشرف وأمان، ولذا نناشدكم التوجه بخطابنا هذا لكل المنظمات الإنسانية العربية والعالمية، وأن تتخذوا ما ترون من إجراءات للتعجيل بإصدار بطاقة أحوال شخصية لزوجي.

دامت جهودكم لنصرة الشرفاء

فوزية العويوني

زوجة الكاتب والأديب المعتقل علي الدميني

خطوات عملية ملموسة من جانب الحكومة باتجاه إنهاء التمييز بين الجنسين في المملكة.

وفي النهاية نود أن نلفت انتباهكم إلى الزيادة الأخيرة في حالات الإعدام القضائي لمواطنين من المملكة العربية السعودية ولعدد أكبر من غير السعوديين المقيمين في البلاد. فمُنذ بداية هذا العام فقط، نفذت الحكومة الإعدام، بقطع الرأس علناً، في ما لا يقل عن ثلاثة عشر سعودياً وسبعة وعشرين شخصاً من جنوب وجنوب شرق آسيا ومن أفريقيا. لقد أعدم السعوديون وستة من الآخرين بسبب جرائم قتل واغتصاب: أمسا عشرين من غير السعوديين فقد تم إعدامهم بسبب السرقة والجرائم المتعلقة بالمخدرات. فعلى سبيل المثال، لم يعلم ستة من الصوماليين الذين تم توقيفهم منذ ست سنوات بتهمة محاولة سرقة السيارات بأنه قد حكم عليهم بالجلود حتى تم اقتيادهم من زنتانهم إلى حيث قطعت رؤوسهم في أوائل الشهر الحالي.

تعارض منظمة هيومن رايتس ووتش أي استخدام لعقوبة الإعدام، وهي ترغب برؤيتها وقد ألغيت في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من الدول. لكننا قلقون على نحو خاص فيما يتعلق بأماكن مثل المملكة العربية السعودية، حيث لا ترقى الإجراءات القضائية إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وحيث ثمة احتمال كبير لسوء تطبيق العدالة. لذلك فإننا نأمل بأنكم ستعبرون لولي العهد الأمير عبد الله عن قلقكم جراء إسراف المملكة العربية السعودية في استخدام الإعدام القضائي، وخاصة عندما تتخذ تلك العقوبة بحق غير المواطنين من تكون جرائمهم غير ذات خطورة كبيرة، كما نأمل بأنكم ستدعون المملكة العربية السعودية إلى إعلان تعليق تطبيق أحكام الإعدام.

نشكركم على اهتمامكم بهذه القضايا الهامة. وسنكون سعداء بتقديم أية معلومات إضافية تطلبونها، ونترقب أن يبلغنا مكتبكم فيما يتعلق بزيارة ولي العهد الأمير عبد الله.

مع فائق الاحترام

جو ستورك

المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا بواشنطن

توم مالينوفسكي

مدير الدعوة بواشنطن

## يا علي الدميني: إننا نستجيب

ناد علينا  
واغتصب صمت النداء  
كم في الفؤاد من الجراح  
من السكون.. من التمرد  
حين ينكفئ الرجاء  
من غرت روحي... الدمع.. خذه  
ومن دمي.. عرق التخيل  
فإن تعثر..  
خذ رحيق الأرض  
أو خذ ما تشاء  
فإذا الهزيمة كثرت عن نابها  
ناد علينا واغتصب صمت النداء

\* \* \*

قد أنطق اليأس المجلج  
عند (من في فيه ماء)  
فإذا استعار الصمت  
من وتر النداء جديلة  
فترقبوا ..  
أعلى مداد وريدنا  
رقص البراة وذندنوا  
... عذب الغناء؟

\* \* \*

كم في جراحك من جراح  
فضحت هوانا المستباح  
لست المغيبُ سيدي  
أنت المثالُ وفيك غيبنا المثال  
وأنا المغيبُ خارج الأسوار  
بين غياهب التجهيل  
والأفق المزاج

\* \* \*

ناد النداء هناك في مجد البقاء  
في "عليشة" في "معاقلهم"  
ولا تجزع إذا بع النداء  
سترى بقايا من رجال  
تشبه الإنسان  
تكشف عريها  
جريا لللمة الحطام  
سترى بقايا من رجال تشبه الفرسان  
تجمع نفسها هربا  
فطمعها البقاء  
أرهف ضميرك ..  
حيث يبلغ النداء  
ناد علينا  
فهنالك من يرجو النداء



تتلوا الحمامات الصلاة  
على مأذن حرفه  
وتبعث فاطمة الأنبياء

\* \* \*

وطنُ لأذنان السلاطين القضاء  
يفجرون ويفجرون  
باسم ابن تيمية الإله  
أه عليك .. أه عليك  
من القضاء

\* \* \*

.. لكنه وطن أذوب بحبه  
وطني تهرّ جذوعه  
أم وعاشقة وأخت  
هذا المخاض الصعب فلتتصبري  
لا تجزعي .. لا لا تخافي .. واجمعي  
ما قد تساقط من ثمار الفكر  
من رطب وماء

\* \* \*

يا علي .. يا علي  
أطلق نوافير النخيل  
أيقظ عصافير الغناء  
غني  
غني  
فالحر يفعل ما يشاء  
الحر يفعل ما يشاء

حسن عبد الله  
١٥ أيار ٢٠٠٥ م

## وطن

### إلى الشاعر علي الدميني

لعينيك ذاك الصهيل  
الجموح ... الحداء  
لعينيك سوسنة الحلم  
والكبرياء  
قمر على سيف الخليج وفي التجود  
لكم سناء

\* \* \*

آذار عاد ولم تعد  
آذار يا ألق العطاء  
أنسيت موعدنا  
وخيمتنا "ومعسل التفاح"  
والدهناء

\* \* \*

يا علي .. يا علي ..  
يا "سهلها الجبلي"  
يا عبق المساء  
وطن النخيل الباسقات  
نبع الثراء  
مهد الرسالة  
متخم بالنفط والإرهاب والفقراء  
فلم الغناء؟  
لم الغناء؟

\* \* \*

وطنُ تروّضه الوعول كما تشاء  
وطنُ يحرّم ضحكة وعباءة  
وطنُ يخاف من الغناء  
يا شهریار!  
لك ما تشاء  
من العطور من الخمور من النساء  
ولشهرزاد:  
بيت وخادمة وسور  
شقّ أعتاب السماء  
يا عاشقا

في السعودية: الحرب على الإصلاح

## النظام السعودي لا يصلح ولا يصلح!

د. هيثم مناع



ما زالت غونداليسا رايس تحسب كلماتها عندما تتحدث عن السجون السعودية. أليست المزاجية والانتقائية من حقوق الأمريكان؟

ست وسبع وتسع سنوات يريد التعسف اقتطاعها من عمر الإصلاح في جزيرة العرب.

ست وسبع وتسع سنوات يظن الغياب الأمني أنها قادرة على الخروج من منطق الحياة وعجلة التاريخ وحتمية التعبير الفعلي.

لقد انتهى عصر العريضة، أي أبسط وسيلة للتعبير السلمي المحدود عن الرأي، اليوم الصمت هو الوسيلة الأنجع للتغيير، الصمت هو الذل الأجل لبناء المستقبل، الصمت مفتاح الفرج.

لقد حكمت المحكمة على كل محاولات الاعتدال بالرأي والحكمة في المشورة والنهج العقلاني للخروج من المستنقع بالسجن ست

وسبع وتسع سنوات؛ ليرحم الناس على خمس سنوات سجن لخمس دقائق حديث تمت على قناة الجزيرة كان ضحيتها الشيخ سعيد بن زعير.

ستكمل محطات التلفزة الممولة سعودياً برامجهما دون أي تغيير، وستتحدث عن مآثر طويلى العمر بتياراتهم المحافظة والليبرالية (كنا)، وستتابع الإدارة الأمريكية تهديداتها لدول الشر، كما سيرسل الرئيس الفرنسي برسالة شكر لولي العهد السعودي على زيارته لفرنسا،

ويستمر الرئيس بوش بتقديره الشوكولا المليسة بعلم إسرائيل لضيوفه العرب والإسرائيليين.

ليس من المنتظر أن يقدم الدكتور صالح الخثلان احتجاجاً على منعه من دخول المحاكمة، وبالطبع لن يتغير وزير الداخلية الذي يخوض حرباً ضروساً على الإرهاب.

رواد الإصلاح لن يكونوا لوحدهم أيضاً، لكن الأساسات التي لا اسم لها، تكمن في سؤال بسيط لا يمكن لمنطق السلطة الأعمى أن يجيبه:

ما هي الحجج المنطقية التي يمكن لرواد الإصلاح الدستوري السلمي اليوم تقديمها للرد على من يقول بأن النظام السعودي لا يصلح ولا يصلح؟!

• المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان

لم ينبس ببنت شفه عن أوضاع السجون والمعتقلات وحقوق الناس في (مملكة الترهيب بدون ترغيب) أثناء استقباله الأمير السعودي، مكتفياً بحصة بلاده من عقود ثروة يحرم منها

معظم أبناء بلد غفلي، أصبح الفقر فيه ظاهرة معروفة. أما ساكن البيت الأبيض، فقد كان يحتفل بميلاد دولة إسرائيل ولا وقت لديه

لسماع الأخبار. إنه الأمن القومي، الأمن القومي الفرنسي الذي يصاب بالعمى كلما تعلق الأمر بكرامة

مواطني حكومة صديقة أو حليفة، أو بالأحرى نغمة الأمن القومي الأمريكي الذي يعرف الديمقراطية انطلاقاً من مصالح كارتلات النفط

والسلاح، أو بالأحرى ذات العلاقة بهذا المستول أو ذلك.

ما أجمل هذا الشرق الأوسط الكبير الذي يبشرنا بديمقراطية بدون ديمقراطيين ويرقص على جثة المواطنة.

أدارت السلطات الأمنية . السياسية السعودية المعركة بحنكة قصيرة النظر، فبدأت

بوسم رواد الإصلاح الدستوري بالمتواطئين مع الإرهاب، فشلت في ذلك، حاولت شراء أشخاص ومسؤولين في منظمات غير حكومية وبين

حكومية، فلم يحالفها النجاح إلا قليلاً، سعت لتحييد الحكومات الأوروبية والأمريكية، وظفت

إعلامها لتشويه سمعة أو مقاطعة كل من يقف مع رموز ربيع السعودية.. ثم أطلقت إشاعات عن

إطلاق سراح الإصلاحيين وعدد من معتقلي الضمان وكل الذم؟ كما أنه ليس بالإمكان

إخراس أنشودة الحرية في أعماق الشرفاء.

لقد تبنى فريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفي في الأمم المتحدة شطاء الإصلاح وحقوق الإنسان، وكذلك فعلت أكثر من مئة

منظمة غير حكومية، كما منحت عدة هيئات جوائز تكريم للمعتقلين، أكثر من عشرين ألف

نسخة سحبت على الانترنت من كتب الإصلاحيين، وطبعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان أكثر من نتائج يعرف بالمعتقلين

والملاحقين، كما تطوع ٥٨ محام من ثلاث قارات في الأرض للدفاع عن الرواد. في حين

لم ترض السلطة التخفيفية السياسية والأمنية في المملكة العربية السعودية إلا أن تضيف لذكرى نكبة فلسطين بقعة سوداء

أخرى، بتحويلها يوم ٥/١٥، إلى ذكرى إرهاب رواد الإصلاح في الجزيرة العربية بأحكام

قاسية بحق ثلاثة من شخصيات الإصلاح الدستوري وأعضاء اللجنة العربية لحقوق الإنسان. لم يصب الاحمرار خجلاً وجه أي من

قضاة التعليمات وهو يعلن: (نحن القضاة محمد بن خنين وسعود العثمان وعبد اللطيف

العبد اللطيف، وبالإجماع حكماً على: ١ - عبد الله بن حامد الحامد، بالسجن سبع سنوات من تاريخ توقيفه.

٢ - مقزوك بن هابس الفالح، بالسجن ست سنوات من تاريخ توقيفه.

٣ - علي غرم الله الدميني، بالسجن تسع سنوات من تاريخ توقيفه.

مطلقاً بذلك رصاصة الرحمة على محكمة سرية تفتقر لأبسط قواعد احترام إقامة العدل.

هذه المحاكمة سبق وعرفت على نفسها عندما تم رفض المراقبة الدولية والعربية والإسلامية والتوكيل الحر واعتقال أحد أهم محامي الدفاع (عبد الرحمن اللاحم) في

حيثياتها، ليقبع في سجن الحابر دون محاكمة في شبه عزلة عن العالم.

كان الحدث جللاً، ولكن القضية أكبر من مجرد بقاء ثلاثة أشخاص في السجن. لقد قررت

السلطات السعودية قبض ثمن تنازلاتها السياسية والاقتصادية عينياً وبالجمل، بوضع

حد لأساطون الحديث عن الإصلاح في البلاد. فاختتمت زيارة ولي العهد لفرنسا والولايات المتحدة بأقوى صعفة توجه للحكومتين

الفرنسية والأمريكية منذ زيارة الرئيس الحنونسي بن علي لواشنطن: هذه هي

الديمقراطية التي يبشرنا بها المحافظون الجدد: فساد وغف ومطافئ في العراق، فساد وقمع

ومحاربة للإصلاح في السعودية.. شراء للمواقف بالعمى النفطية، وبطاقات حسن سلوك ديمقراطية حسب الطلب لأبعد أنظمة

الحكم عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. لم يتصّب الرئيس الفرنسي جاك شيراك

نفسه في يوم من الأيام داعية للديمقراطية، لذا



مناقشة موضوع الإصلاحات السياسية والمعتقلين الإصلاحيين في مجلس الشورى أهم من مناقشة قيادة المرأة للسيارة



## فصّوها سيرة!

وجهة الحويدر

لما بزغ الدين الإسلامي في أنحاء الدنيا. فكيف لا يتحرج هؤلاء الذكور من أن يزايدوا اليوم على حقوق النساء الشرعية؟ وجناتهم التي يتهافون عليها ويتقاتلون من أجلها تحت أقدام نساء، ولن ينالوها في الآخرة إلا برضاهن إن شاء الله! الدكتور آل زلفه يذكر أنه عبر تاريخ الشعوب التي استعادت كرامتها، ونالت حقوقها، لم تحصل عليها بالطريقة التي يتبعها الدكتور اليوم، لأن الحقوق الشرعية لم تعط قط بل تنتزع، شاء من شاء وأبى من أبى، وفي معظم الحالات إعطاء الناس حقوقهم يكلف الحكومات مادياً في بادئ الأمر، لكنه يصبح ربحاً بشرياً واقتصادياً

**ليس من العقل أن تُعطي المرأة  
مفتاح السيارة وهي لا تمتلك  
مفتاح الخروج من البيت**

تجني المجتمعات ثماره فيما بعد، لأنه يخلق أمماً واعية لحقوقها، ومدرّكة لتوجهاتها، وحامية لأجيالها القادمة، بالإضافة إلى أنها تصبح محرّكة لعجلة التطور والنهضة، فلو اتبع نساء العالم المتحرر أسلوب آل زلفه لما حصلت امرأة واحدة على شيء يذكر!

ما طرحه الدكتور الفاضل هو نفس ما كان متداولاً في عهد العبودية في أمريكا، حيث كان الأفارقة الأمريكيون عبيداً وأيدي عاملة مجانية، حالهم كحال معظم النساء السعوديات لا يملكن حتى أجسادهن. كان المعارضون لتحريرهم الذي أقره "إبراهيم لينكون" في عام ١٨٦٢، يتذرعون بأسباب اقتصادية ودينية. كان الإقطاعيون الجشعون والكهنة المستغفون منهم، ضد تحرر

نحن النساء السعوديات لسنا قاصرات، ولسنا أقل شأنًا من نساء العالم، ليأتي كل من هب ودب ليتكلم عوضاً عنا ويزايد على حقوقنا. لن نسمح لكم أبداً يا سادة يا مثقفين أن تلمعوا وتبرق أسماؤكم على حسابنا. نحن لم نخول أحداً ولا نريد أحداً أن يتحدث عنا وعن أمورنا خارج المواثيق الدولية التي أقرتها بلدان العالم ومنها السعودية. فنحن لا نقبل أبداً أن تطرح قضايانا خارج إطار الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. وبدون الوثيقة العالمية لمكافحة التمييز ضد المرأة. فالطرح الذي عرضه الدكتور محمد آل زلفه على مجلس الشورى مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه ساوم فيه على الحقوق الشرعية للمرأة، فالحقوق لم تقدر قط بالمال، ولم تحسب أبداً بمعايير الربح والخسارة (توفير ١٢ مليار ريال).

ما زاد الطين بلة على مساومة الدكتور آل زلفه ومتاجرته بحقوقنا، أنه كان يبرر ويتنازع على قضية قيادة المرأة للسيارة بتعليل مهين للمرأة وفيه تحقير لذاتها، وهو من أجل أن لا تختلي المرأة برجل غريب ويكون الشيطان ثالثهما!! هل هذا خوف على المرأة أو استخفاف بها ويكفيانها؟ ما هذا الهراء؟ وما هذا السخف؟ وكأن المرأة لعبة رخيصة للعبث، يلهو بها من شاء حتى ساقطها. المرأة التي هي محور الحياة ومصباح هذا العالم ينظر إليها بهذه الدونية. فلولو المرأة آسيا زوجة فرعون لما نجا نبينا موسى عليه السلام من الموت حين التقطته من اليم وعاش في كنفها وظهرت الديانة اليهودية، ولولو سيدتنا مريم لما ترعرع نبينا عيسى عليه السلام وأصبح شاباً وانتشرت الديانة المسيحية، ولولو حليمة السعدية لما كبر نبينا محمد عليه السلام، ولولو أموال سيدتنا خديجة ومساندتها لرسول الأمة

العبيد، لأنه لا يصب في مجرى مصالحهم الشخصية. ولنفس هذه الأسباب في دول الخليج لازالت غالبية النساء والعمالة الوافدة تعيش حياة العبيد، وترزح تحت مظلة قوانين مجحفة. ونفس الذرائع نجدها تسلط على رقاب الأقليات المنتشرة في الدول العربية والإسلامية، حيث تُهضم حقوق أفرادها وتوكل أموالهم، لأن إعطاء كل ذي حق حقه، سيكلف الناهيين للثروات مالا، وسيضعف ميزانيتهم ويخلخل سلطتهم.

العجيب في أمر قيادة المرأة السعودية للسيارة رغم تفاهته، أنه دفع الكثير من الكتاب السعوديين وغير السعوديين بأن يدلوا بدلوهم في تلك القضية السجبة من بعد طرح آل زلفه. أتى الأستاذ تركي السديري وتحول إلى منظر اجتماعي في تحليله. والدكتور علي موسى وصفه بالثعبان الضخم والاستاذ عبد العزيز الخضرف لاف ودار وسمعنا جعجعة ولم نر طحناً، والدكتور شاكر النابلسي كان مذهلاً في تحليله الذي يعد نفسه خبيراً في المجتمع السعودي حيث قضى ثلاثين عاماً في المملكة، وألف أكثر من أربعين كتاباً. بدا النابلسي في مقاله أنه ما زال يجهل أو ربما يتجاهل ماذا يعني أن ينال المرء حقه وأن يعيش في بيئة ديمقراطية حرة، فحمل المجتمع السعودي المسؤولية بكاملها! أما الدكتور احسان الطرابلسي فاقترح بدم بارد أن يكون قرار قيادة

## عائلة با بصيل

**محمد سالم بن سعيد بابصيل (.... بعد سنة ١٢٨٠هـ)**

من أهل مكة المكرمة. أخذ عن السيد أحمد زيني دحلان. له: إسعاد الرفيق وبغية الصديق، فرغ منه سنة ١٢٨٠هـ (١).

**محمد سعيد بابصيل الحضرمي المكي الشافعي (١٢٤٥-١٢٣٠هـ)**

مفتي الشافعية وشيخ العلماء بمكة. ولد بها وتلقى العلم من علماء المسجد الحرام في عصره، ولازم السيد أحمد زيني دحلان وتخرج على يديه. تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه الشيخ عبد القادر المديني وغيره. عين أميناً ثم تولى الإفتاء. توفي رحمه الله بمكة (٢).

**علي بن محمد سعيد بابصيل (١٢٧٣-١٢٥٣هـ)**

مفتي الشافعية بمكة المكرمة. تلقى العلم عن والده وعن علماء عصره، منهم الشيخ عمر باجنيد، والشيخ سعيد يماني، والشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ أسعد الدهان. أجاز بالتدريس بالمسجد الحرام فدرس وكانت حلقة درسه في حصوة باب الوداع. تولى وكيل قاض، ورافق الهيئة العلمية التي أوقفتها الحكومة العثمانية إلى الإمام يحيى بن حميد الدين بصنعاء سنة ١٢٢٥هـ للتوسط بين الحكومة العثمانية وبينه لإيقاف القتال وإنهاء النزاع وسوء التفاهم (٣).

**بكر بن محمد سعيد بابصيل (١٢٩٣هـ. بعد سنة ١٢٤٩هـ)**

أخذ العلم عن والده وعن علماء عصره؛ منهم الشيخ عمر باجنيد، والشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ أسعد الدهان. أجاز له بالتدريس فتصدر له بالمسجد الحرام، وعقد حلقة درسه بباب الوداع من أبواب المسجد الحرام بجانب حلقة الشيخ علي بابصيل؛ وكان رحمه الله جهوري الصوت حريصاً على نفق طلابه، يناقشهم فيما يلقي عليهم، ولا ينتقل من بحث إلى آخر إلا بعد أن يتأكد من فهمهم وهضمهم لما يتلقونه. تولى القضاء في العهد السعودي.

ذكر شيوخه الفاداني في كتابه: (قرة العين في أسانيد شيوخه من أعلام الحرمين) فقال: شيوخه من أجلهم والده مفتي الشافعية بمكة المكرمة الشيخ محمد سعيد بن محمد بن سالم بابصيل والسادة عمر وأبو بكر وعثمان أبناء السيد محمد بن محمود شطا، والسيد حسين بن محمد الحبشي المكي، والشيخ عمر بن أبي بكر بابصيل، والشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس، والشيخ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب، والشيخ سعيد بن علي الموجي المصري، وأحمد رافع الطهطاوي، وفالح بن محمد الظاهري محدث المدينة، والسيد محمد علي بن ظاهر الوتري المدني، والسيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي المدني، والشيخ سعيد بن عبد الله القعقاعي المكي، والشيخ عبد الله بن محمد غازي المكي، والسيد أحمد بن الحسن العطاس الحريضي، والسيد عمر بن سالم العطاس، بأسانيدهم. وأجاز الفاداني إجازة خطية تاريخها: حرر ذلك بمكة في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٣٤٩هـ (٤).

### هوامش

- (١) للزركلي، خير الدين. الأعلام، ج٧، ص ٤؛ والبغادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين، ج٢، ص ٣٧٧. وكاملة، عمر رضا. معجم المؤلفين، ج ١٠، ص ١٦؛ وسركيس، يوسف إيلان. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ٥٠٤.
- (٢) المصدر السابق، ص ٢٤٤.
- (٣) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٤٩.
- (٤) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٨٤؛ ورجال من مكة المكرمة، جريدة الندوة، العدد ١٠٥٧١، في ٢٣/٣/١٤١٤هـ؛ والفاداني، محمد ياسين. قرة العين في أسانيد شيوخه من أعلام الحرمين، ج ١، ص ١١-١٤، وفيه أبو بكر بن سعيد بن سالم، وأنه كان حياً في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٣٤٩هـ.

المرأة للسيارة قيد الاستفتاء العام؛ مع أنه يعلم أنه ليس من حق أي كان أن يمنع أي مخلوق على هذه الأرض حتى الحيوان من الحركة بحرية. فكيف يعطي الإنسان نفسه الحق في التحكم بحركة إنسان آخر؟ حين تطرح حركة المرأة السعودية للاستفتاء على النمط الطرابلسي، يصبح كل ما يخص المرأة خاضعاً لتلك القاعدة السوادية. ربما سنسمع فيما بعد باستفتاءات مثل: هل يُسمح للمرأة بأن تسمع؟ أو أن تشم؟ أو أن ترى؟ أو أن تشرب؟ أو أن تأكل؟

أرى أنه خيراً ففعل أعضاء مجلس الشورى حين رفضوا فتح ذلك الملف المهترئ من أساسه، فليس من العقل أن تُعطى المرأة مفتاح السيارة وهي لا تمتلك مفتاح الخروج من البيت، فهي بحاجة أولاً لأن تمتلك حقها الشرعي في تقرير مصيرها برفع الوصاية عنها، وإن يكون لها تمثيل في المحاكم الشرعية، ويفتح لها جميع مجالات الدراسة والعمل، ويحق لها العلاج، وإن تستأجر بيتاً وتشترى سيارة، وتمتلك خطاً هاتفياً، وتحصل على جواز سفر، وتدخل الدوائر الحكومية بدون إذن من محرم، وإن يكون لها تمثيل في مجلس الشورى. خلاصة القول إن يُعترف بالمرأة كإنسانة وإن تُعامل كمواطنة قبل أن تقود السيارة، ولن يتم ذلك إلا بقرارات سياسية كما هو حاصل في بقية الدول العربية.

أنه لأمر مقرف فعلاً، ومثير للاستياء، أن نلوك قضايانا ونجتريها كالبهائم بدون أن نخجل أو أن نشتمن. لا أدري لماذا في هذه الحقبة الحرجة يطرح دكتورنا الفاضل محمد آل زلفة هذه القضية، حيث إن الناس في السعودية مازالت تترجى من الملك فهد أو من ولي العهد الأمير عبد الله أن يُصدر عفواً عن الإصلاحيين الثلاثة الشاعر علي الدميني، والدكتور عبد الله الحامد، والدكتور متروك الفالح. كان من الأجدر أن توجه أقلام الكتاب والصحفيين إلى دعوات إفراج عن هؤلاء الرجال، من أجل أن تفك محتجهم، وترفع عنهم عقوبة السجن، ليعودوا لأسرهم سالمين، بدلاً من المهاترات عن قيادة المرأة السعودية للسيارة.. تلك القضية التي لن تكلف الدولة سوى إصدار قرار سياسي شجاع يحسمها، مثلما حُسم من قبل "أكبر مفاسد الدنيا" في نظر المعارضين وهو تعليم الإناث الذي أقره الملك فيصل في الستينات... فإما ذلك ولا قُضوها سيرة.



## الملك الضال: قاهر الجملطات!

يتخرجون في رفع الصوت عالياً بالدعاء للملك الضال بطول العمر، بل ويوجبون الدعاء له، كما يوجبون الطاعة لا في المعروف بل في المعاصي أيضاً. إنهم الذين يبحثون عن كل سقطة أو زلة ينظرهم فيما يعتقد الناس من عوامهم وعلمائهم لا يرون مخازي ملكهم الضال، ولا تسافله، ولا تعدياته، بل يساعدونه في سرقة الأراضي وكتابة العدل ويستلمون الشيكات منه كهديايا من السلطان المفسدة.

لماذا كل هذا؟

لأن الملك الضال، حقاً ما لم يحققه ملك سابق! لقد ملك النجديين الدولة من رأسها إلى أخمص قدميها! إنهم لا يترحمون كثيراً على الملك فيصل! بل لا يذكرونه بخير إلا لئلا!

لكنهم متفقون على مديح الملك فهد، لأنه جرى في عهد الملك الضال أكبر عملية (تنجيد) للدولة؛ وللمدين أكبر عملية (توهيب) مع أن الضال لم يعرف ربه طرفة عين. لهذا ترتفع اليوم أيدي النجديين بالدعاء لكي يطيل الله عمر الملك الضال، وتتمنى له أن يتغلب على الجملطة تلو الأخرى، في فيلم (قاهر الجملطات ٢)؛ بل أن (العربية) إيها لم تتخل من القول بأن الملك الضال نجا من الوعكة الأخيرة لأن هناك من رفع أكفاً بالدعاء له، ناسية أن الله يطلي له ولهم ليزدادوا إثمًا ولهم عذاب أليم! قاهر الجملطات..

الملك الضال..

طال عمره أم قصر: كل ابن انثى وإن طالت منيته/ يوما على آلة حديد محمول!

وسواء خرج على كرسي المقعدين أم محمولاً على ظهره، فإنه يكتب لفهد دون غيره، أنه سيرتك الدولة مرقاً ومجتمعها مرقاً وخزيتها رغم الطفرة النفطية الأخيرة لن تزال خاوية لا تستطيع تسديد الدين العام. سيرتك دولة تتناهبها الاقدار، ويتلاعب بها اللصوص، ومجتمعاً لم يعد عنه متفككاً كما هو عليه الحال اليوم. وفوق هذا كله سيرتك لنا جملة من اللصوص والمجرمين من أبنائه وإخوته يوصلون البلاد والمجتمع الى نهايته. فضلاً عن أنه سيورث الحكم الى (خيخة) يزايد على آل فهد نجديتهم، وكأن الدولة نجد، والإسلام الوهابية؛ وبهذا نفع من حقرة الى دحيرة. ولسان حالنا هو ما قاله شاعر مصر الشعبي:

ساب لك إيه يا بهية/ عبد الناصر لما مات

ساب لي جحش من المنوفية/ إسمه أنور السادات  
مع الإعتزاز لعبد الناصر، فأخطأوه لا تصل الى نقطة من بحر آل فهد!

ليس سرّاً تكشف عنه حين نقول بأن الملك فهد كان أقسق الملوك السعوديين وأكثرهم ضلالاً وبعداً عن الدين في الممارسة والسلوك.

فهذا الملك عرف بـ (بلاي بوي)؛ وهو الذي تناقلت الصحف الغربية خسارته عشرين مليون دولار في أحد كازينوهات القمار في مونت كارلو في السبعينيات الميلادية الفائتة وفي ليلة واحدة. وهو الملك الوحيد الذي ظهر لابساً الصليب في منتصف الثمانينيات حين زار لندن في تحدٍ لكل المشاعر الدينية، لم يخفها تسميته لنفسه الشريفة بـ (خادم الحرمين الشريفين)؛ وفهد فوق هذا هو الملك الوحيد الذي ظهر علناً في مجلات عربية واجنبية حاملة كأس الخبرة وإلى جانبه كارتر، في صورة لا تنسى. وفهد يعد ذلك كله، لم يتب من تعاطي الحشيش إلا متأخراً، بعد أن تجاوز عمره الستين، وقد عولج من إدمانه على يد طبيب إيطالي في قصة يعرفها مقربو الملك الضال. لكنه لم يستطع إنقاذ ابنه الأكبر من الإدمان على المخدرات حتى هلك، كما هلك آخرون من أبناء إخوته بسبب الإدمان، كأولاد سلمان وغيرهم.

وأما حكايات فسقه فهي أكثر من أن تحصى، فلم يشهد أنه صلى إلا أمام الكاميرات؛ حيث تمر أوقات الصلاة وهو لا يبارح مكانه؛ وهو حتى منتصف التسعينيات طبيب له لعب القمار، والتحرش بالنساء، والمضيقات بأساليب رخيصة لا تتسق مع سلوك رجل دولة فضلاً عن سلوك رجل مسلم. دك عن الذهب واللصوصية، فهو وإخوانه لم يتركوا أرضاً إلا وسرقوها، ولأزالوا الى هذا اليوم يخصصون عوائد نصف مليون برميل يومياً لحساب بنكي في البنك الأهلي يتحكم فيه عزيز قليل أنها مخصصة لتوسعة الحرمين، وليس جيوب اللصوص من الأمراء!

هذا الملك الضال الذي طُفّش عوائل عديدة هربت لا من بطشه السياسي والأمني منذ أن كان وزيراً للداخلية كما هو معروف، بل من اعتدائه الشخصية غير الأخلاقية، يصبح خادماً للحرمين الشريفين، وإماماً للمسلمين، وولياً للأمر، الذي لا يواجه بكلمة، ولا ينقد بحرف، ولا يُصحح في العلن، ولا يرد عليه قول أو فعل!

وكل هذه التآليه لفهد بسبب طواغيت الدين الذين صنّموا آل سعود، هؤلاء الطغاة الدينيون الذين يفتشون في سلوك الناس العاديين ويحاكمونهم على النيات بل ويضيفون الى اتهامات رجل القمع نايف اتهامات جديدة، وكأنهم ليسوا قضاة، بل شرطة لدى وزير الداخلية. الطغاة الدينيون الذين يفتشون في عقائد الناس فيكفرون هذا ويضللون ذاك ويبعدون الثالث ويقسقون الرابع، لا



# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

## القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقيٌ مخزونٌ في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطيقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرف لا يخرّب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فسامورع الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشجع الفعل الطائفي المتطرف،

## معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سنان القارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسر بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضا في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبادة بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ذلك المسجد كلما أتاه المسجد

## عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن عثوي مالكي الحنن، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

## الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

### نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الفيني:  
تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يفتك من بين أيديهم، فيخسروا مكائنتهم الدينية، ويتكبد عوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خالتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضييق العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الحطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودي ودعوته الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأذى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضمونا إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضا، بإلزام من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

## (الدين والمثك توأمان)

### التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية سياسية منسجمة في منطقة تحد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







لوحة للفنانة صفية بن زقر

Safya Binzage  
1969